Copyright © King Saud University

أل

٤(٢ امداد ذوى الاستعداد لسلوك مسلك السداد (في التوحيد
أ.ك
والصفات) ، تأليف ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين
الشهرانى ، الشهرزورى ، الكورانى ، برهان الدين (
١٠٢٥-١١٠١هـ) . خط ١٠٨٨هـ .

٣٢٢٧ ٥١ق ٢٥س ٢٠٫٥×١٥سم
ز
نسخة حسنة ، خطها نسخ مقروء ، بآخرها اجازة بخط
المؤلف سنة ١٠٨٩هـ .
ايضاح المكنون ١ : ٢٦ ؛ معجم المؤلفين ١ : ٢١
١- أصول الدين أ- الكورانى ، ابراهيم بن
حسن ، ١١٠١هـ ب- تاريخ النسخ .

هو الأول

امداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد

تحرير عبد الله ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الشهرزوري الشهراني ثم المدني كان الله له عند فيما له آمين

بسم الله وبالله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم يا رحمن [illegible]

[illegible]

من كتب خير الدين الزركلي

خير الدين الزركلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ليس كمثله شيء وله كل شيء فهو القدير الواسع • له الاطلاق
الحقيقي فلا يقيده المجالي فهو السبوح المحيط الجامع • واشهد ان لا اله الا الله
الغني ذو الرحمة القريب العلي الجواد الحكيم الخافض الرافع • واشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله النبي الامي المنزل عليه الكتاب العزيز هدى وشفاء لما في الصدور
النور الساطع صلى الله عليه وسلم وعلى آله الاطهار • واصحابه الكرام • وتابعيهم من المقربين
الابرار • المتبتلين المعتز • والقانع صلاة متواصلة ما فاضت البركات على السابقين
واللاحقين عدد خلق الله بدوام الله نور الانوار رب المغارب والمطالع • **اما بعد**
فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضا فان خيانة
في العلم اشد من خيانة في المال • رواه ابو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي لفظ
تناصحوا في العلم فان خيانة احدكم في علمه اشد من خيانته في ماله وان الله مسائلكم
يوم القيامة • رواه الطبراني عن ابن عباس ايضا رضي الله عنهما وقال صلى الله عليه وسلم
العلم خزائن ومفتاحها السؤال فسلوا يرحمكم الله فانه يوجر فيه اربعة السائل
والمعلم والمستمع والمحب لهم رواه ابو نعيم عن علي رضي الله عنه وقد وقع لبعض الاخوان من
منكم ايها الاخوان ايدكم الله بنوره آمين • بما ذكر في رسالة الاستعداد للسلوك مسلك
السداد • والتي تليها من الكلام على القول بان قدرة العبد توثر فيما يشاءه اذا
شاء الله لا مستقلة المرجح في مسلك السداد • ولكني لما طالعتها ظهر لي ان غالب
ما فيهما من السؤال والاستشكال والايراد ناش من عدم تاسيس الكلام على الاصل
المذكور في الباب الاول من مسلك السداد اعني توحيد الصفات • وكانه لما لم ينفع
التفريع عليه لانه لا يتضح وجهه الا لمن علم الاصل المصحح لاجراء المتشابهات
على ظواهرها مع التنزيه بليس كمثله شيء كما هو مذهب السلف الصالح
نفع الله بهم وهو ان لله تعالى الاطلاق الحقيقي الذي لا يقابله تقييد القابل
للاطلاق وتقييد المصحح للتجلي في اي مظهر شاء مع بقاء التنزيه بليس كمثله
شيء • ولما كان هذا الاصل تشمئز للعقول من طريق افكارها عليه كان اللائق
بطالب التحقيق ان يتلقاها بالقبول تعرضا للنفحات حتى يمن الله بالفهم

ومن يومن

ومن يومن بالله يهد قلبه والله بكل شيء عليم • ومن اول المتشابهات بصرفها عن ظواهرها
تعسر او تعذر عليه التفريع على هذا الاصل • ولما رايناكم تعلمتم في الرسالتين
ما يستشهد به من كلام سيدنا القطب الشيخ ابي الحسن الشاذلي نفعنا الله به وسيدنا
الاستاذ الشيخ محيي الدين ابن العربي نفع الله به ساغ لنا النقل عنهما وعن غيرهما من اهل
الكشف الصحيح فان الذكرى تنفع المومنين لا مطلق السامعين • والحمد لله الذي بنعمته
تتم الصالحات • وتعم البركات • وصلى الله على سيدنا محمد الهادي المرسل رحمة للعالمين
المصطفى من البريات • اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت
تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون • اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك
انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم • رب هب لي حكما والحقني بالصالحين
واجعل لي لسان صدق في الاخرين • ولا تخزني يوم يبعثون • آمين • ولا بد من تقديم
امور يتوقف عليها المقام • وتوضيح المرام • فنقول وبالله التوفيق ذي الجلال والاكرام

تمهيد فيه مهمات • **الاول** قال الامام ابو الحسن علي بن اسمعيل الاشعري
رحمه الله تعالى وشكر سعيه في كتاب الابانة الذي هو آخر تصانيفه والمعتمد
منها ان الله تعالى لا تتوارى منه كلمة ولا تغيب عنه غائبة انتهى ولا شك ان علم الله
تعالى ازلي ذاتي ووجود العالم حادث فليست الاشياء حاضرة عنده تعالى
بوجوداتها الخارجية ازلا فعدم غيبتها عنه تعالى ازلا انما هو لكونها حاضرة
عنده تعالى بذواتها اي بحقائقها وماهياتها التي هي امور عدمية متميزة
في انفسها تميزا ذاتيا لتوقف تعلق العلم بها على تميزها في انفسها لان العلم
لا بد فيه من نسبة مقتضية للطرفين والعدم المحض اي ما يفرض ما صدقا
لهذا المفهوم على تقدير اتصافه بالعنوان لا يصح ان يصير طرفا للنسبة
لانه لا يشار اليه عقلا اصلا وكل طرف للنسبة لا بد ان يكون مشارا اليه عقلا
فالماهيات المعلومة لله تعالى ازلا ليست معدومات محضة بالمعنى المذكور
بل معدومات متميزة في انفسها تميزا ذاتيا غير مجعولة والعلم الالهي كاشف
لتلك المتميزات بالذات على ما هي عليه من مقتضيات استعداداتها
الذاتية يوضحه ما في شرح المواقف ان قضاء الله تعالى عند الاشاعرة

هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره ايجاده اياها
على قدر مخصوص وتقدير معين في اوقاتها واحوالها انتهى وذلك لان الايجاد
تابع للارادة والارادة تابعة للعلم والعلم تابع للمعلوم اي كاشف له على ما هو عليه
في نفسه وهو فرع كون المعلوم متميزا في نفسه لما تبين فماهيات الاشياء
المعدومة المعلومة لله ازلا متميزة في انفسها مستعدة لما هي عليه فيما لا يزال
باستعدادات ذاتية غير مجعولة اذ لا مجعول الا الصور الوجودية للاشياء
واما حقايقها فهي نسب واعتبارات ازلية وهي امور عدمية لا وجود لها
في الخارج ولا ارتسام لها مثاليا في العلم وهي متميزة في انفسها تميزا
ذاتيا فليست مجعولة في تميزها الازلي ولا في استعداداتها الازلية
التابع قال العلم الشافعي رضي الله عنه ان للعقل حدا ينتهي اليه نقله الحافظ
ابن حجر في توالي التانيس وقال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي نفع الله به
في كتابه مشكوة الانوار في ترجمة بيان مراتب الارواح البشرية النورانية الخامس
الروح القدسي الذي تختص به الانبياء وبعض الاولياء وفيه تتجلى لوايح الغيب
وجملة من المعارف الربانية التي يقصر دونها الروح العقلي والفكري ولا يبعد ايها
المعتكف في عالم العقل ان يكون وراء العقل طور اخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل
كما لا يبعد ان يكون العقل طورا وراء التمييز ولا تجعل اقصى الكمال وقفا على نفسك
الخ وقال الاستاذ محي الدين الحاتمي قدس سره [illegible] ونقله تلميذه العارف بالله
المحقق شرف الدين اسمعيل بن سودكين قدس سره في شرح التجليات واعلم
ان النفس تدرك بالعقل الامور المعقولة وتدرك بالحواس الامور المحسوسة ولها
مدرك اخر بذاتها خاصة من غير آلة من القوى فما ادركته بمجرد ذاتها من غير
آلة كان ذلك المدرك وراء طور العقل وهؤلاء اصحاب الفيض الالهي ارباب
الحقايق وقال المحقق سعد الدين سعيد الفرغاني قدس سره في منتهى المدارك
ومنتهى لب كل كامل وعارف وسالك واعلم ان العقل قوة نورانية من اثار العقل
الاول الذي هو القلم الاعلى ومن نوره وله ثلاثة انواع من الادراك احدها بالالات
والمدارك الظاهرة الحسية كالحواس الظاهرة وثانيها بالقوة الفكرية التي

لا يخلو

كما ان للبحر حواشي ينتهي اليه

لا يخلو من حكم الطبيعة واثر هواها لاستمدادها بالغذاء الطبيعي المعتدل
والنوع الثالث ادراكه بالذات لا بالالات وانما نعني بقولنا العقل السليم الخالي عن
احكام الطبع واثر الهوى وهذه المدارك المذكورة كلها دون طور النبوة والولاية فان آلة
الادراك في ذلك الطور هو الروح والسر والقلب بذاتها وسمعها وبصرها المخصوص
بها في عالمها ومرتبتها في بطنها فلاجل هذا تدق اسرار ذلك الطور عن مدارك غايات
العقول السليمة وقال الشيخ محي الدين قدس سره في الباب الخامس عشر وماتين اعلم
ان اهل الله يطلقون لفظ اللطيفة ويريدون به حقيقة الانسان وهو العين الذي
البدن مركبه ومحل تدبيره والالات تحصيل معلوماته المعنوية والحسية
الى ان قال واعطي في هذا المركب الالات الروحانية والحسية لادراك علوم لا يعرفها
الا بواسطة هذه الالات وهذه من كونه لطيفة ثم قال وانما نعني بالالات الالهاني
القايمة بالمحال فنحن نريد السمع والبصر والشم لا الاذن والعين والانف وهو
لا يدرك المسموع الا من كونه صاحب سمع لا كونه صاحب اذن وكذلك لا يدرك المبصر
الا من كونه صاحب بصر لا صاحب حدقة واجفان فاذن اضافات هذه الالات
لا يصح ارتفاعها ولا ترجع حقايقها لامور زايدة على عين اللطيفة بل اليها ترجع
الى عين اللطيفة وتختلف الاحكام فيها باختلاف المدركات والعين واحدة
وهو مذهب المحققين من اهل الكشف والنظر الصحيح العقلي انتهى وقال الشيخ
محي الدين قدس سره في اعتقاد اهل الاختصاص من اهل الله من الفتوحات اما بعد
فان للعقول حدا تقف عنده من حيث ما هي مفكرة لا من حيث ما هي قابلة فنقول
في الامر الذي يستحيل عقلا قد لا يستحيل نسبة الهية كما نقول فيما يجوز عقلا قد
يستحيل نسبة الهية انتهى يعني انها من حيث انها مقيدة بافكارها
قد تحكم باستحالة شيء هو في نفس الامر من قبيل الممكن الوقوع بل واجب الوقوع
فلا يقبل حكم العقل الا فيما كان في طور الفكر مستوفي الشروط فان القوة
المفكرة شانها التصرف فيما في الخيال والحافظة من الصور المحسوسات والمعاني
الجزئية ومن ترتيبها يحصل للعقل علم اخر بينه وبين هذه الاشياء مناسبة ولا
مناسبة بين الله تعالى وبين هذه الاشياء فان الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يستنتج

التجليات

من تلك المقدمات معرفته التي جاءت بها الشريعة مما هو فوق طور العقل الحاصلة.
بالفيض الالهي قال الشيخ قدس سره في نظم العزة من ... ان قيل لك بماذا وجدت الحق
فقل لقبوله الضدين معا اللذين يصح ان ينسبا اليه كالاول والآخر والظاهر والباطن
والاستواء والنزول والمعية وما جاء من ذلك فان قيل لك ما معنى قبول الضدين فقل
ما من كون ينعت بامر الا وهو مسلوب من ضد ذلك الامر عند ما ينعت به من ذلك
الوجه وهذا الامر يصح في نعت الحق خصوصا اذ ذاته لا تشبه الذوات والحكم عليه
لا يشبه الاحكام وهذا وراء طور العقل لان العقل لا يدرك ما اقول وربما يقال لك هذا
يحيله العقل فقل الشان هنا اذا صح ان يكون الحق تعالى من مدركات العقول حينئذ
تمضي عليه احكامها النظرية لكنه ليس من مدركاتها فلا تمضي عليه احكامها من حيث
انها مفكرة ولهذا ورد لا تتفكروا في ذات الله قال الشافعي رضي الله عنه لله اسماء
وصفات لا يسع احدا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة كفر واما قبل قيام الحجة فانه
يعذر بالجهل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر فنثبت هذه الصفات
وننفي عنها التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ليس كمثله شيء رواه ابن ابي حاتم
في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى كما في فتح الباري يعني فاذا لم يكن مما يدرك
بالفكر فلم يبق الا الايمان بها على مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم
اذ قد سبق صدق النبي صلى الله عليه وسلم فوجب الجزم بان لها وجها مناسبا
للتنزيه لم يدركه الفكر قال الشيخ قدس سره فيما رواه عنه تلميذه المحقق الشرف
ابن سودكين في شرح التجليات ولا يجوز للعبد ان يتأول ما جاءه من اخبار
السمع لكونها لا تطابق دليله العقلي كاخبار النزول وغيره لانه لو خرج الخطاب
عما وضع له لما كان بالخطاب فائدة وقد علمنا انه ارسل ليبين للناس ما نزل اليهم
ثم رأينا النبي صلى الله عليه وسلم مع فصاحته وسعة علمه وكشفه لم يقل لنا انه ينزل
رحمته ومن قال ينزل رحمته فقد حمل الخطاب على الادلة العقلية والحق تعالى
ذاته مجهولة فلا يصح الحكم عليه بوصف مقيد معين والعرب
تفهم نسبة النزول مطلقا فلا نقيده بحكم دون حكم خصوص فقد تقرر
عندها انه ليس كمثله شيء فيحصل لها المعنى مطلقا منزها انتهى

قال الشيخ

قال الشيخ قدس سره في الباب ٣٠٨ كيف للعقل دليل والذي
قد بناه العقل بالكشف انهدم فنجاة النفس في الشرع فلا تك انسانا
رأى ثم حرم واعتصم بالشرع في الكشف فقد فاز بالخير عبيد قد عصم
اهمل الفكر ولا تحفل به واتركنه مثل لحم في وضم ان للفكر مقاما فاعتضد
به فيه تك شخصا قد رحم كل علم يشهد الشرع له هو علم فبه فلتعتصم
واذا خالفه العقل فقل طورك الزم ما لكم فيه قدم وقال في الباب ٣٧٢ علم
على السمع عولنا فكنا اولي النهى ولا علم فيما لا يكون عن السمع وقال في الباب
٣٨٤ فقل العقلي اقصر فنقلي يهدي الى العلم والرشاد وقال في الباب ١٧٣
لا علم الا العلم الماخوذ عن الله فهو العالم سبحانه وحده والعلم الذي لا يدخل على المتعلم
منه فيما ياخذه عنه شبهة ونحن المقلدون له والذي عنده حق فنحن في تقليدنا
اياه فيما اعلمنا به اولى باسم العلماء من اصحاب النظر الفكري الذي قلدوه فيما
اعطاهم لا جرم انهم لا يزالون مختلفين في العلم بالله والانبياء مع كثرتهم وتباعد
ما بينهم من الاعصار لا خلاف بينهم في العلم بالله لانهم اخذوه عن الله وكذلك اهل الله
وخاصته والمتأخر يصدق المتقدم ويشد بعضهم بعضا ولو لم يكن ثمة الا هذا
لكفى ووجب الاخذ عنهم قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري واخرج ابو القاسم اللالكائي
في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن امه عن ام سلمة رضي الله عنها
انها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والاقرار به ايمان والجحود
به كفر ومن طريق ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش
فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى رسوله
البلاغ وعلينا التسليم واخرج البيهقي بسند جيد عن الاوزاعي قال كنا والتابعون
متوافرون نقول ان الله تعالى على عرشه ونؤمن بما ورد به السنة من صفاته ومن وجه
آخر عن الاوزاعي انه قال في الجواب هو كما وصف نفسه واخرج البيهقي من طريق
يحيى قال كنا عند مالك بن انس فجاءه رجل فقال يا ابا عبد الله الرحمن على العرش
استوى كيف استوى قال فاطرق مالك راسه حتى علاه الرحضاء ثم قال
الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والايمان به واجب الشيخ

واخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال اتفق الفقهاء من المشرق
الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالاحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه الخ قال الحافظ ابن حجر والاثر فيه
عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي واحمد ثم قال وقال امام الحرمين في الرسالة
النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تاويلها
والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن وذهب ايمة السلف الى
الانكفاف عن التاويل واجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها الى الله
عز وجل والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الامة للدليل
القاطع ان اجماع الامة حجة فلو كان تاويل هذه الظواهر حتما لاوشك ان يكون
اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة واذا انصرم عصر الصحابة والتابعين
عن الاضراب عن التاويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى قال الحافظ ابن حجر
وقد تقدم النقل عن اهل العصر الثالث يعني اتباع التابعين وهم فقهاء الامصار
كالثوري والاوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم وكذا من اخذ عنهم من الايمة
فكيف لا يوثق بما اتفق عليه اهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة
صاحب الشريعة انتهى الثالث قال في المواقف وشرحه الدلايل النقلية
هل تفيد اليقين بما يستدل بها عليه من المطالب او لا قيل لا تفيد وهو مذهب
المعتزلة وجمهور الاشاعرة لتوقفه على العلم بالوضع اي وضع الالفاظ المنقولة
عن النبي صلى الله عليه وسلم بازاء معان مخصوصة وعلى العلم بالارادة اي بان تلك
المعاني مرادة له وكل منهما يتوقف على امور كلها ظنية ثم بعد هذين الامرين
لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي الدال على نقيض ما دل عليه الدليل النقلي
اذ لو وجد ذلك المعارض لتقدم على الدليل النقلي قطعا بان يؤول النقلي عن معناه
الى معنى آخر مثاله قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فانه يدل على الجلوس وقد عارضه
الدليل العقلي الدال على استحالة الجلوس في حقه تعالى فيؤول الاستواء
على العرش بالاستيلاء اذ لا يمكن العمل بهما ولا بنقيضهما وتقديم النقل على
العقل ابطال للاصل بالفرع وفيه ابطال الفرع واذا ادى اثبات الشيء الى ابطاله

كان مناقضا

كان مناقضا لنفسه وكان باطلا لكن عدم المعارض العقلي غير يقيني اذ الغاية
عدم الوجدان وهو لا يفيد القطع بعدم الوجود فقد تحقق ان دلالتها تتوقف
على امور ظنية فيكون دلالتها ايضا ظنية لان الفرع لا يزيد على الاصل في القوة قال
والحق انها تفيد اليقين بقراين مشاهدة او متواترة تدل على انتفاء الاحتمالات
المذكورة فانا نعلم استعمال لفظ الارض والسماء ونحوهما من الالفاظ المشهورة
المتداولة فيما بين جميع اهل اللغة في زمن الرسول في معانيها التي تراد منها الآن
والتشكيك فيه سفسطة لا شبهة في بطلانها وكذا الحال في صيغة الماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل وغيرها فانها معلومة الاستعمال في ذلك الزمان فيما
يراد منها في زماننا وكذا رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه
مما علم معانيها قطعا فاذا انضم الى مثل هذه الالفاظ قراين مشاهدة
او منقولة تواترا تحقق العلم والارادة وانتفت تلك الاحتمالات واما عدم المعارض
فيعلم من صدق القايل فانه اذا تعين المعنى وكان مرادا له فلو كان هناك معارض
عقلي لزم كذبه نعم في افادتها اليقين في العقليات نظر لان كونها مفيدة
لليقين مبني على انه يحصل بمجردها اي بمجرد الدلايل النقلية والتحقيق
فيها وكون قايلها صادقا الجزم بعدم المعارض العقلي وانه هل للقرينة التي
تشاهد او تنقل تواترا مدخل في ذلك اي الجزم بعدم المعارض العقلي وهما
اي حصول ذلك الجزم [illegible] بمجردها ومدخلية القرينة فيه مما لا يمكن الجزم
باحد طرفيه اي النفي او الاثبات فلا جرم كانت افادتها اليقين في العقليات
محل نظر وتامل فان قلت اذا كان صدق القايل مجزوما به لزم منه الجزم
بعدم المعارض في العقليات كما لزم منه في الشرعيات والا احتمل الكذب فيهما
فلا فرق بينهما قلت المراد بالشرعيات امور يجزم العقل بامكانها
ثبوتا وانتفاء ولا طريق له اليها وبالعقليات ما ليس كذلك وحينئذ
جاز ان يكون من الممتنعات فلاجل هذا الاحتمال ربما لم يحصل الجزم بعدم
المعارض العقلي للدليل النقلي وان حصل الجزم به في الشرعيات وذلك بخلاف
الادلة العقلية في العقليات فانها بمجردها تفيد الجزم بعدم المعارض لانها

مركبة من مقدمات علم بالبديهة صحتها او علم بالبديهة لزومها عما علم
صحته بالبديهة وحينئذ يستحيل ان يوجد ما يعارضها لان احكام البديهة
لا تتعارض بحسب نفس الامر اصلا انتهى قال الفاضل حسن چلبي الرومي
في حاشية شرح المواقف عند قوله قد تقرر وحينئذ جاز ان يكون من الممتنعات
ههنا بحث مشهور وهو ان المبني لعدم المعارض العقلي في الشرعيات صدق
القايل وهو قايم في العقليات ايضا وما لا يحكم العقل بامكانه ثبوتا او انتفاء
لا يلزم ان يكون من الممتنعات لجواز امكانه الخافي من العقل فينبغي ان يحمل
كلام على ان الشرع نطق به على هذا القسم لئلا يلزم كذبه وابطال قطع العقل
بصدقه فالحق ان النقلي يفيد القطع في العقليات ايضا ولا يخلو الا ان يقال
مراد الشارح النظر في الادلة نفسها والقراين في الشرعيات تفيد
الجزم بعدم المعارض لاجل افادته الارادة من القايل الصادق جزما وفي
العقليات افادته الجزم بعدمه محل نظر بناء على ان افادته الارادة محتملة
انتهى قلت قد مر نقل اجماع السلف على الايمان بظواهر المتشابهات
مع التنزيه بليس كمثله شيء والاعتراف بجهل الكيف اي بوجه نسبتها
اليه تعالى المجامع للتنزيه واجماع القرون الثلاثة الصحابة والتابعين
واتباع التابعين دليل واضح على الجزم بان القايل الصادق اراد بها
ظواهرها مع التنزيه وهو عين الدليل على ان نسبتها اليه تعالى
ليست كنسبتها الى غيره من المحدثات لان بقاء التنزيه مع
نسبة ظواهرها اليه تعالى عين الدليل على انه تعالى مخالفة
لذوات المحدثات فلا يلزم من نسبتها اليه المحذور الذي يلزم من
نسبتها الى المحدثات وهو عين الدليل على ان ثمة امكانا خفيا لم يدركه
العقل بفكره لان الوقوع فرع الامكان فلم يجز ان يكون من الممتنعات
وهو عين الدليل على الجزم بعدم المعارض العقلي وعلى ان ما ظنوه معارضا
عقليا ليس معارضا حقيقة بل دليل فاسد مبني على التسوية
بين النسبتين اي نسبتها اليه تعالى ونسبتها الى المحدثات المستلزم
للتسوية

للتسوية بين الذاتين المستلزم للاستحالة العقلية المحقق لوجود
المعارض العقلي لكن الحق سبحانه لكونه ليس كمثله شيء ذاته مخالفة
لذوات المحدثات قطعا فليست نسبتها اليه تعالى كنسبتها الى المحدثات
فلا يستلزم ارادة ظواهرها الاستحالة العقلية فظهر انه لا يلزم من
تقديم الدليل النقلي الثابت صدق قايله بالدليل العقلي الصحيح على هذا
الدليل العقلي الذي ظنوه معارضا عقليا ابطال الاصل بالفرع المستلزم
لابطال الفرع بل انما يلزم ثبوت تقديم ما ثبت صدقه جزما بدليل عقلي
صحيح على دليل عقلي ظن صحيحا بادي الراي وهو فاسد في نفس الامر
وهذا التقديم في الحقيقة راجع الى تقديم الاصل الصحيح على الاصل الفاسد
وهذا لا تناقض فيه ولا تنافي وبالله التوفيق المهيمن الكافي ومما يشهد
لما قررناه ويوضحه قوله تعالى فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها
وسبحان الله رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم وذلك ان ابن عباس
ترجمان القران قال في قوله تعالى من في النار اراد تبارك وتعالى نفسه وعليه فالمعنى
نودي ان بورك من تجلى في النار ومن حولها وسبحان الله عن التقييد بالصورة
والمكان والجهة وان ظهر فيها لكونه موصوفا بصفة رب العالمين وما هو
كذلك لا يتقيد بشيء من الاكوان لاطلاقه الذاتي فانه ليس كمثله شيء
يا موسى انه اي المنادي المتجلي في النار انا الله العزيز فلا اتقيد بمظهر ما
للعزة الذاتية لكني الحكيم ومقتضى الحكمة الظهور في صورة مطلوبك
فهذه الاية بمقتضى تفسير ابن عباس رضي الله عنهما نص على ان الله تعالى
هو المتجلي في النار بمقتضى حكمته وانه منزه عن التقييد بذلك لربوبيته
وعزته فتلخص ان التنزيه الصحيح هو التنزيه الشرعي وهو التنزيه عن
التقييد بالجهة والمكان والصورة وغير ذلك مما هو من صفات المحدثات
ومقتضى الحكمة الظهور فيها لا التنزيه العقلي الذي هو التنزيه عن
الظهور في شيء من صفات المحدثات مطلقا لما تبين ان هذا التنزيه
مبني على التسوية بين الذاتين لكن التسوية باطلة قطعا فلا محذور

التنزيه الشرعي

التنزيه العقلي

في الظهور لمنزله الاطلاق وبالله التوفيق نور الانفس والافاق الرابع لم يرد في الكتاب
ولا في السنة نص على انه لا تاثير لقدرة العبد اصلا وانما ورد نحو الله خالق كل شيء وهل من
خالق غير الله وخلق كل شيء وانا كل شيء خلقناه بقدر والله خلقكم وما تعملون ونحو
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعته رواه ابن ابي عاصم في السنة عن حذيفة
رضي الله عنه وفي لفظ ان الله يصنع كل صانع وصنعته رواه البخاري في خلق افعال العباد
عن حذيفة ايضا قال وتلا بعضهم عند ذلك والله خلقكم وما تعملون فاخبر ان الصناعات
واهلها مخلوقة انتهى مع ورود نصوص كثيرة باضافة الاعمال الى العباد على وجه المدح والذم
وغير ذلك المقتضية بما هو المتبادر منها من صدور الاعمال منهم بتاثير قدرتهم واختيارهم
كما ان نحو قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا يقتضي ذلك ولا يصح اخذ الاستقلال من
القسم الثاني من النصوص لمنع القسم الاول وقوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله
وحديث ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن من ذلك كما لا يصح اخذ الجبر الخالص من القسم الاول
منها لكون القسم الثاني ينفي ذلك بل يكفي في ذلك قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
فانه نسب العمل الى ضمير المخاطبين في عين الاخبار بانه تعالى خالق اعمالهم ونسبة العمل
اليهم مقتضية لكونهم لهم مدخل في ذلك من غير استقلال فالحق التوسط والقول الجامع
بين القسمين من النصوص وهو ان الله خالق اعمال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وان
العباد كاسبون لها باذن الله لا على الاستقلال وايضاح ذلك ان نقول نقل صاحب
المواقف الاجماع في المواقف وعيون الجواهر على ان الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا
ورحمة لا وجوبا فالتكليف بما لا يطاق جايز لكنه غير واقع لمراعاة الحكمة جودا ورحمة
فان التكليف بشيء طلب لحصوله من المكلف وطلب حصول ما يمتنع تحصيله منه
لا يناسب مقتضى الحكمة فان العبد اذا لم يكن لقدرته تاثير اصلا لا يحصل في تكليفه
الامتثال لانه فرع امكان الوقوع بقدرته وحينئذ لا تاثير فلا امكان للوقوع ولا ابتلاء
لامتناع الاخذ في المقدمات فيلزم ان يكون التكليف بما لا يطاق واقعا قطعا واللازم
باطل بنص قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما في معناه وبنص الاحاديث الصحيحة
المجمع على صحتها كحديث البخاري صل قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب
وحديث مسلم من راى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع

فبقلبه

القدرة

الوسع والاستطاعة

فبقلبه اذ لا يصح تفسير الوسع والاستطاعة بالتعلق المجرد عن التاثير بالكلية لانه
خلق الله خالصا ولا يتفاوت فيه الناس والوسع والطاقة والاستطاعة يتفاوت
فيها الناس بالضرورة وبمقتضى النصوص السابقة فيتعين بمقتضى النصوص والاجماع
السابق ان يكون المكلف قادرا على ما كلف به متمكنا من ايجاده باذن الله لكونه ممكن
الوقوع منه بقدرته اذا شاء الله فيتعين ان يفسر القدرة بما فسروها
به من انها صفة تؤثر وفق الارادة الا انه يزاد في قدرة العبد قيد اذا شاء الله
لقوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله وللحديث المجمع عليه ما شاء الله كان
وما لم يشأ لم يكن قال الحافظ البيهقي في كتاب الاعتقاد وقد روينا في حديث
زيد بن ثابت وفي حديث ابي الدرداء وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذا الكلام اخذته الصحابة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واخذه التابعون عنهم ولم يزل ياخذه الخلف عن السلف
من غير نكير وصار ذلك اجماعا منهم على ذلك انتهى ويتعين تفسير الوسع
والطاقة والاستطاعة ونحوها بما يؤدي مؤدى القدرة والتمكن
من الايجاد اذا شاء الله فظهر ان شرط التكليف هو القدرة المؤثرة
باذن الله لا مستقلا يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم انك سالتنا من انفسنا
ما لا نملكه الا بك اللهم فاعطنا منه ما يرضيك عنا صححه في السراج المنير
من حديث ابي هريرة عند ابن عساكر وهو عند الديلمي من حديث انس وعند
الطبراني عن جابر اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم ما لا نملكه اصلا ولا ما لا نملكه الا
ظاهرا وانما قال ما لا نملكه الا بك وهذا ليس فيه الا نفي الاستقلال فالعبد يملك
بالله ما طلب منه من التكليف لا بنفسه مستقلا وكونه يملكه بالله هو تمكنه
من ايقاعه بتاثير قدرته اذا شاء الله لا بحسب ظاهر الامر فقط لان هذا يصح
مع الجبر الخالص فان جهما القايل بالجبر الخالص نقل الحافظ ابن حجر عن الاستاذ
ابي منصور البغدادي انه كان يقول انما ينسب الفعل الى العبد مجازا فاعترف
بنسبة الفعل الى العبد صورة وحسا وظاهرا مع تصريحه بانه لا فعل لاحد
غير الله تعالى كما سياتي اذا تقرر هذا فنقول اثبات الكسب للعباد

بتأثير قدرتهم باذن الله لا ينافي توحيد الافعال وكلية لا خالق الا الله
اذ لا يفعلون الا اذا شاء ؤوا ولا يشاؤن الا ان يشاء الله ولا تاثير لهم في افعالهم
عند مشيئتهم التابعة لمشيئة الله الا بقوة ولا قوة لهم الا بالله بنص
ما شاء الله لا قوة الا بالله وما هو بالله فهو لله بالذات ولهم بالجعل ولذا قال تعالى
ان القوة لله جميعا فالله خالق افعال العباد بقوته التي ظهرت في العباد وتقيدت
بحسبهم ونسبت لذلك الى العباد فقوة العباد لكونها بالله هي قوة الله الظاهرة
فيهم بحسبهم ولاجل ظهورها فيهم بحسبهم صارت قوتهم ايضا اذ ليس
للعباد قدرة وراء قدرة الله المتنزلة اليهم المتقيدة بحسبهم فلا تاثير الا
لقدرة الله تعالى على الاطلاق فلا يرد ان الله مستقل بخلق الافعال وايجادها
والمقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين اذ ليست ثمة قدرتان
مستقلتان وانما المستقلة قدرة واحدة بالذات مطلقة لكنها متعددة
بالتعينات في المظاهر ولهذا اكد الله بقوله جميعا في قوله تعالى ان القوة لله جميعا
فحصل لها عدم الاستقلال بحسب الظهور في المظاهر فلا تاثير لها عند ارادة
العبد الا اذا شاء الله فالله خالق كل شيء بقدرته التي هي قدرة الله الظاهرة
فيهم بحسبهم لا بغيرها اذا شاء الله فتاثير قدرة العبد باذن الله لا ينافي كلية
لا خالق الا الله وبهذا يحصل الجمع بين القسمين من النصوص
وبالله التوفيق وله الحمد على نعمه كلها في العموم والخصوص وقد مر في مسلك
السداد نقل نصوص الاشعري في الابانة الذي هو آخر مصنفاته والمعتمد من
بينها الدالة على هذا المعتمد على ان قدرة العبد مؤثرة باذن الله لا مستقلا
مشروحة فلا حاجة الى اعادتها لكنا نعيد الادلة على ما مر في مسلك السداد
من ان الكسب الوارد في الكتاب والسنة هو تحصيل العبد ما تعلقت به ارادته
التابعة لارادة الله بقدرته المؤثرة باذن الله ومكسوبه ما حصله بقدرته
المؤثرة باذن الله عند تعلق ارادته التابعة لارادة الله ببيان ابسط مما مر
في مسلك السداد فنقول منها قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فينظروا كيف كان عاقبة
الذين من قبلهم كانوا اكثر منهم واشد قوة وآثارا في الارض فما اغنى عنهم ما كانوا يكسبون

والاستدلال

والاستدلال بها من وجهين احدهما ان الله تعالى وصف الاولين بانهم كانوا اشد
قوة ولا شك انه لا اشدية عند انتفاء اصل التاثير اذ لا شدة حينئذ فلو كان الفريقان
متساويين في انهم لا تاثير لقدرتهم اصلا لم يكن لتفضيل بعضهم على بعض في الشدة
وجه لكن الاشدية لاحدهما ثابتة بالدليل القطعي فلا بد من الشدة والتاثير
لقوتهم فيما يفعلونه عند مشيئتهم اذا شاء الله ليصح التفضيل في الشدة
وثانيهما ان الله تعالى وصف الاولين بانهم كانوا اشد آثارا في الارض لكونهم كانوا
ينحتون من الجبال بيوتا وغير ذلك ولا آثار الا بتاثير قوة بالضرورة فالبيوت
المنحوتة من الجبال مثلا التي هي من آثار نحتهم كانت بتاثير قدرتهم اذ لو كان الفريقان
مشتركين في انتفاء اصل التاثير لقوتهم لم يكن لواحد منهما اثر اصلا وعند
[illegible] انتفاء اصل الاثر بانتفاء اصل التاثير ينتفي تفضيل احدهما
على الاخر في الاشدية في الآثار بالضرورة لكن الاشدية ثابتة بهذا الدليل القطعي
فلا بد من التاثير لقوة الفريقين واشدية احد القوتين على الاخرى ليصح التفضيل
في شدة الآثار فصح تفسير مصدر يكسبون المذكور في آخر الآية بالتحصيل وتفسير
مفعول يكسبون المحذوف بالمحصل على الوجه الذي فسرناه فصح المعنيان بهذا
الدليل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ومنها قوله تعالى اولم يسيروا في الارض
فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا هم اشد منهم قوة وآثارا في الارض الآية
والاستدلال بها من الوجهين المذكورين ومنها قوله تعالى وكم اهلكنا قبلهم من قرن
هم اشد منهم بطشا وقوله تعالى فاهلكنا اشد منهم بطشا وجه الاستدلال
به ان البطش نسب اليهم مع تفضيل بعضهم على بعض في شدة
البطش ولا يصح التفضيل عند التساوي في امتناع صدور البطش منهم
بالضرورة لكن التفضيل ثابت بدليل قطعي فلا بد ان يكون البطش من آثار
قدرتهم باذن الله وبالضرورة لا اثر لقدرة الا بتاثير فالبطش المنسوب اليهم
على تفاوتهم فيه من آثار قدرتهم المؤثرة اذا شاء الله لا مستقلا ومنها
قوله تعالى فاما عاد فاستكبروا في الارض بغير الحق وقالوا من اشد منا قوة اولم يروا
ان الله الذي خلقهم هو اشد منهم قوة وكانوا بآياتنا يجحدون وجه الاستدلال

ان الله تعالى لم يرد عليهم الا دعوى الاشدية المطلقة لا الاشدية في الجملة وعند
انتفاء اصل التاثير لا شدة فلا اشدية اصلا ويوضح المقام ويؤيد المرام
حديث ابي هريرة في صحيح مسلم لما نزلت وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به
الله اشتد ذلك على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم بركوا على الركب فقالوا اي رسول الله كلفنا من الاعمال ما نطيق الصلاة والصيام
والجهاد والصدقة وقد انزلت عليك هذه الاية ولا نطيقها الحديث فصرحوا بانهم
يطيقون ما كلفوا به من الاعمال المذكورة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وبانهم
لا يطيقون ما تضمنته الاية من ضبط القلب عن الخواطر والوساوس وعلى القول
بانتفاء اصل التاثير لا فرق بين ما اعترفوا بانهم يطيقونه من الاعمال وبين ما نفوا
اطاقتها والفرق محقق عندهم فلا بد ان يكون الاطاقة بمعنى التمكن من الايقاع
وكذا الاستطاعة في حديث البخاري صل قايما فان لم تستطع فقاعدا الخ فان المعنى
فان لم تتمكن من ايقاعها قايما فقاعدا اذ عند تساويهما في امتناع الصدور عنه
لا يظهر وجه لكون احدهما مستطاعا دون الاخر وهو ظاهر تاييد وايضاح
قال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي روح الله روحه في كتاب التوحيد والتوكل من
الاحياء اما التوحيد فهو الاصل والقول فيه يطول وهو من علم المكاشفة ولكن
بعض علوم المكاشفة يتعلق بالاعمال بواسطة الاحوال ولا تتم علم المعاملة
الا به فاذن لا نتعرض الا للقدر الذي يتعلق بالمعاملة الخ والقدر الذي يتوقف
عليه مسئلة الكسب هو توحيد الصفات فنقول قال البيضاوي رحمه الله
في قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والعبد اذا علم ان الكمال الحقيقي ليس
الا لله وان كل ما يراه كمالا لنفسه او غيره فهو من الله وبالله والى الله لم يكن
حبه الا لله الخ وقال العارف بالله المحقق نور الدين عبد الرحمن بن احمد الدشتي
ثم الجامي قدس سره في الدرة الفاخرة علم العباد وارادتهم وقدرتهم كلها صفات
الحق سبحانه وتعالى تنزلت من مرتبة اطلاقها الى مراتب التقييد بحسب استعدادات
العباد فافعالهم الاختيارية واقعة بقدرة الله وحدها لكن بعد تنزلها الى
مراتبهم وظهورها فيهم وتقيدها بحسب استعداداتهم وليس لهم
قدرة

قدرة وراء ذلك الخ وقال الفرد المحقق صدر الدين محمد بن اسحق القونوي قدس سره
في اعجاز البيان اعلم ان الله لما خلق الخلق لعبادته وهبهم من صفاته ما قدر لهم
قبوله فعبدوه به اذ لا يصح ان يعبدوه بهم على وجه الاستقلال لانهم من حيث
هم لا يتاتى منهم عبادة ولهذا شرع لهم ان يقولوا بعد قولهم اياك نعبد
قولهم واياك نستعين لعدم الاستقلال الخ وقال الاستاذ محي الدين محمد بن علي بن العربي
الحاتمي نفع الله به في الباب الرابع وماية من الفتوحات المكية هل ما يطلب منا نعجز
عنه او لا نعجز عنه ومحال ان يطلب منا ما لم يجعل فينا قوة الاتيان به ويمكننا
من ذلك فانه حكيم وقد اعطانا في نفس هذا الطلب علما بان فينا قوة ربانية
ولكن من حيث انا مظهر لها اكسبناها قصورا عما تستحقه من المضي في كل
ممكن فطلبنا المعونة منه فشرع لنا ان نقول واياك نستعين ولا حول ولا
قوة الا بالله يعني ان استعداد الممكن يعطي عجزا وضعفا يظهر حكمه في القدرة
الربانية الظاهرة فيه فشرع الاستعانة ليقع المعونة من المعين فيتمكن
من الايقاع وقال في الباب ٣٣٣ اعلم ان المعرفة بالله يعطي ان للعبد نسبة
الى العمل صحيحة اثبتها الله تعالى ولذلك كلفه بالاعمال وللحق تعالى
نسبة اثبتها الله تعالى لنفسه وشرع لعبده ان يقول واياك نستعين الخ
وقال العارف بالله المحقق ابن عطاء الله نفع الله به في الباب الخامس
من لطايف المنن نقلا عن القطب الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله به انه قال
انه تعالى اردف اياك نعبد واياك نستعين كيلا يدعي العباد انهم قاموا
بالعبادة بانفسهم فاراد منهم ان يوفوا الحقيقة حقها بالتبري من الحول
والقوة مع الهيته والرجعى اليه من دعوى القيومية في العبادة ومن الواضح
ان دعوى القيومية هي دعوى الاستقلال في العبادة فانها دعوى القوة
مع الهيته تعالى واما من يقول انه قام بالعبادة بالله لا بنفسه فليس
له الا دعوى القوة بالله لا مع الله وما كان بالله لا يقدح في التوحيد لمجامعته التبري
من الحول والقوة مع الهيته بخلاف دعوى القوة مع الله اعني القوة بالاستقلال
فانه ينافي توحيد الافعال يوضحه ما نقله الشيخ ابن عطاء الله نفع الله به في الباب

الثامن من لطايف المنن عن القطب المحقق الشيخ ابي الحسن الشاذلي نفع الله به
بعد تمهيد واذا ثبت ظلمة الاثار لم تنسخ احدية المؤثر اذ الشي انما يشفع
بمثله الخ وهذا غاية البيان الجامع للشريعة والحقيقة فان الاثر الذي هو الظل
ليس مثلا للمؤثر حتى يشفعه فلا ينسخ احديته وفيه اشارة الى ان برهان التمانع
المسوق لنفي اصل التاثير انما يلزم منه نفي الاستقلال بالتاثير لان من له
الاستقلال في زعمه هو الذي يعد ناسخا للاحدية لا التاثير بالله تعالى لان ما
بالله فهو لله وما هو لله لا يشفع ما هو لله اذ الشي لا يشفع نفسه فلا ينسخ
الاحدية وما نقله عنه في المقدمة ايضا من قوله وان كانت الكاينات موصلة
فليس ذلك لها من حيث ذاتها لكن الله هو الذي ولاها رتبة التوصيل بالله
لا بالذات وما كان بالله لا ينسخ الاحدية لانه لله وقال الشيخ ابن عطا الله نفع الله به
في قصيدة له اورد فيها في الخاتمة الم اظهر صفاتك فيك جهرا واستر
ذاك بالامر العجيب الخ فاشار الى ان العبد المكلف هو مجموع الساتر
والمستور وبما فيه من المستور كان لقوته التاثير اذا شاء الله لا مستقلا
لانها من قدرة الله المتنزلة الى مرتبته المتقيدة بحسب استعداده وهو
موافق لما قال الشيخ محي الدين نفع الله به في الباب الثالث وخمسماية ان الله
قد ابان لنا ان هويته الحق سمع العبد وبصره وجميع قواه والعبد ما هو الا
بقواه فما هو الا بالحق فظاهره صورة خلقية محدودة وباطنه ما مر واعطى
المجموع معنى دقيقا غامضا لم يعط كل واحد على الانفراد به اضيف الى الصورة
ما اضيف من موافقة ومخالفة وطاعة ومعصية وبه قيل انه مكلف ولا يكون
العبد الا بالمجموع لان اسم العبد ما انطلق الا على المجموع الخ وهذا غاية البيان
الجامع للشريعة والحقيقة ومنه يظهر معنى لا قوة الا بالله ومعنى ان القوة
لله جميعا اي ان القوة المتنزلة الى مراتب التكثر والتقيد بحسب
استعدادات الممكن لله جميعا من غير توهم تجزية او حلول او اتحاد
مردودين في علم الكلام او قيام قديم بحادث او غير ذلك من الشبهات
التي تطرح على اهل الافكار الذين لا ذوق لهم في طريق الله فان التجلي
في المجالي

معنى لا قوة الا بالله

في المجالي منزه عن جميع هذه الامور التي يتوهمونها وقد تقدم
في المقدمة الثالثة ما فيه كفاية لفهم هذا لمن وفق والله الهادي وقال
في الباب الثاني والتسعين وماتين لو لم يكن للمكلف نسبة الى الفعل بوجه ما
لما قيل له افعل وكانت الشريعة كلها عبثا وهي حق في نفسها فلا بد ان يكون
للعبد نسبة صحيحة الى الفعل من تلك النسبة قيل له افعل وليس متعلقها
الارادة كالقايلين بالكسب وانما هو سبب اقتداري لطيف مدرج في الاقتدار
الالهي الذي يعطيه الدليل كاندراج نور الكواكب في نور الشمس الى ان قال
فنور الشمس اذا تجلى في البدر يعطي من الحكم ما لا يعطيه من الحكم بغير البدر لا شك
في ذلك كذلك الاقتدار الالهي لكنه يختلف الحكم لانه بواسطة هذا المتجلى
الذي كان مثل المراة لتجليه الى ان قال وكما يعلم عقلا ان القمر في نفسه
ليس فيه من نور الشمس شي وان الشمس ما انتقلت اليه بذاتها
وانما كان لها مجلى كذلك العبد ليس فيه من خالقه شي ولا حل فيه
وانما هو مجلى له خاصة ومظهر له الخ ويكفي في ذلك لمن امن قوله تعالى
نودي ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين والحديث
الصحيح سبحانك حيث كنت وبالله التوفيق الخامس زعمت
المعتزلة ان شرط التكليف القدرة المؤثرة استقلالا قالوا ولولا استقلال
العبد بالفعل لبطل التكليف بالاوامر والنواهي وبطل التاديب
وارتفع المدح والذم والثواب والعقاب ولم يبق للبعثة فايدة وذلك
انهم انكروا ان يكون افعال العباد مقدرة عليهم مقدورة لله تعالى
فيترك العبد المامور وهو مراد لله ويفعل المنهي وهو غير مراد لله
لان كل منهي غير مراد لله تعالى عندهم فيفعل ما لم يشا الله ويترك
ما شاء الله وهذا معنى الاستقلال المنسوب اليهم والجواب
انا لا نسلم ان التكليف يتوقف على ان يكون للعبد قدرة
مؤثرة بالاستقلال بل يكفي لصحة التكليف ان يكون للعبد
قدرة مؤثرة باذن الله ومشيئته فان العبد حينئذ يتاتى

منه الفعل والترك اختيارا فيصح تكليفه بالامر والنهي واذا صح التكليف
صح التاديب فظهر معنى الثواب والعقاب وتعلق المدح والذم وظهر
للبعثة فايدة فان الرسول اذا بلغ ما امر بتبليغه تحركت دواعي
المكلفين للفعل والترك باختيارهم الناشي من مقتضى استعدادهم
الازلي الغير المجعول المتبوع للعلم المتبوع للارادة فيفوز المطيعون فان
الذكرى تنفع المومنين ويقوم الحجة على الاخرين وايضاح ذلك ان نقول قد مر
في المقدمة الاولى ان ماهيات الممكنات المعلومة لله ازلا معدومات
متميزة في انفسها تميزا ذاتيا غير مجعول لما مر من توقف العلم
بها على ذلك التميز وانما المجعول صورها الوجودية الحادثة وان لها
استعدادات ذاتية غير مجعولة تختلف اقتضاءاتها فمنها
ما يقتضي اختيار الايمان والطاعة ومنها ما يقتضي الكفر والمعصية
والعلم الالهي [illegible] متعلق بها على ما هي عليه في نفسها من اختلاف
استعداداتها التي هي من مفاتح الغيب التي لا يعلمها الا هو واختلاف
مقتضيات تلك الاستعدادات فاذا تعلق العلم الالهي بها على ما هي عليه
مما يقتضيه استعدادها من اختيار احد الطرفين الممكنين اعني الايمان والطاعة
والكفر والمعصية تعلقت الارادة الالهية بهذا الذي اختاره العبد حال
عدمه بمقتضى استعداده تفضلا ورحمة لا وجوبا لغناه الذاتي عن العالمين
المصحح لصرف اختيار العبد الى الطرف الاخر الممكن بالذات ان شاء فيصير
مرادهم بعد تعلق الارادة الالهية مراد الله تعالى فظهر ان اختيارهم
الازلي بمقتضى استعدادهم متبوع للعلم المتبوع للارادة مراعاة للحكمة
تفضلا وان اختيارهم فيما لا يزال تابع للارادة الازلية المتعلقة باختيارهم
لما اختاروه فلهذا صاروا مجبورين فيما لا يزال في عين اختيارهم
اي منساقين الى ان يفعلوا ما يصدر عنهم باختيارهم لا بالاكراه والجبر
ومنه يتضح معنى حديث علي رضي الله عنه ان الله لم يعص مغلوبا ولم يطع
مكرها ولم يملك تفويضا انتهى ولم يكونوا مجبورين

في اختيارهم

اختيارهم

في اختيارهم الازلي لانه سابق الرتبة على العلم السابق على تعلق الارادة والجبر
تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم الذي هنا اختيارهم الازلي فيمتنع ان يكون
تابعا لما هو متاخر عنه بمراتب فمن وجد خيرا فليحمد الله لانه تعالى متفضل بايجاد
ما اختاروه لا يجب عليه مراعاة الحكمة ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه
لان ارادته تعالى لم تتعلق بما صدر منهم من الافعال الا لكونهم اختاروها
ازلا بمقتضى استعدادهم فاختارها تعالى مراعاة للحكمة تفضلا فاتضح
معنى قوله تعالى قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهديكم اجمعين اي لكنه لم يشا لانه لم يعلم
لان المعلومات لم تكن في انفسها الا على استعدادات تقتضي الانقسام
الى فريقين فالعباد كاسبون بالله اذ لا كسب الا بقوة ولا قوة الا بالله والله
خالق اعمالهم بهم لانه تعالى اخبر بانه خالق اعمالهم مع نسبة العمل اليهم
المتبادر منها صدورها منهم باختيارهم وذلك يقتضي ان المخلوق لله بالعبد
عين مكسوب العبد بالله [illegible]
فلا منافاة بين كون الافعال مخلوقة لله تعالى وبين كونها مكسوبة لهم بقدرتهم
واختيارهم فظهر بطلان استثناء افعال العباد من عموم ان الله على كل شيء قدير
وعموم الله خالق كل شيء وبطلان استثناء المنهيات عن عموم ما يدل ان كل كاين
مراد ولا يقبح منه تعالى ما يقبح من المكلفين لا عقلا لانه بار بمقتضى الحكمة فلا اخلال
فيه بها ولا شرعا اذ لا حاكم عليه فظهر صحة عموم ذلك عالم الغيب والشهادة
العزيز الرحيم الذي احسن كل شيء خلقه مع عموم الله خالق كل شيء فتبين ان الاستقلال
باطل اما نقلا فلما مر من قوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم
ما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن واما عقلا فلما قال الاشعري مما حاصله
ان تعلق ارادة العبد بالفعل غير كاف لايقاعه بقدرته والا لما تخلف في مادة ما
واللازم باطل لانه قد يريد شيئا ولا يقع وقد يريده ويقع فلا بد من مرجح
وليس من العبد لانه اما الاختيار او لا اختيار فهو كاصل الاختيار غير كاف او فعل
مسبوق بالاختيار فكذلك لتوقفه على الاختيار الذي ثبت انه غير كاف فلا بد
ان يكون من غيره وهو تعلق ارادة الله تعالى به على طبق العلم التابع للمعلوم

ويجب الفعل عنده لأن ما شاء الله كان بالإجماع فيكون مجبورا في اختياره لا مستقلا
بالاختيار وإن أردت تأييد ما نقلناه من مذهب المعتزلة بنصوص الزمخشري فنقول
أما أن أفعال العباد ليست مقدورة لله تعالى عندهم فلما قال في قوله تعالى إن الله على كل
شيء قدير فإن قلت كيف قيل على كل شيء قدير وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر
كالمستحيل وفعل قادر آخر قلت مشروط في حد القادر أن لا يكون الفعل مستحيلا
فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها فكأنه قيل على كل
شيء مستقيم قدير انتهى وقد وقع التصريح في الكتب الكلامية بالنقل عن الجبائية
أن الله لا يقدر على عين فعل العبد بدليل التمانع أقول دليل التمانع إنما يدل على
ذلك بعد تسليم زعم استقلال العبد في إيجاد أفعاله لكن الأدلة القطعية قد دلت
على بطلان الاستقلال فأفعال العباد مندرجة في عموم أن الله على كل شيء قدير وعموم
الله خالق كل شيء مع إثبات الكسب على الوجه المصحح للشريعة الجامع بينها
وبين الحقيقة كما نبين ولله الحمد وأما أن العبد ممكن من اختيار ما يشاء
عندهم فلما قال في قوله تعالى لعلكم تتقون أن الله عز وجل خلق عباده
ليتعبدهم بالتكليف وركب فيهم العقول والشهوات وأزاح العلة في أقدارهم
وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الخير
والتقوى الخ ومفهوم هذا الأخير أنه تعالى لم يرد منهم الشر والمعاصي كما هو
مذهبهم من أن كل منهي عنه غير مراد وقال في قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى جاء الحق وزاحت العلل فلم يبق إلا اختياركم
لأنفسكم ما شئتم من الأخذ في طريق النجاة أو في طريق الهلاك وجيء
بلفظ الأمر والتخيير لأنه ممكن من اختيار أيهما شاء فكأنه مخير مأمور
مأمور بأن يتخير ما شاء من النجدين وقال في قوله تعالى فألهمها فجورها
وتقواها ومعنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما وأن أحدهما
حسن والآخر قبيح وتمكينه من اختيار ما شاء منهما بدليل قوله تعالى قد أفلح من
زكاها وقد خاب من دساها فجعله فاعل التزكية والتدسية ومتوليهما وأما أن
أفعال العباد ليست مقدرة عليهم فهو من لوازم كون العبد

ممكنا

ممكنا من اختيار ما يشاء أعني الاستقلال وقد صرح به في الآية المذكورة
حيث قال وأما قول من زعم أن الضمير في زكى ودسى لله تعالى وإن
تأنيث الراجع إلى من لأنه في معنى النفس فمن تعكيس القدرية الذين يوركون
على الله قدرا هو بريء منه ومتعال عنه انتهى ولما لم يؤمن بالقدر خيره وشره
وادعى الاستقلال ادعى أن علم الحق تعالى بوقوع فعل من العبد لا يوجب الجبر
في الاختيار فقال في قوله تعالى فمنكم كافر ومنكم مؤمن يعني فمنكم آت بالكفر
وفاعل له ومنكم آت بالإيمان وفاعل له ثم قال فإن قلت نعم إن العباد هم الفاعلون
للكفر ولكن قد سبق في علم الله الحكيم أنه إذا خلقهم لم يفعلوا إلا الكفر ولم يختاروا
غيره فما دعاه إلى خلقهم مع علمه بما يكون منهم وهل خلق القبيح وخلق فاعل
القبيح إلا واحد الخ يعني فكما استحال خلق القبيح شرعا عنده كذلك
ينبغي أن يستحيل خلق فاعل القبيح فإن قلت قد علمنا أن الله حكيم عالم
بقبح القبيح عالم بغناه عنه فقد علمنا أن أفعاله كلها حسنة وخلق فاعل
القبيح فعله فوجب أن يكون حسنا وأن يكون له وجه حسن وخفاء وجه
الحسن علينا لا يقدح في حسنه وذلك لأنه قال قد سبق في علم الله الحكيم
أنه إذا خلقهم لم يفعلوا إلا الكفر فقد صرح بسبق العلم بوقوعه منهم مع قوله
ولم يختاروا غيره الدال على أنهم يختارونه استقلالا لأن الكفر منهي عنه
وكل منهي عنه غير مراد لله فهم يختارونه اختيارا غير تابع لاختيار الحق
تعالى بل مخالف له وهذا يبطله الدليل النقلي أعني ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
والعقلي الذي سقناه عن الأشعري فكل واقع من العبد باختياره خيرا كان أو شرا
واقع بإرادة الله الأزلية التابعة للعلم التابع للمعلوم الكاشف لما هو عليه
في نفسه أزلا فكون العبد أزلا بحيث يختار فيما لا يزال متبوعا للعلم المتبوع
للإرادة الإلهية لا يوجب كونه مستقلا إذ بعد تعلق الإرادة الإلهية
به على طبق العلم لا بد من ظهور متعلقه ووقوع ما يختاره العبد ولا
استقلال مع وجوب الوقوع فالعلم التابع للمعلوم لكونه متبوعا لتعلق
الإرادة الموجب لوقوع ما سيختاره العبد في وقته جودا ورحمة في مراعاته

الحكمة لا وجوبا السالب للاستقلال في الاختيار موجب لكون العبد مجبورا في اختياره
فلا فعل للعبد الا بالله فالله خالق اعماله كلها به ولا يقبح منه تعالى
ما هو قبيح من العبد شرعا اذ لا يتعلق ارادته تعالى بايجاد ما يختاره
العبد بالعبد الا مراعاة للحكمة جودا ورحمة لا وجوبا ولا حاكم عليه حتى
يتصور المخالفة المصححة لانصاف بعض الافعال بالقبح الشرعي لغناه الذاتي
عن العالمين وكل فعل بارز بمقتضى الحكمة غير متصف بكونه قبيحا وزاغ عن الحد حسن
كله ولهذا قال تعالى الذي احسن كل شيء خلقه وقال صنع الله الذي اتقن كل شيء
لكونه بارزا بمقتضى الحكمة وصانعه مطلق لا حاكم عليه وانما ذم من العبد
ما ذم شرعا لكونه مكلفا قد تجاوز فيه الحد فانضح معنى الحديث الخير كله بيديك
والشر ليس اليك مع انه خالق افعال العباد كلها فالحمد لله الغني الحميد
السادس ما نقل عليه الاجماع من انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا
لا وجوبا يقتضي المناسبة بين الحوادث المتعاقبة وربما يظن انه مصادم لما
في المواقف من ان مذهب الاشعري انه لا علاقة بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء
العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق عقيب مماسة النار
والري بعد شرب الماء وانه مصادم لقولهم افعال الله ليست معللة بالاغراض
وليس كذلك عند الامعان اما الثاني فلان ما يترتب على افعاله الكاملة من المصالح
ثمرات وغايات لا اغراض وعلل غائية والفرق بينهما ان الاثر المترتب على الفعل
ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل سمي غرضا ومقصودا بالنسبة
الى الفاعل وعلة غائية بالنسبة الى الفعل وان لم يكن سببا لاقدامه كان فايدة
وغاية فقط فالغاية اعم من العلة الغائية والغرض ولا شك ان الله تعالى كامل في ذاته
وصفاته ومن كمالات ذاته الجود والرحمة وهما اللذان يقتضيان الفاعلية
الكاملة اعني مراعاة الحكمة فيما خلق بايجاد الاشياء على مقتضى استعداداتها
الازلية الغير المجعولة بمقتضى المقدمة الاولى فمراعاة الحكمة بايجاد الاشياء
على الوجه المذكور ناش من الكمال الذاتي فلا استكمال بالغير اذ ليس سبب
الاقدام الاثر المترتب على الفعل حتى يكون استكمالا بالغير فانه تعالى كمل

الغرض

الغاية

فذاته

في ذاته وصفاته فاوجد بمقتضى الكمال ما فيه مراعاة الحكمة لا انه اوجد ليكمل
بالاثر حتى يلزم الاستكمال بالغير فالاثار المترتبة على افعاله الكاملة غايات وثمرات
وفوايد لا علل غائية واغراض **واما** الاول فلانه قد تقرر بطلان الاستقلال
عند الاشعري وانه لا واجب منه تعالى ولا واجب عليه لانه تعالى غني بالذات
عن العالمين ومقتضى الغنى الذاتي ان يكون فاعلا مختارا يفعل ما يشاء
لا موجبا بالذات ولا واجبا عليه شيء **اذا** تمهد هذا فنقول مجرد
اقتضاء الحكمة وجود شيء لا يوجب وجود ذلك الشيء عقيبه فوجود الاحراق
عقيب مماسة النار مثلا لا يوجبه مجرد المماسة لعدم استقلال شيء ما
من الكائنات بالتاثير وليس الفاعل موجبا بالذات فياضا بالذات عند تمام
الاستعداد ولا واجبا عليه شيء مراعاة للحكمة واذا انتفى الاستقلال
بالتاثير لغير الله وانتفى الايجاب الذاتي والوجوب على الله تعالى
لم يكن مجرد اقتضاء الحكمة كافيا في وجود حادث عقيب حادث ولما
كان كذلك انتفت العلاقة اللزومية بين الحوادث المتعاقبة فوجود بعضها
عقيب بعض انما هو باجراء العادة الالهية بمراعاة الحكمة تفضلا ورحمة
لا وجوبا وبهذه المراعاة بالاذن لبعض الحوادث في بعض الاوقات في التاثير
في البعض كتاثير مماسة النار في احراق الحطب وبالامر بترك التاثير في البعض
كما قال تعالى يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم فاذا اثر شيء من الحوادث في شيء منها
فانما يؤثر باذن الله اذ لا تاثير الا بقوة ولا قوة الا بالله وما كان بالله فهو لله
بالذات فلا تاثير الا لله بلا سبب كقوله تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
قال البيضاوي اشارة الى انه تعالى كما يقدر ان يخلق الاشياء مدرجا باسباب
ومواد يقدر ان يخلقها دفعة من غير ذلك وفي حديث ابن عمر خلق الله اربعة
اشياء بيده ادم والعرش والقلم وجنة عدن رواه ابو الشيخ وفي حديث انس
ان الله تعالى بنى الفردوس بيده رواه البيهقي وابن عساكر وفي حديث انس ايضا
خلق الله تعالى جنة عدن وغرس اشجارها بيده رواه الحاكم وفي حديث ابن عباس
طوبى شجرة في الجنة غرسها الله بيده رواه ابن مردويه وفي حديث ابي امامة

ان الله يتولى قبض ارواح شهداء البحر رواه ابن ماجة وقوله الم تر الى الذين خرجوا
من ديارهم وهم الوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا فاحدث المفارقة بين
ارواحهم وابدانهم بكلمة موتوا بلا واسطة سبب او بسبب لحكمة مع الغنى
عنها كقوله تعالى قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم وقوله ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض
وقوله والله انزل من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها وقوله وانزلنا من المعصرات ماء
ثجاجا لنخرج به حبا الاية وقوله صلى الله عليه وسلم انا الماحي يمحو الله بي الكفر وقوله فكذلك
مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا وقوله يا معشر الانصار الم اجدكم ضلالا
فهداكم الله بي الخ واذا كان في فعله تعالى بالاسباب مراعاة الحكمة تفضلا ورحمة
مع الغنى عنها كان فعله بها في معنى فعله عندها الحكمة لا بها لعدم الاحتياج اليها
فلا منافاة بين ما وقع عليه الاجماع من مراعاة الحكمة تفضلا ورحمة المقتضية لكون
التكليف بحسب الوسع الذي هو التمكن من ايقاع الفعل اذا شاء الله تعالى والمقتضية
لفعل الله بالاسباب اذا شاء وعندها اذا شاء وبلا سبب اذا شاء وبين قولهم
ان الله يفعل عند الاسباب لا بها لان نفي فعله تعالى بها هو نفي احتياجه اليها دفعا
للاستكمال بالغير وقد تبين ان مراعاة الحكمة في الفعل بالاسباب لحكمة مع الغنى
عنها ليس ناشيا من الاثر المترتب على الفعل حتى يلزم الاستكمال بالغير بل ناش
من الكمال الذاتي ولو كان المراد بذلك نفي مراعاة الله الحكمة لما قالوا عندها ايضا
لان اثبات فعله تعالى عندها مع نفي الاحتياج اليها عين القول بمراعاة الحكمة
اذ لا معنى للفعل عندها بعد الغنى عنها الا مراعاة الحكمة تفضلا ورحمة فكما انه
لا محذور في الفعل عندها مراعاة للحكمة مع الغنى عنها كذلك لا محذور
في الفعل بها مراعاة للحكمة مع الغنى عنها لانتفاء الاستكمال
في الصورتين بتحقق الغنى الذاتي المصحح للايجاد ابتداء من غير ان يكون
بها ولا عندها يوضحه ان الاشعري قال في خطبة الابانة صلوات الله على من بين لنا به
شريعة الاسلام الخ فصرح بان الله تعالى هو المبين لنا شريعة الاسلام لكنه بالنبي
صلى الله عليه وسلم مع تصريحه بانه لا خالق الا الله وان اعمال العباد مخلوقة
لله تعالى فتبيين النبي صلى الله عليه وسلم لنا شريعة الاسلام بالله عين تبيين الله

لنابه

لنابه بمقتضى الحكمة وقد اسند البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى ثم ان علينا
بيانه قال علينا ان نبينه بلسانك مع قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فيحمل
قولهم ان الله خالق كل شيء ابتداء على نفي الواسطة على وجه الاستكمال لا على نفي
الواسطة التي اقتضته الحكمة مع الغنى عنها جمعا بين كلاميهم والجمع مقدم على الترجيح
مهما امكن وقد تبين امكانه بوجه مؤيد بالكتاب والسنة وعليها المعول عند
الاشعرية وساير اهل السنة والحاصل ان اثبات الواسطة عندنا لا ينافي القول
بان الله خالق افعال العباد حقيقة بخلاف الواسطة على قول المعتزلة فان افعال العباد
ليست مخلوقة لله تعالى حقيقة ولا مقدورة له تعالى عندهم فيكون معنى قولنا الله
خالق افعال العباد عندهم الله خالق سببها اعني قدرة العباد المستقلة
بايجاد افعالهم عندهم فلا يكون تعالى خالقا لها حقيقة بل مجازا باعتبار خلق
سببها واما عندنا فالله خالق افعال العباد حقيقة لكن حكمة التكليف
اقتضت ان تخلقها بالعباد فان ذلك يتضمن كون العباد كاسبين حقيقة
لافعالهم بالله فيرجع الامر الى ان الله تعالى خالق كل شيء حقيقة بمقتضى الحكمة
تفضلا ورحمة ومقتضى الحكمة قد يكون اثبات الواسطة من غير علاقة لزومية
وقد يكون رفعها وكلما انتفت العلاقة اللزومية فلا تاثير لها الا بالله وما هو
بالله فهو لله الا الى الله تصير الامور وبالله التوفيق وهو الغفور الشكور

عندهم ح

شرع المقال في تقرير الجواب عن السؤال والاستشكال

اذا تمهد ما تقرر من المقدمات فلنشرع في الجواب عما في رسالة الاستعداد
ثم عما في التي تليها بعون الله الفتاح الوهاب فنقول قال الذكي الفاضل الاديب
صاحب الاستعداد انم الله له الامداد امين قد انتهى الي تاليف الامام
نزيل حرم سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام الخ مضمنه مسئلة يفتقر
الى فهمها الخاص والعام ويتاكد تحصيلها للخائض في علم الكلام وهي مسئلة
خلق افعال العباد وان الله خلق لهم قدرة بها يفعلون ما اراد كما هو قول امام
الحرمين الذي رجع اخرا وضحه في الركن الاول من اركان القول في امكان التكليف
من النظامية حتى لم يبق دونه ساتر الا انها قولة تجنبها الكثير من علماء الملة

اليه ح

ووسموها بالنزر والقلة • وقد انتصر لها الامام المذكور في مقيدات بلغنا غير
واحد منها في عدة اوقات وعززها بهذا الذي سماه مسلك السداد • فلا بدع
ما شاء وَاجاد • الا انه لحسن ظنه ومودته التي استحكم رسها وتمهد في القلب
اسها فاوضنا فيه وراى اهلا ان يفاوض مثله وتختبر في المسئلة عقله •
الى ان قال وها انا استخار الله تعالى في المسئلة حتى اجرى على يديه ما امله فوجهه
الى الامام المذكور ليكون شبكه تقتنص من جوابه بمقتضاه ما لا يخلو ان شاء الله من
بركه • وعرضه لنظره على وجه الاستشكال عسى ان نتم على المسئلة الاستدلال
الى ان قال فليقم لنا الدليل على ما ظهر له • وليحرر ما وقفنا دونه من الادلة • وليطلع
ما ظهر في ارض الاجساد من الفساد • المكدر انوار الفكر بظلمة الاعتياد • وحيث
لم يكن ما طفت به الاقلام على سبيل الاستبعاد • وانما هو قصور عن فهم المراد •
وحمل لبعض الزاد لعبور منهج الرشاد • سميت هذه الانظار القاصرة بالاستعداد •
لسلوك مسلك السداد الوارد من طيبة خير البلاد • في خلق افعال العباد •
عسى ان تزودوها من انظاركم الرايقة • طبق ما يرفع مشكلها من العلوم •
وتتبعوها من فهومكم الذايقة التي فيها حق للسايل والمحروم • من فهمكم
ما يشفي الصدر • ومن بحركم ما زال يستخرج الدر • وانها لمسئلة يحق ان يطال فيها الكلام •
وتبذل فيها نفايس الايام • وناهيك بقول الامام بعد ان تكلم عليها في النظامية •
عند تمام الكلام • مخاطبا للنظام المقصود بوضعها بين الاقوام • وقد اطلت
انفاس قليلا ولكن حرس الله مولانا لو وجدت في اقتباس هذا العلم من يسرد لي
هذا الفصل لكان حق القائم على كل نفس بما كسبت احب الي من ملك الدنيا
بحذافيرها طول امدها • وهذا اوان البحث عن طلب ما يتم به الدليل الى اقوم سبيل
الكلام في ان القدرة الحادثة مؤثرة اولا في مواطن **الاول** مطالبات ثلاث **الاول**
المطالبة بالاستفسار وهو طلب بيان معنى التاثير ومرادفته للقدرة او دخوله
في حقيقتها وماهيتها او لزومه لها ليلزم من نفيها نفيها وتفسير التحصيل
والفرق بينه وبين الكسب فمن عرف مسمى العبد وعرف مسمى القدرة وسمع ان العبد
قادر فهم بالضرورة معنى نسبة القدرة الى العبد وكذا اذا عرف مسمى التاثير

والكسب

والكسب والتحصيل **اقول** والله التوفيق قد تبين في المقدمة الرابعة ان العبد
ما هو وان القدرة صفة توثر وفق الارادة ففي الرب تبارك وتعالى توثر وفق ارادته
تعالى على الاطلاق وفي العبد توثر وفق ارادته اذا شاء الله لا على الاطلاق اذ ما شاء
الله كان وما لم يشا لم يكن فلا استقلال للعبد ومعنى تاثيرها في الفعل ايجاده اذا
شاء الله فليس مرادفا للقدرة ولكنه داخل في تعريف القدرة على الوجه المذكور
المغني بقيد تبعيته لتعلق الارادة والكسب فسره البيضاوي كالزمخشري في قوله
تعالى لها ما كسبت بالتحصيل وهو معناه اللغوي وهو دليل على انه لا عرف
للشرع يخالف اللغة الا انه في الشرع تحصيل باذن الله لا مطلقا لما مر من بطلان
الاستقلال وقد مر الدليل العقلي والنقلي القطعي على ان الكسب المذكور في الكتاب
والسنة هو تحصيل العبد ما تعلقت به ارادته التابعة لارادة الله بقدرته
المؤثرة باذن الله وتبين ان التاثير باذن الله لا ينافي توحيد الافعال وكلمة لا خالق
الا الله **قوله الثاني** المطالبة بالغاء الفارق اي فيما ذكرناه في مسلك السداد
من ان الكسب بالمعنى المشهور وسط غير شاق اذ لا فرق عند التحقيق
بين القول بنفي اصل القدرة كما ينقل عن الجهمية والقول باثباتها مع نفي التاثير
عنها مطلقا كما هو المشهور عن الاشاعرة الخ **قوله** وذلك ان نفي القدرة الخ
تقول به الجبرية مصادم للنصوص ومكابرة ظاهرة واثباتها مع نفي التاثير
عنها المشهور عن الاشاعرة موافق للنصوص وجامع بينها بالتاويل **اقول**
اما ان نفي القدرة مصادم للنصوص الخ فظاهر واما ان اثباتها مع نفي التاثير
عنها موافق للنصوص وجامع بينها بالتاويل فغير ظاهر اذ لم يرد نص
بانه لا تاثير لقدرة العبد في فعله الاختياري اصلا وانما ورد نحو الله خالق
كل شيء • والله خلقكم وما تعملون • وهذا لا يقتضي نفي التاثير لقدرة العبد باذن الله
وقد سبق تقرير بعضها في المقدمة الرابعة واذا ثبت التاثير لقدرة العبد باذن الله
لا مستقلا بنص لا يقبل التاويل لمن تدبر القرآن لم يكن القول بنفي التاثير اصلا
كليا موافق للنصوص كلها ولا جامعا بينها بالتاويل وانما الموافق لها الجامع
بينها جمعا صحيحا هو القول بان الله خالق كل شيء حقيقة ابتداء او بواسطة

الحكمة مع الغنى عنها والعبد كاسب باذن الله لا مستقلا فانه قول مثبت
للكسب بتاثير القدرة باذن الله مع اثبات كلية لا خالق الا الله **قوله** ولا فرق
حينئذ بينه وبين قولة امام الحرمين الخ رجوعا اليها من هذا الوجه بان التحصيل
كاين عليها بسببها اذ توجه العبد تحصل الفعل على وجه يصح ان يسمى
به تحصيلا الخ **اقول** بل الفرق بينهما ظاهر لان التحصيل عند الامام معناه الايجاد
عند تعلق مشيئته اذا شاء الله لا مستقلا وذلك بتاثير قدرته باذن الله
واما على المشهور فلا يصح ان يكون توجه العبد موثرا في الفعل فلا يصح ان يكون
محصلا للفعل لا لغة ولا شرعا على ان هذا التوجه من العبد ان لم يكن باختياره
وتاثير قدرته باذن الله بل مما يخلقه الله فيه خالصا فلا مدخل لقدرته فيما
يترتب عليه من الفعل المخلوق سواء كان باختياره وتاثير قدرته باذن الله
فان لم يكن منافيا الكلية لا خالق الا الله فلا داعي الى صرف التحصيل عن ظاهره
والا لم يكن في العدول فايدة **قوله الثالث** المطالبة بالظهور وقد تبين
مما تقدم ان لفظ القدرة في الحادث مجمل ومشترك ولم يترجح في معنى مما راه
احد الفريقين والتاثير كذلك وكذلك التحصيل والاستطاعة فان تبين الراجح
وصار ظاهرا تعين التمسك به ما لم يعتضد المرجوح بدليل يحمل عليه اللفظ
اقول عرف في المواقف القدرة بانها صفة توثر وفق الارادة وهذا مثله
دليل ظهورها في هذا المعنى ثم قال ويرد عليه القدرة على راينا فانها لا توثر
واحتج عليه ببرهان التمانع وقد بينا في مسلك السداد ان برهان التمانع لا ينفي
التاثير باذن الله وانما ينفي التاثير بالاستقلال فلا يوجب برهان التمانع العدول
عن ظاهر التعريف المذكور ولا الوجوه الخمسة المذكورة في المواقف وغيره
كما مر فيه ايضا فلا ينفك التاثير عن القدرة عند تعلق المشيئة التابعة لمشيئة الله
وينفك عنها اذا لم يكن تابعة لمشيئة الله وقد تقدم في المقدمة الرابعة انه يتعين
بمقتضى النصوص والاجماع ان يكون المكلف متمكنا من ايجاد ما كلف به باذن الله
فيتعين تفسير القدرة في الحادث بانها صفة توثر وفق ارادته اذا شاء الله
وتفسير التاثير والكسب والتحصيل بالايجاد باذن الله وتفسير الوسع
والاستطاعة

والاستطاعة وما في معناهما بالتمكن من الايجاد وكلما كان كذلك فقد تبين
الراجح وصار ظاهرا فتعين التمسك به ولم يعتضد المرجوح بدليل **قوله**
وكما يطلب ذلك في الالفاظ المذكورة يطلب في تفسير النصوص المستدل بها
والادلة المتمسك بها من الكتاب والسنة وغير ذلك من نصوص العلماء كالاشعري
المنقول لفظه في الابانة وكذا المنقول عن ابن حجر في تفسير الاستطاعة الخ **اقول**
الادلة المتمسك بها من الكتاب والسنة يتعين التمسك بها على الوجه المذكور
لما تبين في الرابعة ان مقتضى الاجماع على ان الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق
وامر ان يكون المكلف قادرا على كسب ما كلف به وتحصيله باذن الله فشرط
التكليف بمقتضى الحكمة القدرة الموثرة باذن الله ولهذا قال تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وكلما كان كذلك تعين تفسير تلك النصوص بما فسرناها به
وقد سبق تقرير نصوص من الكتاب دالة دلالة قطعية على ان القدرة في الحادث
توثر باذن الله وان الكسب هو التحصيل بالمعنى المذكور المفسر باه لا التعلق والمقارنة
بلا تاثير اصلا فلا يسوغ تاويل بقية النصوص القابلة للتاويل بما يرجع
الى نفي التاثير اصلا عن القدرة في الحادث فان الظاهر ان الموجب للتاويل هو
ارادة الجمع بينها وبين نحو والله خلقكم وما تعملون وقد تبين ان الجمع ممكن
مع اثبات التاثير لقدرة العبد ولم يرد نص بنفي التاثير عن قدرة الحادث غير
قابل للتاويل حتى تحمل النصوص القابلة للتاويل عليه وانما ورد ما يدل على
انه لا خالق الا الله وقد تبين انه لا ينافي اثبات الكسب على الوجه الذي قررناه
فاذا لم يوجد في النصوص الا ما ليس موجبا للتاويل عند التحقيق لم يبق
لنفي التاثير عن القدرة في الحادث بالكلية مستند يعتمد وبالله التوفيق واما
نصوص الاشعري في الابانة فانما رجحنا تفسيرها بما فسرناها به على خلاف
المشهور عنه لكون الابانة اخر مصنفاته وان سبب تاليفه ما ذكره القاضي
ابو الحسين محمد ابن القاضي ابي يعلى ابن الفرا البغدادي الحنبلي في طبقات الحنابلة
ان الاشعري لما دخل بغداد جاء الى الحسن بن علي البربهاري شيخ الحنابلة
في وقته فجعل الاشعري يقول رددت على الجبائي وعلى ابنه ابي هاشم

ونقضت عليهم وعلى اليهود والنصارى وقلت وقالوا واكثر الكلام في ذلك
فلما سكت قال البربهاري ما ادري مما قلت قليلا ولا كثيرا ولا نعرف الا ما قاله
ابو عبد الله احمد بن حنبل فخرج من عنده وصنف كتاب الابانة الخ وقد صرح الاشعري
في الابانة بقوله ونحن بما كان عليه احمد بن حنبل قايلون ولمن خالف قوله مجانبون
وصرح بقوله ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
واجماع المسلمين الخ ولم ينقل عن الامام احمد نفي التاثير للقدرة في الحادث اصلا
وانما المنقول عنه اثبات القدرة ونفي الاستقلال فقد قال في كتاب السنة
فيما رويناه عن شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد المدني قدس سره عن الشمس
محمد بن احمد الرملي عن شيخ الاسلام زين الدين زكريا بن محمد الانصاري عن مسند
الديار المصرية عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات القاهري عن ابي الثنا
محمود بن خليفة المَنْبِجي عن الحافظ شرف الدين عبد المومن بن خلف الدمياطي
عن ابي القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي المحتد الاسكندري الدار والمولد
سبط الحافظ ابي طاهر السلفي المعروف بابن الحاسب عن جده الحافظ ابي طاهر
احمد بن محمد السلفي قال انا ابو محمد عبد الملك بن الحسن بن علي الانصاري قال ثنا
اسمعيل بن رجا بن عبيد الله العسقلاني قال ثنا ابو الحسين محمد بن احمد بن عبد
الرحمن الملطي قال انا ابو الحسن محمد بن احمد بن ابي شيخ الرافقي قال ثنا
الحسن بن موسى الكناني قال ثنا احمد بن وهب القرشي قال قال الامام ابو عبد الله احمد بن محمد
ابن حنبل ح وبه الى الزين زكريا عن الشرف ابي الفتح محمد بن الزين المراغي عن والده
القاضي زين الدين ابي بكر بن الحسين المراغي ثم المدني عن ابي العباس احمد بن ابي طالب
الحجار عن البرهان ابراهيم بن محمود بن سالم بن الخير عن الحافظ ابي الفرج عبد المغيث
ابن زهير الحربي عن القاضي ابي الحسين محمد ابن القاضي ابي يعلى محمد بن الحسين الفراء
البغدادي الحنبلي انه قال في الطبقات قرات على المبارك هو ابن عبد الجبار
ابن احمد البغدادي المعروف بابن الطيوري عن علي بن عمر البرمكي انا احمد بن عبد الله
المالكي ثنا ابي ثنا محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن يعقوب بن زوران لفظا ثنا
ابو العباس احمد بن ابي جعفر بن يعقوب بن عبد الله الفارسي الاصطخري

فقال

قال قال ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى هذه مذاهب اهل العلم
واصحاب الاثر واهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها المقتدى بهم
من لدن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وادركت من علماء
الحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئا من هذه المذاهب او طعن فيها
او عاب قايلها فهو مخالف مبتدع الى ان قال والقدر خيره وشره الخ من الله عز
وجل قضاء قضاه على عباده وقدر قدره عليهم لا يعدو احد منهم مشية
الله عز وجل ولا يجاوز قضاه بل هم كلهم صايرون الى ما خلقهم له ثم قال
والمعاصي كلها بقضاء وقدر من الله من غير ان يكون لاحد من الخلق على الله عز وجل
حجة بل لله عز وجل الحجة البالغة على خلقه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وعلم الله
ماض في خلقه بمشية منه قد علم من عصاه المعصية وخلقهم لها وعلم
الطاعة من اهل الطاعة وخلقهم لها فكل يعمل لما خلق له وساير الى ما قضي عليه
وعلم منه ثم قال ومن زعم ان الله عز وجل شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة
وان العباد شاءوا لانفسهم الشر والمعصية فعملوا على مشيتهم فقد زعم
ان مشية العباد اغلب من مشية الله فاي افتراء على الله اكبر من هذا الخ
وهذا ليس فيه الا الرد على القدرية القايلين بان العبد ممكن من اختيار ما يشاء
وان لم يشا الحق لزعمهم ان كل منهي عنه غير مراد والعبد يفعل المنهي فقد فعل
ما لم يشا الله ويترك المامور والله يشاوه فهذا زعم الاستقلال المستلزم
للاغلبية واي افتراء على الله اكبر من هذا كما قال وليس فيه انكار ان يعمل
العباد على مشيتهم التابعة لمشية الله بل فيه التصريح بان كلا يعمل لما خلق له
طاعة كان او معصية والمتبادر منه ان العمل صادر منه لكن لا على الاستقلال
بل بتاثير قدرته عند تعلق مشيته التابعة لمشية الله لدلالة كلامه المويد
بالنصوص على ذلك ولم يرد نص بنفي التاثير عن قدرة العباد اصلا حتى يجب تاويل
هذا الكلام من الامام احمد لاجله وانما ورد ما يدل على ان الله خالق اعمال العباد
وخالق كل شي وقد تبين الجمع بينه وبين النصوص الدالة دلالة قطعية على
اثبات التاثير لقدرة العبد باذن الله فلا يحمل قول الامام المنقول عنه عن جميع

اهل السنة الاعلم مايوافق الكتاب والسنة على الوجه الصحيح الجامع للشريعة
والحقيقة لانهم بهما يتمسكون وعليهما يعولون والاشعري مصرح بانه قايل
بقول الامام وبانه مجانب لقول من خالفه وبان معوله على الكتاب والسنة
والاجماع عند الاختلاف وقد تبين دلالة الكتاب والسنة على اثبات الكسب
بالمعنى الذي فسرناه به ودلالة النصوص مع دلالة مقتضى الاجماع على ان شرط
التكليف القدرة الموثرة باذن الله وهو عين الدليل على ترجيح تفسير نصوص
الاشعري في الابانة بما فسرناه على المشهور وانه المعول عنده وانه راجع
عن المشهور عنه وبالله التوفيق واما نقل كلام البيضاوي في تفسير الايات
المتمسك بها فالمقصود منه التمسك بالايات بذلك التفسير لانه الموافق
لمقتضى الاجماع السابق من كون المكلف له قدرة موثرة باذن الله وللنصوص
الاخر الدالة على ذلك دلالة قطعية كما تبين لا لمجرد كون البيضاوي قايلا به
ثم مقتضى كلامه في تفسيره انه قايل فيه بقول الامام خلافا لما ذكره في طوالعه
ومصباحه فانه صرح في تفسير قوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله
بان الاسباب غير موثرة بالذات بل بامره تعالى وصرح في تفسير قوله تعالى وما كان
لنا ان ناتيكم بسلطان الا باذن الله بقوله اي ليس لنا الاتيان بالايات ولا يستبد
به استطاعتنا الخ فما نفى الا الاستقلال مع اثبات التاثير باذن الله فيندرج قول
الامام في عمومه وقال في قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم وفايدة
هذه الشرطية التنبيه على ان تاثير الاسباب في مسبباتها مشروط بمشيئته
تعالى وان وجودها مرتبطا باسبابها واقع بقدرته تعالى وقوله تعالى ان الله على
كل شيء قدير كالتصريح والتقرير له ثم قال وفيه دليل على ان مقدور العبد مقدور الله
فاثبت للاسباب التاثير بشرط المشيئة الالهية فلا يتاتى حمله على الارتباط
العادي بلا تاثير اصلا بل على الارتباط العادي بمقتضى مراعاة الحكمة تفضلا
ورحمة لا وجوبا بالمعنى الذي قررناه في المقدمة السادسة فهو عند التحرير
قول بتوحيد الصفات الذي هو مناط تحقيق المسئلة كما يوضحه قوله في تفسير
قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله الاية اذ كل ما يراه العبد كمالا لنفسه او غيره
فهو

فهو من الله وبالله الخ وقد مر في الرابعة واما الحافظ ابن حجر فقد قال في باب
الرقي من فتح الباري وقد اجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع
ثلاثة شروط ان يكون بكلام الله او باسمايه وصفاته وباللسان العربي
وبما يعرف معناه من غيره وان يعتقد ان الرقية لا توثر بذاتها
بل بتقدير الله الخ وهذا صريح في ان المنفي بالاجماع انما هو التاثير
بالذات فانه الشرك المنافي للتوحيد وهو منفي نحو حينئذ لا باس
بالرقي ما لم يكن فيه شرك وهو يعم الشرك في الافعال والمتبادر
منه الشرك في الالوهية واما التاثير باذن الله وتقديره ومشيئته
فلا ينافي التوحيد بالاجماع وقال في باب ما انزل الله داء الا انزل له
شفاء بعد سوق احاديثه وفيها كلها اثبات الاسباب وان ذلك
لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد انها باذن الله وبتقديره وانها
لا تنجع بذاتها بل بما قدره الله فيها انتهى وهذان منه نصان
لا يقبلان التاويل وهو اعم من قول الامام فيندرج قول الامام
في عمومه فيصح حمل ما ذكره في دعاء الاستخارة حينئذ قال قوله فانك تقدر
ولا اقدر وتعلم ولا اعلم اشارة الى ان العلم والقدرة لله وحده
وليس للعبد من ذلك الا ما قدر الله له انتهى على انه اشارة الى
توحيد الصفات المصحح للكسب بتاثير القدرة باذن الله من غير
منافاة لتوحيد الافعال فان الذي نقل عليه الاجماع انما هو نفي الاستقلال
بالتاثير لا التاثير بالاذن وهو الصحيح المدلول عليه بالكتاب
والسنة دلالة قاطعة لمن تدبر فلا يعدل عنه الى غيره وان سبق
منه القول بنفي التاثير تقليدا للمشهور اذ لا تناقض بين
النفي بالتقليد والاثبات بالدليل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
قوله الموطن الثاني القوادح اولها العكس وهو
انتفاء الحكم لانتفاء العلة لان الحكم بالتاثير علته العلم فلو كان فعل
العبد واقعا بقدرته لكان عالما به ضرورة انه مختار له والاختيار

فرع العلم فالمفعول معلوم لفاعله ومفعول العبد غير معلوم وفي
ضمنه فساد الوضع لثبوت الجامع بنص الكتاب قال تعالى الا يعلم
من خلق **اقول** الحكم بالتاثير فقد تبين في الرابعة ان موجبه النص
والاجماع فان الاجماع قد وقع على ان الله تعالى راعى الحكمة
فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا ومقتضى مراعاة الحكمة
ان يكون للمكلف قدرة مؤثرة باذن الله والا لما امكن الامتثال
ولا الابتلاء فيكون التكليف بما لا يطاق واقعا واللازم باطل
بنص لا يكلف الله نفسا الا وسعها وغيره وقد مر انه لا يصح
تفسير الوسع بالتعلق المجرد عن التاثير بالكلية فيتعين بمقتضى
النصوص السابقة والاجماع ان يكون المكلف متمكنا من ايجاد ما كلف به
باذن الله فيتعين ان يكون لقدرته تاثير باذن الله لا بالاستقلال
والشرطية المذكورة انما هي في المستقل بالفاعلية قال في شرح
المواقف لو كان العبد موجدا لافعاله بالاختيار والاستقلال
لوجب ان يعلم تفاصيلها واللازم باطل الخ فهذا الدليل ان تم انما
يرد على القدرية القايلين بالاستقلال واما القايل بان العبد
لا يؤثر قدرته فيما شاء الا اذا شاء الله فهو قايل بان
العبد مجبور في اختياره غير مستقل فيه فاختياره تابع
لاختيار الله واختيار الله تابع لعلمه المحيط بالتفاصيل فما ذكروه
في بيان الملازمة ان الاتيان بالازيد والانقص والمخالف ممكن فلا بد
لرجحان نوع ومقدار مخصوص من مخصص هو القصد وهو
فرع العلم جوابه ان المخصص بالحقيقة هو اختيار الحق
المتبوع لاختيار العبد لان تخصيص ارادة العبد لا يستلزم
تاثير قدرته الا اذا شاء الله ولا شك ان اختيار الحق تابع لعلمه
المحيط بالتفاصيل والعبد يقصد الفعل تبعا لارادة الله
على الوجه الميسر له من عند الله لان كلا ميسر لما خلق له ليس
مستقلا

مستقلا وهو عالم به على هذا الوجه وهو كاف للقصد التابع لاختيار الحق
اي لقصد من هو مجبور في اختياره بخلاف زاعم الاستقلال فانه يلزمه
القول بالعلم بالتفاصيل فعليهم يقوم الحجة والحاصل
ان قولكم لو كان فعل العبد واقعا بقدرته لكان عالما به ان اردتم العلم به
على وجه التفصيل فهذا انما يرد على القول بالاستقلال ونحن لا نقول به
وان اردتم العلم به في الجملة اي على تيسير الله فمفعول العبد معلوم له
على هذا الوجه وهو كاف للقصد وبالله التوفيق وقد تبين مما قررناه
ان التاثير للقدرة في الحادث مثبت بالنص ومقتضى الاجماع
لا بالقياس الاصولي فلا يتاتى القدح فيه بقوادح القياس ثم
الكسب ايجاد باذن الله لا بالاستقلال والخلق ايجاد بالاستقلال
فاقتضاؤه العلم بالتفاصيل لا يستلزم اقتضاء الكسب ذلك فالقول
بالتاثير للقدرة في الحادث باذن الله مع نفي العلم بالتفاصيل
عنه لا يصادم نصا فليس فيه فساد الوضع **قوله ثانيها**
التقسيم وهو التردد بين الاستغناء وعدم الاستغناء
واحدهما ممنوع فلو كان فعل العبد بقدرته لزم اجتماع مؤثرين
على اثر واحد وهو محال للزوم ما ذكروه هو اجتماع النقيضين
وفي ضمنه تخلف العلة عن المعلول ووجود مؤثر
بلا اثر واثر بلا مؤثر **اقول** هذا ايضا وارد على
القدرية القايلين بالاستقلال واما من قال لا تؤثر القدرة
في الحادث فيما شاءه الا اذا شاء الله فليس عنده
مؤثران تامان بل المؤثر التام هو الله تعالى والعبد مؤثر باذنه
وارادته والتاثير بقدرته التي هي قدرة الله المنزلة اليه الظاهرة فيه
المتقيدة بحسبه فمآله التاثير امر واحد بالذات متعدد بالاعتبار
فيرجع الى ان المؤثر واحد بلا واسطة او بواسطة مراعاة للحكمة والله
خلقكم وما تعملون بكم كما انهم كاسبون لاعمالهم بالله فان

الفعل واحد بالذات متعدد بالاعتبار لان مصدره اعني القدرة كذلك
والحاصل قولكم لزم اجتماع مؤثرين الخ ان اردتم به موثرين مستقلين بالتاثير
فنحن لا نقول به او موثرين مستقل وموثر بالاذن فلا استحالة فيه لما تبين
من وحدة القدرة بالذات فاندفعت اللوازم كلها وبالله التوفيق **قوله
وثالثها** فساد الاعتبار لمخالفة النص والاجماع فلو جاز ان يكون فعل العبد
واقعا بقدرته لجاز ان يكون الجواهر وساير الاعراض بقدرته والاجماع ان العبد
لا يخلق شيئا من الجوهر والعرض وقال تعالى لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له **اقول**
انا ما ادعينا الا ان حكمة التكليف والنصوص تقتضي ان يكون للعبد قدرة
مؤثرة باذن الله فيما كلف به لا مطلقا فان ما لم يكلف به العبد لا موجب للقول بجواز
تاثير قدرته فيه والجواهر وساير الاعراض غير افعاله كذلك فحاصل الشرطية
هكذا لو جاز ان يكون قدرة العبد موثرة فيما كلف به لجاز ان يكون موثرة في الجواهر
وساير الاعراض وح فالملازمة ممنوعة لان التاثير فيما كلف به اقتضته الحكمة
والنصوص فلذا قلنا به وما لم يكلف به لا مقتضي له فلا داعي الى القول به ولا
استلزام لجواز التاثير فيما كلف به لجوازه فيما لم يكلف به من الجواهر والاعراض
فلا قدح بذلك اصلا ولا على المعتزلة ثم فعل العبد لا شك انه من الاعراض والعبد
موجد لفعله باذن الله على القول المنصور فنقل الاجماع في موضع الخلاف
غير واقع في محله **قوله ورابعها** التقسيم ايضا بان نقول
فعل ممكن وكل ممكن فهو مقدور للباري تعالى ينتج فعل العبد
مقدور للباري تعالى وكل مقدور له فهو خالقه وما خلقه
امتنع ان يكون مخلوقا لغيره الخ **اقول** الرابع راجع
الى الثاني وقد مر جوابه ولكنا نقول ايضا ان كان المراد بكبرى القياس
الثاني ان كل مقدور له تعالى فهو خالقه ابتداء فهو اول المسئلة
وان اريد بها انه تعالى خالقه بمقتضى الحكمة اما ابتداء او بواسطة فهو
مدعانا لانا قايلون بان فعل العبد مقدور لله مخلوق له ولا ينافي كونه
مخلوقا لله مكسوب للعبد لانه صادر عن العبد بتاثير قدرته التي هو

العدم

قدرة الله

قدرة الله المتنزلة اليه المتقيدة بحسبه فالفعل واحد بالذات مخلوق لله
من وجه ومكسوب للعبد من وجه لان مصدره الذي هو القدرة لله من وجه
وللعبد من وجه فما خلقه الله لا يمتنع ان يكون مكسوبا لغيره تعالى لان العبد
انما يكسبه بعين تلك القدرة التي خلقه الله بها فان القوة لله جميعا اذ لا قوة
الا بالله **قوله وخامسها** الكسر وهو اسقاط وصف من العلة لان
ايجاد غير المخصص لا يعقل الخ **اقول** الجواب عن هذا هو الجواب عن اول
القوادح وقد مر انه لا قياس فقهيا هنا فلا كسر **قوله وسادسها**
السبر والتقسيم ايضا وذلك ان القدرة الحادثة على هذا القول لا يخلو اما ان يكون
ايجاد الفعل الذي تتعلق به من صفة نفسها او لا الخ **اقول** قد مر جوابه في آخر
مسلك السداد **قوله وسابعها** النقض والكسر ايضا وهو ان من حكم
القدرة الاختيار في الايقاع على معنى ان القادر يكون بصفة ان شاء فعل
وان شاء ترك الخ **اقول** من لا يؤثر قدرته الا باذن الله فهو قادر بمعنى
ان شاء فعل وان شاء ترك اذا شاء الله ذلك لا مطلقا فلا ينافيه كلية ما شاء
الله كان وما لم يشأ لم يكن والحاصل ان اردتم ان القدرة مطلقا او في الحادث
حكمها الاختيار في الايقاع فليس كذلك لما تبين انها في الحادث حكمها
الاختيار اذا شاء الله لا مطلقا وان اردتم انها في القديم حكمها
ذلك فمسلم وغير مضر وقد مر انه لا ورود لشيء من قوادح القياس
الفقهي **قوله وثامنها** عدم التاثير لان تحقق توجه الطلب لا يتم مع بقاء الجبر
والعبد مجبور ايضا في مقالة الامام فلم يرتفع ورود التكليف بما لا يطاق
مع جهله بالفعل ويلحقه ايضا محذور اخر وهو تكليف خلاف المعلوم ولا
حيلة في دفعه الخ **اقول** تحقق توجه الطلب انما لا يتم على القول بنفي
التاثير بالكلية اذ لا يتاتى الامتثال حينئذ ولا الابتلاء واما على قول الامام
فالعبد له فعل بتاثير قدرته عند تعلق ارادته لكن لا مطلقا بل اذا شاء الله
وكونه مجبورا في اختياره حينئذ لا ينافي تكليفه بما هو متمكن من
ايجاده اذا شاء الله وانما ينافي الاستقلال فارتفع التكليف بما لا يطاق

ولا جهل بالفعل على الاطلاق لانه معلوم للعبد على وجه مصحح للقصد اي على الوجه
الميسر له من عند الله كما مر وانما المجهول التفاصيل وهذا لا يتوقف عليه الا فعل
من يدعي الاستقلال والامام لا يقول به فلا تكليف بخلاف المعلوم والحاصل
ليس معنى كون العبد مجبورا في اختياره انه لا فعل له حقيقة اصلا كما يلزم
على القول بنفي التاثير اصلا وانما معناه ان العبد له فعل صادر عنه بتاثير
قدرته عند تعلق مشيئته لكن مشيئته تابعة لمشيئة الله فما شاء
الله كان وما لم يشا لم يكن فهو مضطر في اختياره ولا مستقل وهذا لا ينافي
صحة التكليف بخلاف نفي التاثير اصلا فانه مناف للحكمة التي وقع
الاجماع على مراعاتها تفضلا ورحمة وللنصوص الدالة دلالة قطعية على
التاثير بالاذن **قوله وتاسعها** القلب وهو ان مما استدلوا به على رد
المذهب المشهور من ان العبد لو لم يكن متمكنا من الفعل والترك لكانت
افعاله جارية مجرى حركة الجمادات وارد عليهم لان الامر ان توجه حال
استواء الداعي ففي تلك الحالة يمتنع الترجيح الخ **اقول** غاية ما يلزم من
هذا الدليل ان يكون العبد مجبورا في اختياره عند تحقق الداعي فلا مرجح
الا ما رجحه الله ونحن نقول به ولا ينافي التاثير باذن الله وانما ينافي
الاستقلال **قوله وعاشرها** التنافي بين الحكمين وجودا وعدما لان
استقلال الله بالفعل وتاثير العبد متنافيان وعدم استقلال العبد بد ل
على استقلال غيره وهو الله سبحانه **اقول** هذا راجع الى الثاني وقد مر جوابه
ولكنا نقول التنافي انما يلزم على تقدير ايجاد الله الفعل بغير قدرة العبد
وقد تبين ان الله خالق فعل العبد بقدرته المنزلة الى مرتبة العبد التي هي
قدرة العبد ايضا من وجه واذا كان مصدر الفعل واحدا بالذات مختلفا
بالاعتبار لم يكن استقلال الله بالفعل منافيا لتاثير العبد باذن الله

قوله الموطن الثالث في المعارضات

اما الاستفسار فالكسب عند امام الحرمين تعلق قدرة العبد بفعله
وتاثيره فيه على اقدار قدرها الله جل وعلا خصصها بارادته وكشفها

بعلمه

بعلمه فهو تفسير له على مقتضى رايه سلمنا ذلك فجهة القضية
ليست ضرورية والمطلوب في القطعيات الانتهاء الى الضرورة فدسلمنا
ذلك فلا بد من ابطال ما اشتهر عن الاشاعرة بقطعي ورد ادلتهم كذلك
لان المطلوب ان الصحيح واحد دون الاخر لان المصيب في القطعيات
واحد وغيره ضال الا ان يكون المراد ان الله يفعل تارة هكذا وتارة
هكذا كما دل عليه الشيخ الحاتمي في بعض المواضع من الفتوحات الخ **اقول**
قد تبين انه لا بد ان يكون للمكلف قدرة تؤثر باذن الله بالنص ومقتضى
الاجماع وقد سبق تقرير نصوص دالة دلالة قطعية على التاثير باذن الله
فهو راي مؤيد بالكتاب والسنة والاجماع والجهة ضرورية لان الدليل
قطعي المتن والدلالة واذا ثبت التاثير بالقطعي بطل القول بنفي التاثير
كليا بالقطعي وصارت الادلة المحتج بها على نفي التاثير مردودة بالقطعي
وانما قيدنا بطلان نفي التاثير بقولنا كليا لانا قائلون بان الله تعالى
قد يفعل عند الاسباب لا بها وقد يفعل بها لحكمة مع الغنى عنها
وتحقيق ذلك ان الكسب الذي تصدينا لاثباته هو المنسوب الى المجموع
المسمى عبدا مكلفا فالعبد يفعله بالله والله يخلقه بالعبد والكسب
بالمعنى المشهور هو ايضا كسب العبد لكنه صورة لا حقيقة لان الحس
العادي لا يشهد التجلي الرباني الفاعل في العبد وبه اذا شاء فيحكم
على الفعل الصادر عن التجلي الرباني حقيقة في العبد انه الصادر من المجموع
المسمى عبدا والعالم بما في نفس الامر يقول وما رميت بمجموعك المسمى
عبدا حقيقة اذ رميت صورة وحسا ولكن الله رمى بتجل الهي وتوجه
رباني في صورتك فليس الحكم في نحو قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ولولا دفاع
الله الناس بعضهم ببعض وغزونا الماحي يمحو الله به الكفر والم اجدكم ضلالا
فهداكم الله بي كالحكم في وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فان الفعل
الصادر من التجلي الالهي في العبد وبالعبد كسب صوري للعبد لا حقيقي
بخلاف الفعل الصادر من المجموع المسمى عبدا فانه كسب حقيقي

الكسب الحقيقي

الكسب الصوري

له باسه وخلق لله حقيقة بالعبد والحاصل انا لا ننكر الا نفي التاثير
كليا عن القدرة في الحادث واما ان الله تعالى قد يفعل عند الاسباب لا بها
فانا نقول به ولكنا نقول ايضا ان الله قد يفعل بالاسباب لحكمة مع الغنى
عنها فاذا فعل بقدرة العبد التي هي قدرته المنتزلة المترتبة المتقيدة
بحسبه كان خلقا لله حقيقيا وكسبا للعبد حقيقيا ايضا واذا فعل
بتجلى الهي وتوجه رباني في صورة العبد لا بقدرته التي تنزلت
الى العبد كان خلقا لله حقيقيا وكسبا للعبد صوريا لا حقيقيا
فما نقل عن الشيخ محي الدين الحاتمي نفع الله به من ان الله تعالى يفعل تارة
هكذا وتارة هكذا صحيح مدلول عليه بالكتاب والسنة فالانكار انما وقع
على حصر الكسب في الصوري فالحصر هو الذي نقول انه باطل بالدليل
القطعي وما ذكره الشيخ الحاتمي نفع الله به في الباب ٣٣٣ من انه لا اثر
لمخلوق في الاعمال التي تظهر على يديه ليس المقصود عنه الحصر في ذلك
لقوله في الباب ٦٩ لانه لا يؤمر الا من له قدرة على فعل ما يؤمر به وتمكن من ترك
ما ينهى عنه فيعسر نفي الفعل عن المكلف الذي هو العبد لارتفاع حكمة
الخطاب في ذكر الى ان قال وهذا موضع الحيرة ثم قال ولا يعرف ذلك
الا اهل الكشف خاصة من اهل الله وكون الانسان على الصورة يطلب
وجود الفعل له والتكليف يؤيده والحس يشهد له فهو اقوى
في الدلالة ولا يقدح فيه رجوع كل ذلك الى الله بحكم الاصل فانه لا ينافي هذا
التقرير ولهذا اضعفت حجة القايلين بالكسب لا من كونهم قالوا بالكسب
فان هو لا ايضا انما يقولون به وانما يضعف حجتهم في نفيهم الاثر عن
القدرة الحادثة انتهى يوضحه انه لما نقل في الباب ٦ و ٢ عن تلميذه المحقق
شرف الدين اسمعيل بن سودكين قدس الله روحه قال واي دليل اقوى على نسبة الفعل
للعبد واضافته اليه والتخلي فيه اذ كان من صفته كون الحق خلق الانسان
على صورته فلو جرد عنه الفعل لما صح ان يكون على صورته ولما قبل التخلق
بالاسماء وقد صح عندكم وعند اهل الطريق ان الانسان مخلوق على الصورة الخ

قال نفع الله به

قال نفع الله به فلم يقدر احد ان يعرف ما دخل علي من السرور بهذا التنبيه
الحرير وبزيد وضوحا ما مر عنه في الرابعة من الباب ٣٠٣ فقد ابان الله لنا ان
هوية الحق سمع العبد وبصره وجميع قواه الى ان قال واعطى المجموع معنى دقيقا
غامضا لم يعطه كل واحد على الانفراد به قيل انه مكلف الخ قوله ان فسر لفظ
من اثر واوجد وكسب وعمل وفعل ونحوها على راي احد كان مؤولا عند
الاخر الخ اقول كون اللفظ الدال على احد الرايين مؤولا عند الاخر
لا نزاع فيه انما الكلام في صحته فان الدليل القطعي اذا قام على التاثير بالاذن
بلا معارض تعين المصير اليه لمن عثر على الدليل فاذا اوله الاخر بالتعلق
او المقارنة بلا تاثير اصلا كليا كان التاويل فاسدا لكونه مصادما
لحكمة التكليف المرعية بالاجماع وللدليل القطعي قوله فقول الامام
في الكسب تعلق قدرة العبد بفعله وتاثيره فيه يقول به جميع
الجمهور الا انهم يخالفونه في كيفية هذا التاثير فيقولون هو مقارنة
حدوث الله سبحانه عندها اثرا ينسب الى العبد بسببه انه فعل اقول
ليس هذا قولا بموجبه وانما هو تاويل للتاثير الحقيقي بالاذن بالتاثير
الصوري فان الامام قايل بان الفعل واقع حقيقة بتاثير قدرة العبد بالاذن
والجمهور من المتاخرين يقولون لا تاثير لها اصلا حقيقة وانما لها التعلق
والمقارنة والايجاد لله خالصا وقد بينا ان هذا صحيح في بعض الاوقات
لا كليا فنفي التاثير كليا غير صحيح قوله وكذا القول في ساير عباراتهم
فكل يحمل على مذهب صاحبه الخ اقول لا نزاع في حمل قول صاحب
المذهب على مذهبه ان امكن فاذا انتفى الامكان وجب حمله على مقتضاه
الذي هو خلاف مذهبه لموجب ادى صاحب المذهب الى ذلك كما مر
عن البيضاوي وابن حجر انهما ذكرا ما هو نص في التاثير بالاذن وتصريح
غير قابل للتاويل فهو اما للرجوع عن المشهور للدليل او لما ساق
الذوق او الدليل اليه مع ذهول عن المشهور ومن قولهما قول السنوسي
وانا امدك بعون الله بشرح الخ وقوله وهذا عبدك يقول بتوفيقك

مستعينا الخ اذ لا معنى للاستعانة فيما يوجده الله تعالى خالصًا في العبد
بلا تاثير لقدرته اصلا بل انما يعقل فيما يوجده العبد باذن الله لانه لا يطلب
العون الا من ليس في قوته مقاومة ذلك الامر الذي يطلب العون عليه فكل
ما لا يمكن الاستقلال به فان العامل له لا بد ان يطلب العون على ذلك فالاستعانة
يقتضي انتفاء الاستقلال والتاثير بعد العون فحمله على مذهبه تحمل للعبارة
ما لا تطيقه **قوله** فان الاطلاقات اللفظية غير مفيدة في هذا الباب **اقول**
نفي الافادة صحيح ان كان التمسك بمجرد الاطلاق القابل للتاويل لكن حكمة
التكليف التي روعيت بالاجماع والدليل القطعي اذا دلا على التاثير بالاذن
تعين المصير اليه لمن عثر عليه وبطل التاويل بنفي التاثير بالكلية فالاطلاقات
بعد ذلك مفيدة لعدم جواز تاويلها حينئذ الا عند وجود صارف كما
في قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى **قوله** فلا اقل من الرجوع
الى النظر في الكتاب والسنة والاجماع ولا يذهب الى راى لا يراه الجمهور
الا حيث يتعين ويبطل غيره قطعا ويتم دليل الاخذ والرد قطعا **اقول**
وكذلك ولله الحمد فان الذهاب الى ما لا يراه جمهور المتاخرين من القول بالتاثير
بالاذن لم يقع الا حيث تعين المصير اليه عندي بمقتضى دلالة الكتاب والسنة
والاجماع كما سبق في الرابعة وغيرها وتبين انه لا مستند لنفي التاثير اصلا
يعتمد عليه اذ ما يدل على ان الله خالق كل شيء لا يقتضيه لما مر من الجمع بينه
وبين القول بالتاثير بالاذن وتبين ان ما دل عليه الاجماع من مراعاة الله تعالى
للحكمة تفضلا ورحمة مقتضاه ان يكون للمكلف قدرة موثرة بالاذن وان ذلك
شرط التكليف حكمة وانه لا يصح تفسير الوسع بمجرد التعلق والمقارنة من غير
تاثير اصلا فقد تم عندي دليل الاخذ والرد قطعا والله المستعان وكل ميسر
لما خلق له **قوله** فان ما يطلب فيه القطع لا يجوز اثباته بالقياس الاصولي الذي
لا يفيد القطع **اقول** قد تبين ان اثبات التاثير بالاذن مدلول عليه بالدليل
القطعي متنا ودلالة وبمقتضى الحكمة التي راعاها الله تعالى بالاجماع لا بالقياس
الفقهي ولله الحمد **قوله** ومذهب جمهور الاشاعرة انه نفي بحسب باطن الامر
واثبات

واثبات بحسب الظاهر فالعبد لا فعل له في نفس الامر وله فعل ينسب اليه بحسب
الظاهر الخ **اقول** هذا صحيح في بعض الصور نحو قوله تعالى وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى لا مطلقا ونحن نقول بالقسمين هذا القسم الذي هو الكسب
الصوري لا الحقيقي والقسم الاخر الذي هو الكسب الحقيقي باذن الله لا مستقلا وقد
بيناهما بيانا شافيا فالحصر في القسم الاول الذي هو الكسب الصوري مصادم
للنصوص القطعية وحكمة التكليف التي راعاها الله تعالى بالاجماع فلهذا قلنا ان
القول بنفي التاثير عن قدرة العبد مطلقا مساو للقول بنفي اصل القدرة لمنع امتناع
ايقاع الفعل من العبد بقدرته في نفس الامر ونسبة الفعل في الحس والظاهر اليه
والفرق بينهما بوجود قدرة غير موثرة اصلا في احدهما دون الاخر بعد هذا
لا يجدي نفعا في الغاء الفارق لانه لا يصحح مراعاة الحكمة في التكليف الذي وقع
عليه الاجماع **قوله** ولذلك اشار الشيخ المحقق ابو الحسن الشاذلي حيث ذكر له
حديث جبلت القلوب او النفوس على حب من احسن اليها فقال نحن لا نرى محسنا
الا الله **اقول** معنى قول الشيخ الشاذلي قدس سره ونفع به على طبق ما مر عنه في لطايف
المنن واذا ثبت ظلية الاثار لم تنسخ احدية الموثر اذ الشيء انما يشفع بمثله الخ
هو ان احسان المسمى عبدا هو احسان الله تعالى به اذ لا احسان له الا بقوة
ولا قوة له الا بالله وما هو بالله فهو لله فاحسان العبد كله لله به ومن كان هذا
مشهده اي ان الله هو المحسن بالعبد لا يرى محسنا الا الله بواسطة او بغير واسطة
وهذا لا يقتضي ان مسمى العبد لا فعل له حقيقة اصلا وانما مقتضاه انه لا فعل له الا بالله
ولا شك ان احسانه من افعاله فلا احسان له الا بالله لان احسانه بالله عين احسان الله
به فان الفعل واحد بالذات مختلف بالاعتبار لما تبين ان مصدره الذي هو القدرة
كذلك فلهذا لا ينسخ احدية المحسن فلا محسن الا الله بواسطة او بغير واسطة
ومن كان مشهده ان الله هو المحسن من وراء حجاب العبد بتجلي الهي
لا بالعبد اي لا بقدرته المنتزلة الى العبد التي هي قدرة العبد ايضا
فهو من باب وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى والوجهان صحيحان
وقول الشيخ الشاذلي قدس سره تحتملهما وليس نصا في ان العبد لا فعل له

بحسب نفس الامر وله فعل بحسب الحس **قوله** وكذا قول عايشة رضي الله عنها
والله لا اشكر الا الله قال ابن عطاء الله انها كانت في حال الاصطلام او ماخوذة
عن الحس والظاهر ناظرة الى الحقيقة **اقول** هذا احد الوجهين
ويحتمل الوجه الاخر السابق اذا كان القايل ممن يشهد الوحدة
في الكثرة من غير انطماس الكثرة في شهوده وعليه فليس فيه نفي
الفعل عن العبد بحسب نفس الامر وانما فيه اثبات انه لا فعل له الا بالله
فالله هو المشكور في النبي صلى الله عليه وسلم مع اعطاء المظهر حقه بحكم
من لم يشكر الناس لم يشكر الله اي فيهم فان النبي صلى الله عليه وسلم هو المبلغ
عن الله تعالى وقد مر عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى ثم ان علينا بيانه
علينا ان نبينه بلسانك **قوله** وفي معناه وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
وينبغي العدول فيه عن الظاهر مع صحته باعتبار بقوله تعالى ان الذين
يبايعونك انما يبايعون الله وقد جعل المبايعة الاولى الظاهرة مبايعة
والثانية الباطنة مبايعة باعتبارين فهو تنزيل للرامي منزلة
من لم يرم كما ينزل العالم منزلة الجاهل الخ **اقول** كون الاية في معناه
باعتبار الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في حديث المحسن وعليه فليس
تنزيلا للرامي منزلة من لم يرم بل هو اخبار عما في نفس الامر وما رميت
حقيقة اي من حيث ان الرامي انت بمجموعك المسمى عبدا اذ رميت
صورة وحسا ولكن الله رمى بتجلي الهي في صورتك لا بقدرته
المتنزلة اليك المتقيدة بحسبك التي هي قدرتك ايضا والا لكنت انت الرامي
بالله وليس كذلك بل الله رمى بتجلي الهي في صورتك لا بك من حيث انت
اي المجموع المسمى عبدا فهو رمي صوري للنبي صلى الله عليه وسلم لا حقيقي
باذن الله وكذلك اية المبايعة اخبار عن الواقع اي ان الذين يبايعونك صورة
انما يبايعون الله المتجلي فيك حقيقة بتجلي الهي خاص حين المبايعة
وكلما كان كذلك فيد الله المتجلي فيك تجليا الهيا خاصا فوق ايديهم
في عين ظهورها في يدك لا يدك من حيث انها يدك اي يد المجموع المسمى

عبدا فافهمه راشدا والله الهادي **قوله** وقد ورد من الشارع التنبيه
على اعتبار الوسايط وحال الظاهر ايضا كقوله من لم يشكر الناس لم يشكر الله
اقول اعتبار الوسايط ليس لمجرد كونها محل ظهور المخلوق لله خالصا
كليا بل تارة لذلك وتارة لكونها فاعلة باذن الله والكسب الحقيقي
هو الثاني وسياق الحديث في الثاني اظهر **قوله** فهذا الكسب
الذي جعله الله وما اكتنفه للعبد لا يقول به الجبرية **اقول** لا نزاع في هذا
وانما المقصود من قولنا لا فرق في التحقيق بين القول بنفي اصل القدرة
وبين القول باثباتها مع نفي التاثير عنها مطلقا انهما
متساويان في امتناع ايقاع الفعل من العبد بقدرته فيكون
نسبة الفعل الى العبد مجازية وانه لا فعل له حقيقة على القولين
فيكون تكليفه بالفعل حينيذ تكليفا بما لا يطاق وهو جايز غير واقع
لانه مصادم لحكمة العزيز الحكيم قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري
وقد ذكر الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي
في كتابه الفرق بين الفرق ان رؤس المبتدعة اربعة الى ان قال
والجهمية اتباع جهم بن صفوان الذي قال بالاجبار والاضطرار
الى الاعمال وقال لا فعل لاحد غير الله تعالى وانما ينسب الفعل الى العبد
مجازا من غير ان يكون فاعلا او مستطيعا لشيء ثم قال وكان جهم
يحمل السلاح ويقاتل وخرج مع الحارث بن سريج لما قام على نصر بن سيار
عامل بني امية بخراسان فآل امره الى ان قتله سلم بن احوز وكان
صاحب شرطة نصر الخ فقد اشتركا في ان العبد لا فعل له حقيقة
وان الفعل ينسب اليه حسا لحمله السلاح ومقاتلته على ان هذا الكلام
ليس نصا في نفي اصل القدرة عن العبد وانما هو تصريح بنفي الفعل والاستطاعة
حقيقة عن العبد كالمشهور فان لم يثبت عنه التصريح بنفي القدرة
فلا يظهر التمييز بينه وبين المشهور **قوله** واما
قولة الامام فراجعة الى ذلك وشبيهة به في المعنى فانه جعل العبد

مجبورا ايضا وانما خالف في الكيفية التي اكتسب بها ظاهرا وجعله
شريكا في الفعل ظاهرا وباطنا ولا داعي الى ذلك حيث كان يكفي في الجمع بين
الآي ماذكره الجمهور من الكسب للعبد الخ اقول الامام جعل العبد
مجبورا في اختياره بمعنى ان اختياره المترتب عليه فعله الصادر عنه
بتاثير قدرته باذن الله تابع لاختيار الله ليس كما يقول المعتزلة
ان العبد ممكن من اختيار ما يشاء شاء الحق او لم يشأ فالعبد عند الامام
فاعل حقيقة اذ لا تاثير لقدرته اصلا الا بالاذن ولا مستقلا وانما الفعل
لله حالا صاعند التعلق والمقارنة فلا يصح ان يكون مجبورا في فعله
الصادر عنه حقيقة باختياره لانه فرع صدور الفعل عنه حقيقة
فحيث لا فعل للعبد حقيقة فلا جبر في الفعل فليستن قوله الامام راجعة الى
المشهور ولا تشبيه به لوضوح الفرق بين القول بان قدرة العبد موثرة باذن الله
لا على الاستقلال والقول بانها لا تؤثر اصلا لا بالاذن ولا بالاستقلال واما
القول بانه لا داعي الى ذلك فناشئ عن عدم الالتفات الى الاجماع الواقع على ان الله
تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا والا لظهر الداعي باذن الله
لما مر ان مراعاة الحكمة تقتضي ان يكون شرط التكليف القدرة المؤثرة
باذن الله وعن عدم الالتفات الى مقتضى ادلة الكتاب والسنة
التي نبه عليها الامام في النظامية حيث قال ومن نظر في كليات
الشرايع وما فيها من الاستحثاث والزواجر الى ان قال واحاط بذلك
كله ثم استراب في ان افعال العباد واقعة على حسب ايثارهم
واختيارهم واقتدارهم الخ فان الكسب المشهور الذي ذكره جمهور
المتاخرين لا يصحح مراعاة الحكمة المجمع عليها ولا يجمع بين الآي الدالة
على ان الله خالق كل شيء وبين الايات الدالة دلالة قطعية على التاثير
بالاذن عند كل ذكي سلك مسلك الانصاف والخطاب معه واما انه
جعل للعبد شريكا في الفعل فانما يتم على القول بالاستقلال والامام
لا يقول به اذ كل فعل لا يصدر عن فاعله بقدرته عند تعلق مشيئته

١٢١٧١

الا اذا شاء الله لا يكون فاعله شريكا لله الذي يفعل ما يشاء على الاطلاق
اذ فعل العبد قد شاءه الله عند الامام فالله خالق فعل العبد بقدرة العبد
التي هو بها كاسب لفعله بخلاف المعتزلة فان افعال العباد عندهم ليست
مقدرة عليهم ولا مرادة لله تعالى كلها لزعمهم استقلال العباد وانهم
يفعلون ما لا يشاء الله من فعل المنهي وترك المامور ويتركون ما يشاء الله
من فعل المامور وترك المنهي فلا يصح عندهم ان يكون افعال الله مخلوقة
لله تعالى لمنافاته الاستقلال فالمشرك في الفعل في زعمهم ظاهر بالنظر
الى ما في نفس الامر من ان الارادة اعم تعلقا من الامر لا في اعتقادهم من
مساواة الارادة للامر لكنه اعتقاد غير مطابق للواقع اذ قد دل الكشف
الصحيح على انهم يعذبون على هذا الاعتقاد قال الاستاذ محي الدين قدس سره في المشهد
الرابع عشر من كتابه مشاهد القدسية اشهدني الحق بمشهد الحجاج
فرايت الساهرة وقد مدت والارض قد القت ما فيها وتخلت وقال لي يا عبدي
تامل ما اصنع باهل المراء والجدال والاهواء والبدع وانا القاهر الى ان قال
هيهات هيهات لما خيلوا وتبت ايديهم بما كسبوا ثم قال الق سمعك
واشهد فهذا ميزان العدل قد نصب وصراط الحق قد مد وجحيم الخلاف
قد سعرت وجنان الموافقة قد ازلفت فاذا النداء اين ذووا العقول
بزعمهم فجيء بالفلاسفة ومن تابعهم وساق الكلام فيمن ذكرهم ثم قيل
اين المعتزلة الذين اعتزلوا عن الصراط المستقيم فاتي بهم اجمعين
فقيل لهم ادعيتم الربوبية تقولون ما شئنا فعلنا فسحبوا على وجوههم
في نار جهنم الخ فانما انكر عليهم قولهم ما شئنا فعلنا وهو ادعاء
الاستقلال والحمد لله ذي الجلال قوله ثم هذه القدرة والارادة
التي يجعلها الله في العبد على مذهب الامام حكم فيها بالجعل حيث
لا استقلال وما كان جعليا صح رفعه فيصح الفعل بدونه كما هو
القول المشهور واذا صح خلافه فهو الاصل في العاجز ولا يثبت له
خلاف الاصل الا بدليل الخ اقول قد ثبت ان مقتضى مراعاة الحكمة

التي وقع عليها الاجماع وجود القدرة المؤثرة باذن الله للمكلف فرفعها
جائز غير واقع لخلاف الاصل ثابت بالاجماع وبما مرّ من النصوص القطعية لكن
الله تعالى قد يفعل بها الحكمة في عين كسب العبد بالله تعالى وقد يفعل
بتجلي الهي في العبد لا بالعبد وقد مرّ صحة القسمين والحاصل قولكم
صح الفعل بدونه ان اردتم صحته مع مراعاة الحكمة فهو اول المسئلة
وان اردتم صحته بالنظر الى الغنى الذاتي فهو مسلم وغير مضر قوله
وهو ايضا آيل الى افعل يا من لا فعل له الخ اقول بل هو آيل الى افعل حقيقة
يا من لا فعل له حقيقة الا بي بخلاف المشهور فانه آيل الى افعل حقيقة
يا من لا فعل له حقيقة مطلقا لا بي ولا بالاستقلال وهو مصادم للحكمة
التي راعاها الله تفضلا ورحمة بالاجماع المقتضية لكون التكليف
بحسب الوسع الذي هو التمكن من الفعل عند تعلق مشيئته اذا شاء
الله قوله ولذا قال الائمة عند التعبير عن هذا المعنى كان ما اذا
اقول كان خلاف مقتضى الحكمة التي راعاها الله تعالى تفضلا ورحمة
بالاجماع قوله ولله الحجة البالغة اي له ان يامر بما شاء فان شاء عجّز
كقوله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم وان شاء
اقدر على وجه يريده وكيفية يعلمها كقوله آمنوا وقوموا لله قانتين
والمخاطبون يبادرون الى امتثال ذلك بخلق ذلك الامتثال وتلك
المبادرة فيهم ويقومون ويقنتون كذلك وعند ذلك لا قدح
في الحكمة ولا تناقض الخ اقول لا نزاع في انه تعالى له ان يامر
بما شاء لكن الاجماع قد دل على انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر
فلا يامر تكليفا من حيث انه تعالى حكيم الا بما في وسع المكلف وكون صيغة
الامر قد ترد للتعجيز لا ينافي ذلك بل تحققه اذ التعجيز انما يتصور
لمن له قدرة على ايجاد شيء ما في الجملة اعني باذن الله وعلى
القول بانه لا تاثير لقدرة الله اصلا لا معنى للتعجيز فان
تعجيز العاجز مطلقا تحصيل الحاصل والله تعالى حكيم ثم بعد القول

بنفي

إثبات التعجيز

نفي التعجيز

بنفي التاثير اصلا لا يصح القول بالاقدار بمعنى جعله متمكنا من ايجاد
ما تعلق به ارادته اذا شاء الله فلا يترتب عليه الامتثال والمبادرة
حقيقة قطعا واما بمعنى خلق قدرة لا تاثير لها اصلا وخلق امتثال
او مبادرة عندها لا بها فليس ذلك الاقدار المصحح للتكليف بمقتضى
الحكمة فلا ينبغي ان يقال حينئذ وعند ذلك لا قدح في الحكمة ولا تناقض
بل الحكمة حينئذ غير مرعية والتناقض حاصل لان التكليف اذا كان
بحسب الوسع بالنص ومقتضى الاجماع كان المكلف فعل حقيقة
باذن الله فاذا قيل له حقيقة باذني يا من لا فعل له حقيقة الا باذني
حصلت مراعاة الحكمة في التكليف وارتفع التناقض وعلى القول
بنفي التاثير كان حاصل المعنى افعل حقيقة يا من لا فعل له حقيقة
اصلا لا باذني ولا بالاستقلال ولا شك انه تكليف بما لا يطاق
وانه مناقض لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها لما مرّ من
دلالة الاجماع على تفسير الوسع بالتمكن من الايجاد باذن الله
وبعد نفي التاثير مطلقا لا يبقى للعبد التسبب الاختياري
في الفعل الذي هو المقارنة لان خلق قدرته وارادته وتعلقهما
لله تعالى خالصا وخلق الفعل مقارنا لهما خالصا ولا مدخل للعبد
في وجود الفعل على المشهور سوى كونه محلا له فاي تسبب اختياري
للعبد يصحح مراعاة الحكمة في تكليفه قوله فان الله سبحانه
ما امر شرعا الا بما يعقل ولا امر الا بما اقدر عليه ولا اقدر الا على
ما اراده اقول هذا الكلام صحيح بالمعنى المفهوم لغة واما اذا فسّر
الاقدار بخلق قدرة لا تاثير لها فقد مرّ انه لا يصح مراعاة
الحكمة في التكليف قوله ولا يعني ان قدرة العبد من جنس قدرته
فان قدرته تعالى ليس لها جنس ولا مثل الخ اقول هذا صحيح
ولكن قدرة الحق تعالى لها مجال من العباد تظهر فيهم
بحسبهم مع بقاء التنزيه بليس كمثله كما تبين من قوله تعالى

افعل

تمم

لاقوة الا بالله وقوله تعالى ان القوة لله جميعا وقوله تعالى وسبحان الله
رب العالمين بعد قوله ان بورك من في النار ومن حولها وفي الحديث الصحيح
سبحانك حيث كنت **قوله** واما المطالبة بالظهور فنقول لفظ القدرة
قدر محتمل لما اقتضاه الرايان وغير ذلك الى **اقول** القدرة عرفوها
بانها صفة تؤثر وفق الارادة فاحتمالها لنفي التاثير في غاية البعد
فلا يصار اليه الا لموجب ولا موجب عند التحقيق اذ قد تبين ان نحو
الله خالق كل شيء لا يوجب نفي التاثير بالاذن وان برهان التمانع
انما ينفي الاستقلال بالتاثير لا التاثير بالاذن فلا موجب للقول
بنفي التاثير كليا لا نقليا ولا عقليا فالراي المتبع هو المؤيد
بالكتاب والسنة والاجماع فان الكتاب ترجمان علم الله وبيان
ما في نفس الامر والسنة بيانه وما ينطق عن الهوى ان هو الا
وحي يوحى والوحي محال عليه الخطاء والنظر فيه الخطاء والصواب
وفي حديث ابن عمر ان الله لا يجمع امتي على ضلالة وفي حديث ابي مالك
الاشعري ان الله تبارك وتعالى اجاركم من ثلاث خلال ان يدعو
عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا وان لا يظهر اهل الباطل على اهل الحق
وان لا تجمعوا على ضلالة وقد تبين دلالة الكتاب والسنة ومراعاة
الحكمة الثابتة بالاجماع على ان للمكلف قدرة مؤثرة باذن الله
وانها شرط التكليف حكمة فلم يبق فيها احتمال للراي يبين
الا مع قطع النظر عن ادلة الكتاب والسنة والاجماع واما
عند العثور على دلالتها على ما قررناه فلا احتمال اصلا
قوله وقد صدر من ارباب الكشف كالحاتمي الاخبار باطلاعهم
على خلقه تعالى دون واسطة **اقول** قد مر في السادسة شواهد ذلك
قوله فصح الخلق دونها واذا صح الخلق دون واسطة صح
ان يكون دائما **اقول** لا شك في صحة الدوام من حيث انه تعالى لا واجب
عليه ولكنه تعالى قد راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا

اجماعا

اجماعا وقد سبق ان مقتضى مراعاة الحكمة ان يكون للمكلف قدرة
مؤثرة باذن الله وتبين ان الله خالق اعمال العباد بهم لقوله والله خلقكم
وما تعملون فلا يصح رفع الواسطة دائما بمقتضى الحكمة وان جاز بمقتضى
الغنى الذاتي وكونه تعالى لا واجب عليه **قوله** وقول البيضاوي لان الاكتساب
فيه الاعتمال ليس فيه دليل لان الاجدية في التحصيل لا ينكرها الجمهور وانما
اختلافهم في الكيفية **اقول** المقصود من نقل كلام البيضاوي فكانه اجدية
في تحصيله فانه دال على ان الكسب هو التحصيل ولا شك ان قول الجاربردي اصرح
لانه قال معنى الكسب تحصيل الشيء الخ وهذا المقدار الذي فيه الشاهد لا رد عليه
لانه نقل للغة والناقل ثقة واما ان الكسب مختص بالخير فليس عندي كذلك
ولا هو لازم من كلامي لان ما عرفت به الكسب يعم الخير وغيره ومع هذا فليس
الغرض متعلقا بخصوص لفظ التحصيل والانشاء والايجاد او غيرها وانما
القصد انه لا بد ان يكون للمكلف بمقتضى الحكمة قدرة موثرة باذن الله وكلما كان
كذلك كان الكسب ايجادا باذن الله سواء فسر بالتحصيل او غيرها وقد قامت
ادلة الكتاب والسنة على التاثير باذن الله فقد تم القصد بحمد الله واذا ثبت
بالادلة القطعية ان الكسب ايجاد باذن الله فلا بد ان التحصيل اذا فسر به الكسب
ان يكون بهذا المعنى ومعلوم ان جمهور المتاخرين ينكرونه بهذا المعنى
قوله ثم كون المقارنة ليست بتحصيل مسلم لكن التحصيل عندهم واقع
عندها فقط **اقول** الكسب الحقيقي المنسوب الى العبد هو ايجاد العبد
فعله باذن الله فاذا فسر بالتحصيل لغة كان التحصيل كذلك وقد سلم ان المقارنة
ليست ايجاد العبد فعله باذن الله فليست كسبا حقيقيا واما ان التحصيل
واقع عندها فقط فلا يصح نسبته الى قدرة العبد بعد نفي اصل التاثير وانما
يكون عبارة عن خلق الله تعالى الفعل عندها خالصا وذلك ليس تحصيلا
للعبد حقيقيا بلا شك فتكليف العبد بالكسب والتحصيل لما لا يمكن ان يوجده
العبد اصلا لا بالاذن ولا بالاستقلال تكليف بما لا يطاق قطعا وهو
غير واقع وعلى هذا التقرير يلزم ان يكون وافقا **قوله** ولا كبير فرق بين

هذا العبد [illegible] الجمهور [illegible] الكسب [illegible]

كونه بخلق الله دون واسطة جبرا او بواسطة جبرا ايضا **اقول** بل بينهما فرق
كبير لان معنى كون فعل العبد مخلوقا بواسطة العبد جبرا هو ان العبد مجبور
في اختياره بمعنى ان قدرته لا تؤثر في فعله الا اذا اختاره ولا يختاره الا اذا اختاره
الله له فاختياره المتبوع لتاثير قدرته في فعله تابع لاختيار الله ليس مستقلا
فيه اذ ما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن وهذا لا ينافي مراعاة الحكمة في التكليف
لتحقق شرط التكليف بمقتضى الحكمة اعني القدرة المؤثرة باذن الله واما القول
بكون الفعل بخلق الله دون واسطة جبرا بناء على انه لا تاثير اصلا لقدرة العبد
فهو قول بان العبد لا فعل له حقيقة اصلا لا بالاذن ولا بالاستقلال وانما الفعل
يخلق الله خالصا ولا مدخل للعبد الا كونه محلا له فحاصل القولين العبد له فعل
حقيقة باذن الله والعبد لا فعل له حقيقة اصلا ولا شك ان الفرق بين النفي
والاثبات فرق كبير **قوله** الا ان هذا يتوقف في اطلاقه على التوقيف والاخر
اسلم منه من حيث نسبة الفعل الى الله وقضيته ضرورية بخلاف نسبته
الى العبد فقضيته انها تستمد من الامكان العام الخ **اقول** قد حصل التوقيف
بدلالة النصوص القطعية الدالة على نسبة الفعل الى العبد وتاثير قدرته
فيه باذن الله في غير كونه مخلوقا لله وتبين ان التاثير بالاذن لا ينافي كلية
لا خالق الا الله بواسطة او بغير واسطة فيجمع بذلك بين النصوص مع
مراعاة الحكمة فالقضية القايلة بانه لا خالق الا الله بواسطة او غير واسطة
ضرورية وهي متضمنة لضرورية كون العبد موجدا لفعله باذن الله
والاخرى تحقق لسلامته اذ لا يصح به الجمع بين النصوص ولا مراعاة
الحكمة في التكليف **قوله** وكذا القول في كلام الشيخ الاشعري لان مذهبه
في المسئلة منقول بالاستفاضة او التواتر معمور به الدواوين فلا يتكلف
لحمله على مذهب غيره الا ان يقوم دليل على بطلان المنسوب اليه وصحة
خلافه **اقول** كونه منقولا بالاستفاضة معمورا به الدواوين مسلم
وما تكلفنا لحمله على مذهب غيره ولكنا بينا ان الابانة آخر مصنفاته صنفها
في بغداد في اواخر عمره وقد التزم فيه القول بقول الامام احمد المتمسك
بالكتاب

بالكتاب والسنة الثابتة عنه بالنقل الصحيح ان العبد يعمل بمشيئته التابعة
لمشيئة الله المتبادر منه ان العبد يوجد فعله باذن الله المدلول عليه بالكتاب
والسنة من غير معارض محقق وايضا صرح بان معوله على الكتاب والسنة
والاجماع عند الاختلاف وقد تبين عندي دلالة الكتاب والسنة على الكسب
بالمعنى الذي سبق تعريفه وثبت دلالتهما مع الاجماع على ان شرط التكليف
القدرة المؤثرة باذن الله المستلزم لبطلان القول بنفي التاثير اصلا على الاطلاق
فصار ذلك سببا لحمل كلامه في الابانة على ما يوافق الكتاب والسنة والاجماع
وقول الامام احمد المنقول عن جميع اهل السنة من لدن عصر الصحابة الى زمانه
فما حملناه على غير المشهور عنه الا لقيام دليل الكتاب والسنة والاجماع
على صحته وعدم صحة المشهور على الاطلاق فيكون ذلك تفسيرا لمذهبه
الصحيح المعول عليه المرجوع اليه لا حملا لمذهبه على مذهب غيره وبالله
التوفيق **قوله** وكذا اقول غيره فان حمل كلامهم على غير ما يرونه من تتبع
العثرات الخ **اقول** قد تبين ان حمل كلام البيضاوي وابن حجر على التاثير
بالاذن ليس حملا على ما لا يريانه فانهما صرحا بالتاثير بالاذن تصريحا
لا يقبل التاويل وكذا اقول السنوسي فانه لا يتاتى حمله على ما يراه لعدم
تحمل العبارة ذلك وقد مر ان القول بالتاثير للدليل والذوق والقول
بنفيه للتقليد لا تناقض بينهما فهو حمل على ما يرونه بالدليل والذوق
فيكون ذلك تنبيها لعثوراتهم على الحق لا للعثرات واما الايمة
الاربعة ومن ذكر معهم من اكابر اصحابهم في مسلك السداد فلم يثبت عندي
النقل عن احد منهم بنفي التاثير اصلا ولا تفسير الكسب بمجرد
التعلق والمقارنة وانما الثابت عندي عنهم ما نقلته عنهم وفسرته
على طبق مقتضى الكتاب والسنة والاجماع لكونهم بذلك متمسكون
بالنقل الصحيح عنهم فيكون حملا لكلامهم على ما يرونه ولله الحمد **قوله**
وقد اقر ناصر القول الاخر المروي عن الامام وفر الله مدده في الباب الرابع
من مسلك السداد بصحة قولهم ان الله يفعل عند الاسباب لا بها رأيت

انه لا ينافي كونه تعالى يفعل بالاسباب مع غناه عنها قال وان اريد به انه لا يصح
ان يفعل الحق تعالى بتوسط الاسباب اصلا ولا لمقتضى الحكمة مع غناه عنها
فهو قول لا يقوم عليه دليل تام انتهى وهذه العبارة هكذا يقولون بموجبها
الا انهم يرون انه يفعل بتوسط العبد بمعنى انه يخلق في العبد الجزم والقصد والقدرة
المنصرفة للفعل ثم يخلق له الفعل وهذا القول فروا اليه لتحقق سلامته الخ **اقول**
حاصل القول بانهم يقولون بموجبها انهم يأولون هذا الكلام الى ما يوافق
مذهبهم ولا نزاع في ذلك انما الكلام في صحة التاويل وبعد العلم بان الادلة
القطعية دلت على ان للعبد قدرة موثرة باذن الله لا مستقلا لا يصح هذا التاويل
كليا وصاحب هذه العبارة يقول بالتاثير بالاذن فليس هذا منهم قولا بموجبها
وانما هو تاويل لها الى مذهبهم تاويلا فاسدا اذا ارادوا به الكلية لكونه تاويلا
مصادما للنصوص القطعية والاجماع وان ارادوا الجزئية فهو ما ذكرناه
من انه تعالى قد يفعل عند الاسباب لا بها اذا شاء بمقتضى الحكمة وقد يفعل
بها لحكمة مع الغنى عنها واما ان هذا القول فروا اليه لتحقق سلامته فقد تبين
انه لا تحقق لسلامته لكونه مخالفا لمقتضى الحكمة الثابتة مراعاتها بالاجماع
ومخالفا للنصوص القطعية الدالة على التاثير بالاذن ولا يلزم مما ذكرناه
الاشتراك في لفظ القدرة بل القدرة صفة توثر وفق الارادة اذا شاء الله
لا مطلقا فاذا شاء الله تاثيرها وفق ارادة العبد فعل بها وان لم يشا تاثيرها
وفق ارادة العبد لم يفعل بها فالقدرة حقيقة واحدة لها حالتان التاثير
بالاذن وعدمه لعدم الاذن لا ان لها معنيين **قوله** وقد دل قوله تعالى
خالق كل شيء هل من خالق غير الله على انفراده تعالى بالخلق ولا مرية
في اطلاقه حقيقة في جانبه تعالى كما لا مرية في ان الخالق في الذي لا يستقل
بفعله مجاز وكذلك القادر الا ان نسبة القدرة للعبد وارد كتابا وسنة
بخلاف الخلق بمعنى الايجاد فغير وارد فوجب ان يكون الفعل والقدرة لله تعالى
حيث اطلقت وللعبد التسبب في القصد والخلق والتاثير غير واردين **اقول**
لا نزاع في انفراد الحق تعالى بالخلق ولا في ان اطلاقه حقيقة في جانبه لان
الخلق هو الايجاد بالاستقلال والله تعالى يفعل ما يشاء بلا قيد واما العبد

فلا يفعل

فلا يفعل ما يشاء ~~مايشاء~~ الا اذا شاء الله فهو كاسب بالاذن لا خالق فلا يصح
اطلاق الخالق عليه حقيقة بخلاف القادر لما مر ان القدرة صفة توثر وفق
الارادة اذا شاء الله والقدرة بهذا المعنى في العبد شرط التكليف فالعبد قادر
بالقدرة بهذا المعنى وفاعل بها عند مشيئته اذا شاء الله فلا يصح نفيهما
عنه كليا وقد مر ان العبد لا يتاتى ان يكون له تسبب اختياري بعد القول بنفي
التاثير اصلا كليا وان التاثير قد دلت عليه اية الاثار التزاما بينا اذ لا اثار
الا بالتاثير بالضرورة **قوله** فان قيل سلمنا عموم الاطلاق لفظا ولكنا نطلق ان للعبد
فعلا بمعنى لا يكون فيه مستقلا بخلقه وحيث لم يستقل لم يكن خالقا فلم يكن
مشاركا للباري تعالى فيما انفرد به قلنا انما يدعو الى هذا عدم وجود التاويل
الاخر المسلم السالم من المشاركة في شيء الخ **اقول** قد تبين عدم صحة التاويل
لمصادمته النصوص القطعية ومقتضى الاجماع وانه لا مشاركة للحق تعالى في الايجاد
اصلا لان العبد لا يفعل الا بالله وفعله بالله هو فعل الله به فلا خالق الا الله وحده
لا شريك له بواسطة ان شاء وبغير واسطة ان شاء والمنازعة في الكبرياء والعظمة
ادعاؤهما لنفسه من دون الله والقائل بان العبد قادر بالله فاعل بقدرته
اذا شاء الله لا منازعة عنده ولا ادعاء منه لشيء من صفات الكمالات لنفسه
من دون الله وانما يقال ما قال الله ما شاء الله لا قوة الا بالله المستلزم لقوله تعالى
ان القوة لله جميعا وفعله بهذه القوة التي هي لله اذا شاء الله لا مطلقا وهو
بعينه فعل الله به فاين المنازعة والمشاركة بل هو ابلغ في التوحيد لتضمنه
توحيد الصفات والافعال بخلاف المشهور فليس فيه الا توحيد الافعال وبالله
التوفيق **قوله** وليس للعبد حظ في التخلق باسمه تعالى الخالق والبارئ الخ **اقول**
قال صاحب التخلق الكامل والكشف الصحيح الوارث المحمدي الشيخ محي الدين
نفع الله به في شرحه للاسماء الحسنى في اسم الخالق التعلق افتقارك اليه
في الاصابة في التقدير وافتقارك اليه ايضا في المعونة على ايجاد ما كلفته من
الاعمال ثم قال التخلق بعد سؤال ما ذكرناه في التعلق يعطيه الله العلم بتقدير
الاشياء فيخترعها في نفسه احسن اختراع على ابدع نظام ثم يظهر اعيانها

على يده ايجادا فيكون مُقدِّرًا موجدًا لما قَدَّرَهُ ولو لم يكن كذلك لبطلت حقيقة
التكليف وليطل قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه وكل عمل اضيف للخلق فعله
لو لا ما علم ان ثمه نسبة للعبد في الايجاد لما اثبت له ذلك والاضافة اليه
والله اصدق القايلين انتهى وقد تبين ان هذا مؤيد بالكتاب والسنة والاجماع
وانه لا ينافي توحيد الافعال لانه لا يفعل الا بالله وهو عين فعل الله به فلا مشاركة
ولا كبر وانما هذا ان من توابع القول بالاستقلال وسبحان الله الكبير المتعال
قوله ومما يوهن هذا القول ايضا لزوم ان الفعل مجاز في حق الله تعالى وهو
على القول المشهور حقيقة في حقه تعالى الخ **اقول** لا يلزم ان يكون الفعل مجازا
في حقه تعالى لما تبين من ان الله خالق كل شيء حقيقة بواسطة او بغير واسطة
فالله خالق افعال العباد بقدرة العبد التي بها كاسب افعاله كما قال تعالى
قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض وقوله صلى الله
عليه وسلم انا الماحي يمحو الله بي الكفر الى غير ذلك فلا فاعل الا الله بواسطة او بغير
واسطة واما ان الفعل على القول المشهور حقيقة في حقه تعالى فصحيح لكنه رافع
لحكمة التكليف مصادم للنصوص ومقتضى الاجماع بخلاف ما تقرر من ان الله
خالق كل شيء حقيقة بواسطة او بغير واسطة فانه مثبت لمراعاة حكمة
التكليف مع اثبات الكسب بالتاثير باذن الله **قوله** وما اجرى البيضاوي عليه
الاية من ان الله تعالى ابدع في الماء قوة فاعلة هو كثير في عبارات المتكلمين
الى قوله الا ان كل واحد يجريه على مذهبه **اقول** قد تبين ان البيضاوي قد صرح
في تفسيره بتاثير الاسباب بالاذن على وجه لا يقبل التاويل فهو مذهبه في التفسير
ولا ينافي حمله على ما في الطوالع والمصباح **قوله** وقد صرح السعد بان الكلام
في القوى غير جار على قواعد السنة **اقول** بل هو جار على قواعد السنة
لمن تتبع ففي حديث لقيط بن عامر وصححه الحاكم فقلت يا رسول الله كيف
يجمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلى والسباع قال انبئك بمثل ذلك في الى
الله الارض اشرفت عليها مدرة بالية فقلت لا تحيا ابدا فارسل الله
عليها السماء فلم تلبث عنها الا ايا ما حتى اشرفت عليها فاذا هي شربة

واحدة

واحدة ولعمر الهك لهو أقدر على ان يجمعكم من الماء على ان يجمع نبات الارض
الحديث ويشهد للمقام عموما قوله تعالى يسبح له السموات السبع والارض
ومن فيهن وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم قال الحافظ
جلال الدين السيوطي في حاشية انوار التنزيل هو بلسان القال كما وردت به
الاحاديث غاية الامر انا حجبنا عن سماعه وهو معنى قوله ولكن لا تفقهون
تسبيحهم الخ وقال الشيخ محيي الدين في الفص الايوبي اعلم ان سر الحياة
سرى في الماء فهو اصل العناصر والاركان ولذلك جعل الله من الماء كل شيء
حي وما ثمه شيء الا وهو حي فانه ما من شيء الا وهو يسبح بحمده ولكن
لا يفقه تسبيحه الا بكشف الهي ولا يسبح الا حي فكل شيء حي انتهى
ولا شك ان التسبيح القالي فعل اختياري يستلزم مباديه من الحياة والعلم
والارادة والقدرة ولكن لكل شيء بحسب طوره ومرتبته ظهورا وخفاء
قال السيوطي نقلا عن الراغب هذه الاية تقتضي ان يكون تسبيحا على الحقيقة
بالاختيار بدلالة قوله تعالى ولكن لا تفقهون تسبيحهم ودلالة قوله ومن
فيهن بعد ذكر السموات والارض انتهى يعني لو كان مجازا عمن فيهما لما
عطفهم عليهما ولو كان المراد التسبيح الحالي لما قال ولكن لا تفقهون
تسبيحهم فان التنزيه الحالي قد فقهه العقلاء حيث قالوا ان احوال
الممكنات تدل على تنزيه الحق من لوازم الامكان وتوابع الحدوث وما لا
يفقه الا بكشف الهي هو التسبيح القالي فظهر ان التسبيح في الاية
قالي لا حالي والضمير في لا يفقهون لمن ليس من اهل الكشف الالهي
لا للمومنين كافة وبالله التوفيق قال الشيخ محيي الدين قدس سره في الباب
٣٦٦ وقد يترجم المترجم عن لسنة الاحوال وهذا معلوم عند علماء
الرسوم وعلى ذلك يخرجون قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده يقولون بلسان
الحال وكذلك قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال
فابين ان يحملنها واشفقن منها فجعلوا هذه الاباءة والشفقة
حالا لا حقيقة وكذلك قوله تعالى قالتا اتينا طايعين تقول حالا لا قول خطاب

وهذا كله ليس بصحيح ولا مراد في هذه الايات بل الامر على ظاهره كما ورد هكذا
يدركه اهل الكشف الى ان قال ان كل ما سوى الله حي ناطق في نفس الامر فلا معنى
للاحوال مع هذا عند اهل الكشف والوجود وقال في الباب ١٩٦ اعلم ان الله تعالى
ما خلق شيئا من الكون الا حيا ناطقا جمادا كان او نباتا او حيوانا بين خفي
وجلي فكل ما نفي فصل في حد محدود فذلك النفي هو ما خفي منه في حق
بعض وما ظهر منه فهو الجلي ولذلك اختلفت الحدود في الجماد والنبات
والحيوان والانسان والكل حيوان ناطق الخ وقال في الباب الخامس عشر
وما ثنين ان اهل الكشف والوجود قد علموا انه ما في الوجود الا حي
ناطق مسبح ربه بلسان فصيح بحسب ما يقتضيه حقيقته واما ما عدا
اهل الكشف فلا يعلمون ذلك اصلا فهم اهل الجماد والنبات والحيوان
ولا يعلمون ان الكل حي ولكن لا يشعرون كما لا يشعرون بحياة الشهداء
المقتولين في سبيل الله قال تعالى ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات بل
احياء ولكن لا تشعرون **قوله** ثم اعتقاد هذا الراي الذي للامام في غير الانسان
من الحيوان لا داعي له لما الزمه من التكليف بالمحال وابطال الشرايع ورد
ما جاء به الانبياء عليهم السلام **اقول** التعميم ليس مذهب الامام ولكن
القصد اندراج قول الامام في عمومه فمن قال بما هو اعم من قول الامام
فقد اندرج قول الامام في قوله الاعم ولا داعي الى التعميم من جهة ما ذكره
الامام من الامور السابقة آنفا انما الداعي من جهة اقتضاء ظواهر
النصوص الثابتة بالكشف الصحيح ان ما دل عليه ظواهرها من حياة الاشياء
ونطقها وعلمها وارادتها وسمعها مطابق لما في نفس الامر ومراد منها
قال السيوطي في تزيين الارايك اعلم ان العلماء اختلفوا في بعثة النبي
صلى الله عليه وسلم الى الملايكة على قولين احدهما انه لم يكن مبعوثا اليهم الخ
والقول الثاني انه كان مبعوثا اليهم وهذا القول رجحته في كتاب الخصايص
وقد رجحه قبلي الشيخ تقي الدين السبكي وزاد انه صلى الله عليه وسلم
مرسل الى جميع الانبياء والامم السالفة لقوله بعثت الى الناس كافة

ورجحه

ورجحه البارزي ايضا وزاد انه مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات
واستدل بشهادة الضب له بالرسالة وشهادة الحجر والشجر
وازيد على ذلك انه مرسل الى نفسه انتهى يشير الى حديث بعثت الى
الناس كافة ففي آخره فان لم يستجيبوا فالي وحدي ولا شك ان
الكشف الصحيح اذا دل على ان ما سوى الله تعالى حي ناطق مسبح بحمده
امكن اجراء قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا وقوله صلى الله عليه وسلم
بعثت للخلق كافة على ظاهرها ويكون تكليف كل شيء بحسب طوره اللايق
به وعن جابر مرفوعا انه ليس من شيء الا يعرف اني رسول الله غير كفرة
الجن والانس اخرجه ابو نعيم **قوله** ومن فهم ما بينته الجماعة علم انه
لا يلزم شيء من ذلك لانه لا فرق بين القولين كبيرا الخ **اقول** قد مر ان الفرق
بينهما كالفرق بين النفي والاثبات وهو فرق كبير وليس معنى قولهم
العبد مجبور في قالب مختار ان العبد لا فعل له حقيقة اختيارا اصلا
وانما المراد انه ليس مستقلا في فعله الاختياري اي ان فعله بتاثير قدرته
ليس صادرا منه بمجرد ارادته واختياره كما زعم المعتزلة بل انما يقع منه
باختياره اذا شاء الله فما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن فهو لكونه
فعله صادرا منه باختياره كان في قالب مختار ولكون اختياره تابعا
لاختيار الله مضطرا الى اختيار ما اختاره اي انه يمتنع عليه غير ذلك
كان مجبورا في اختياره وهذا لا ينافي ان يكون العبد فاعلا لفعله حقيقة
باذن الله بخلاف المشهور فان العبد لا فعل له حقيقة اصلا لا باذن الله
ولا بالاستقلال وهذا من الفرق الجلي والحمد لله العلي الولي **هذا**
وقد بينا بتوفيق الله ما هو المهم من رسالة الاستعداد فلنشرع
في تبيين ما هو المهم من الرسالة التي تليها باذن الله ولي
الامداد اذ قد علم من الكلام على القوادح حال ما يذكر في آخر
الرسالة من معارضة القوادح هل هي موافقة للقصد ام لا
فاغنى ذلك عن الكلام عليها ثانيا **فاقول** قال الذكي الفاضل

المنقح صاحب الرسالة التالية ايده الله تعالى بنوره آمين لما طالعنا الرسالة
المسماة بمسلك السداد الى مسئلة خلق افعال العباد الى الفيتها قد
جمعت غرايب النقول وبدايع المعقول الى يبهر انه عنت لنا في اثناء مطالعة
التاليف المذكور امور لا يتم الغرض الا بتوضيحها ولا تكمل الافادة الا بتمييز
فاسدها من صحيحها فراينا ان نعرضها عليه ابتهاما لانفسنا فيما نبديه
واستجلابا للمعتاد من افاداته التي هي من مواهب الله واياديه منها
قوله في الباب الاول اذ لا فرق عند التحقيق بين القول بنفي اصل القدرة كما
ينقل عن الجهمية والقول باثباتها مع نفي التاثير عنها مطلقا كما هو المشهور
عن الاشاعرة لاشتراك القولين في عدم تحصيل الفعل بها وحينئذ لا تحصيل
لاستحالة التاثير فلا استطاعة اذ الاستطاعة التمكن من تحصيل الفعل الذي
يريده اذا شاء الله في ذلك كما هو واضح من قوله صلى الله عليه وسلم من كظم غيظا
وهو يقدر على ان ينفذه دعاه الله على رؤس الخلايق يوم القيامة حتى يخيره
في اي الحور شاء فرتب الاجر على كظم غيظ يقدر صاحبه على انفاذه ولا انفاذ له
الا بايقاع اثره ولا ايقاع الا بالتاثير وحينئذ لا تاثير فلا تحصيل فلا استطاعة
لكنه قد دل الكتاب والسنة على ثبوت الاستطاعة للعبد فنقول لا يلزم من
اشتراك القولين في عدم تحصيل الفعل اتفاقهما من جميع الوجوه فانهما مختلفان
قطعا وقولكم وحينئذ لا تحصيل فلا استطاعة ممنوع فان الاشاعرة يثبتون
الاستطاعة وان نفوا التحصيل فان اريد لا فرق في نفس الامر لا في ظاهره فهو
كذلك وهم يلتزمون ذلك ويصرحون بان العبد مجبور في قالب مختار وان اريد لا فرق
في الظاهر ولا في نفس الامر فممنوع بل الفرق ضروري الخ وتفسير الاستطاعة
بالتمكن من تحصيل الفعل على جهة التاثير حقيقة غير متعين فلا يلزم من نفي التاثير
نفي الاستطاعة اذ الاشاعرة النافين للتاثير ان يثبتوها مفسرة بغير التمكن
من التحصيل او به لكن لا على جهة التاثير حقيقة وانما هو تمكن من التحصيل
بحسب ظاهر الامر فقط والنزاع انما هو في نفس الامر وباطنه لا في الاطلاقات
اللفظية الموافقة لظاهر الامر والاستدلال بحديث من كظم غيظا الخ لا يتم اذ
هو

هو كغيره من الظواهر قابل للتاويل فقولكم لا انفاذ له الا بوقوع اثره ان اريد
لا معنى للانفاذ الا التاثير فممنوع وان اريد انه ينسب اليه الانفاذ فيقال
اوقع حكمه وانفذه اعتبارا بالحالة الظاهرة دون باطن الامر فهو صحيح ولا يضرنا
ثم الاستدلال بهذا الحديث ونحوه استدلال بما هو ظني متنا ودلالة والمطلوب
في هذا الباب انما هو القطع اقول وبالله التوفيق قد تبين في الرابعة وتكرر
انه يتعين بمقتضى النص والاجماع تفسير الاستطاعة بالتمكن من التحصيل
والايجاد لفعله اذا شاء الله ولا يتاتى هذا الا بتاثير القدرة باذن الله فنفي التاثير
عن قدرة العبد بالكلية نفي للاستطاعة بالمعنى المذكور المتعين ارادته بالنص
ومقتضى الاجماع فتفسيرها بغير التمكن من التحصيل او به ولكن لا على جهة
التاثير حقيقة بل بحسب ظاهر الامر فقط مصادم للنصوص القطعية ومقتضى
الاجماع فلا يكون تفسيرا صحيحا وتفسيرها بما ذكرناه يستلزم التحصيل باذن الله
فاثباتها مع نفي التحصيل تناقض فصح ان القول المشهور وسط غير شاف اذ لا فرق
بينه وبين الجبر الخالص عند تحقيق الوسط لانتفاء التاثير بالكلية فلا فعل
حقيقة على القولين الا لله والفرق بغير هذا لا يجدي في كونه وسطا شافيا
والقول بان الاستدلال بحديث من كظم غيظا الخ لا يتم انما يتم اذا جرد عن
شواهده القطعية متنا ودلالة لكنه قد تبين في الرابعة دلالة النصوص
القطعية متنا ودلالة على ان للمكلف قدرة مؤثرة باذن الله وهي شواهد على ان معنى
قوله وهو يقدر على ان ينفذه وهو ممكن من ان ينفذه بتاثير قدرته باذن الله
وهي المانعة من تاويله بانه متمكن بحسب الظاهر فقط من غير تاثير حقيقي
باذن الله فالحديث وبقية الظواهر القابلة للتاويل مجردة عن الشواهد
لا تقبل التاويل المذكور عند ملاحظة شواهدها القطعية الا اذا قامت قرينة
على ارادة الظاهر فقط كما مر في قوله تعالى وما رميت اذ رميت وهي هنا
منفية بشهادة السياق قوله ومنها في هذا الباب ايضا قوله وعلى القول
بنفي التاثير لا يختلف نسبة الافعال الى قدرة العبد بان بعضها تسعه
وبعضها لا تسعه وقال تعالى لا تكلف نفسا الا وسعها اقول الاشاعرة النافون

لتاثير القدرة الحادثة مصرحون باختلاف الحالتين وان الفرق ضروري و يقولون
ان العبد كاسب لا خالق والرب تعالى خالق ومخترع وذلك هو الفرق و فسروا
الكسب والاستطاعة بما علم من مذهبهم وانتم تدعون انه لا اختلاف بين الحالتين
الا بالتاثير وعدمه ولم يتبين وجه الحصر اذ لا مانع من ثبوت الاختلاف بامر
اخر وما المانع من تعلق قدرة العبد على وجه غير التاثير يحصل به الفرق ويكون
علامة على التمييز بين الحالتين وان خفيت حقيقته عن ادراكنا وقصر عنه
تعبيرنا فانا قد نتصف بالشيء ولا نصل الى الاحاطة بكنهه وان علمنا اتصافنا
به ضرورة كعلومنا وغيرها فغاية الامر ان الفرق بين الحالتين نميزه ضرورة
والادلة القطعية قائمة على عموم قدرته تعالى فتوسطنا بين مذهبي القدرية
والجبرية رعاية للقطعيين **اقول** ليس المراد من كلامنا هذا نفي الفرق الضروري
بين الكسب والخلق او بين الفعل الاختياري للعبد والاضطراري له وانما المراد
ان حوصل قالبها فان لم تستطع فقاعدا الخ دليل على تفاوت مراتب الاستطاعة
وهذا لا يصح الا عند وجود التاثير بالاذن واما على القول بنفيه فلا فرق
بين القيام والقعود والاضطجاع في كون بعضها مقدورا دون بعض لان
التعلق على وجه غير التاثير لا يحصل به الفرق الصحيح بين ما في وسع العبد
ان يفعله وبين ما ليس في وسعه ان يفعله اذ العبد بعد نفي التاثير
عن قدرته لا فعل له حقيقة اصلا فلا وسع له والنصوص القطعية متناول دلالة
دلت على ثبوت الوسع للعبد وعلى تفاوت مراتبه وقد تبين في الرابعة انه
لا يصح تفسير الاستطاعة والوسع بمجرد التعلق فلا بد من القول بالتاثير
بالاذن بدلالة النص ومقتضى الاجماع واذا وقع الاعتراف بخفاء حقيقة
الفرق عن الادراك وقصور التعبير عنه ثم جاء الله بمن اظهر له وجه الفرق
ومكنه من البيان الكاشف للغمة عن هذه المسالة المهمة الجامع لمراعاة الشرعية
والحقيقة ثم لا يتلقى بالقبول فمتى يظهر ما خفي ان هذه تذكرة والا فقد
سمعنا والفنا ما ذكرتموه في الكتاب ولم يحملنا فضلكم فيما حملت
عليه المدافعة عن عقد الفتاة منذ نشاتنا الخ ولكل اجل كتاب

يمحو الله

يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب **قوله** قال المحقق سعد الدين في شرح
العقائد النسفية ما نصه فان قيل لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار الا كونه
موجدا لافعاله بالقصد والارادة وقد سبق ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال
وايجادها ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين
قلنا لا كلام في قوة هذا الكلام ومتانته الا انه لما ثبت بالبرهان ان الخالق
هو الله تعالى وبالضرورة ان لقدرة العبد وارادته مدخلا في بعض الافعال كحركة
البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق الى
القول بان الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته
الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد
داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور لله تعالى بجهة
الايجاد ومقدور للعبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان لم
نقدر على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة الموضحة عن تحقيق كون فعل
العبد بخلق الله تعالى وايجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار **اقول**
قوله لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار الا كونه موجدا لافعاله بالقصد والارادة
صحيح ولا ينافيه ما سبق من ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال وايجادها قوله
ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين قلنا صحيح لكنه ليس
ثمه قدرتان مستقلتان بل قدرة مستقلة هي قدرة الحق تعالى وقدرة غير
مستقلة هي قدرة العبد وهي بعينها كما تبين في الرابعة قدرة الحق تنزلت
من اطلاقها الى مرتبة العبد وتقيدت بحسب استعداده فصارت بسبب
التنزل الى مرتبة العبد وتقيدها بحسب استعداده غير مستقلة اي انها
لا تؤثر فيما يشاءه العبد مطلقا بل لا تؤثر فيما يشاءه الا اذا شاء الله تعالى
وكلما كان كذلك لم يكن استقلال الحق تعالى بايجاد الافعال منافيا لكون العبد
موجدا لفعله باذن الله لانه تعالى انما يوجد افعال العبد بقدرته المتنزلة الى
مرتبة العبد التي هي بعينها قدرة العبد ايضا فاذا كانت القدرة واحدة
بالذات متعددة بالاعتبار كان الفعل كذلك فالمخلوق لله بعينه هو المكسوب

للعبد فالله خالق لافعال العباد كلها بالاستقلال والعباد كاسبون لافعالهم
باذن الله لا بالاستقلال وهذا هو التحقيق في التفصي عن المضيق واما ما ذكره
من ان الله خالق والعبد كاسب فصحيح لكن تفسيره للكسب بما فسره لا تفصي فيه
لان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل اما ان يكون بتاثير قدرته عند ارادته
استقلالا او باذن الله او لا تاثير لقدرته فيه اصلا لا سبيل الى القول بالاستقلال
لما تبين بطلانه في الخامسة فان كان الثالث فلا تفصي لاشتراك الصرف المفسر
به الكسب ومتعلقه الذي هو الفعل في امتناع الصدور منه باختياره وتاثير
قدرته فلا معنى للفرار من احدهما للاخر وان كان الثاني فقد لزمه القول بالتاثير
باذن الله في فعل ما وهو الصرف المذكور فان كان ذلك منافيا لتوحيد الافعال وكلية
لا خالق الا الله فلا فايدة في نفي التاثير باذن الله في ساير الافعال مع اثباته في الصرف
لوقوعه في المحذور وان لم يكن منافيا فلا معنى للفرار عن القول بالتاثير بالاذن في ساير
الافعال لا يقال بل للفرار معنى وهو ان تاثير قدرة العبد في الصرف تاثير في امر اعتباري
لا وجود له في الخارج فليس فيه اعطاء الوجود للممكن وانما فيه احداث امر اعتباري
بخلاف ساير الافعال الاختيارية فان القول بالتاثير فيها يستلزم اعطاء العبد الوجود
للممكن وهو مختص بالخالق تعالى لانا نقول هذا على تقدير تسليمه انما يرد لو كان
العبد موجدا بقدرة مباينة مستقلة لكنه لا قوة لو الا بالله لان القوة لله جميعا
بالنص فلا فعل له الا بالله فالله هو المعطي للوجود بالعبد لا العبد مستقلا ومن
لوازم ذلك ان يكون العبد موجدا بالله لا بالاستقلال فلا اشكال وبالله التوفيق
قوله ومنها قوله وعلى القول بنفي التاثير لا يظهر معنى للترغيب في اكتساب
النعيم المقيم بما تسعه الطاقة اذ الاكتساب التحصيل ولا تحصيل عند انتفاء التاثير
اقول قد اشتمل هذا الكلام على مقدمات ادعائية فلنورد الكلام عليها مفصلة تقريبا
للمرام الاولى دعوى ان الترغيب في الاكتساب لا بد ان يكون له معنى فنقول ان اريد
معنى يفهمه المكلف فهو موجود قطعا والمكلفون فهموا التكليف لهم وما يترتب
عليه ولم يقدح في ذلك اختلافهم في افعالهم هل هي مقدرة لهم حقيقة بل الوقوف
مع ظاهر الامر كاف في ذلك وان اريد معنى مناسبا ومتحققا بان يكون للعبد

تاثير

تاثير في نفس الامر لا بحسب الظاهر والتخييل فهذه هي شبهة المعتزلة
التي اوردوها على اهل السنة حيث قالوا كيف يثاب العبد ويعاقب على غير
فعله وحينئذ لا تاثير للعبد فلا فرق بين افعال المكلفين وذواتهم وصفاتهم
بل ولا فرق بين فعل العبد وبين ساير ذوات العالم واعراضه اذ لا اثر له في الجميع
وقد اجيب عن ذلك اما اولا فانه مشترك الالزام لان افعال العباد اذا توقفت
عندكم على خلق داعية من الله تعالى فاذا لم يخلق الداعي الى الطاعة بعد تكليفه كان
الفعل ممتنعا منه واذا خلق له الداعي فانه لازم الوقوع فيكون اضطراريا
فكيف يصح عقابه واثابته وليس له في نفس الامر اختيار لتوقف فعله وترتبه
على ما ليس في طوقه والالزام على مقالة الامام ابي المعالي امكن لالتزامه التوقف
على مشيئة الله كما لا يخفى واما ثانيا فلا ارتباط عقلا بين التكليف والتاثير
بل الله يفعل ما يشاء لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون والثواب والعقاب غير معللين
وانما الافعال امارات شرعية يخلقها الله تعالى في المكلفين دالة على ما يريد بهم
في العقبى واما ثالثا فانا نثبت كسبا وتحصيلا بحسب الظاهر ونفرق
بين حالتي الاضطرار والاختيار **اقول** ترغيب المكلف في اكتساب شيء
لا يتاتى الا عند امكان وقوع المرغب فيه منه بتاثير قدرته باذن الله اذ الحكيم
تعالى لا يرغب فيما يمتنع وقوعه من المكلف وقد من الله تعالى راعي الحكمة فيما خلق
وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا اجماعا فلا يرغب الا فيما هو ممكن الوقوع من المكلف
ولهذا قال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فالتكليف طلب حصول ما هو ممكن
الوقوع من المكلف باذن الله فمن فهم التكليف هكذا لم يمكنه نفي التاثير عن
قدرة المكلف بالكلية ومن نفى التاثير بالكلية لم يفهم التكليف على هذا
الوجه المدلول عليه بالنص والاجماع وما الزم به المعتزلة غير لازم للامام
ابي المعالي لان المعتزلة يدعون الاستقلال فاذا اثبت الجبر في الاختيار
عليهم بخلق الله الداعية بطل الاستقلال وحصل الالزام واما الامام
فهو قايل بان العبد مجبور في اختياره بمعنى ان له فعلا حقيقة عند
اختياره بتاثير قدرته باذن الله لكن اختياره تابع لاختيار الله فهو مضطر

الى الاختيار وهذا كاف لمراعاة الحكمة في التكليف والثواب والعقاب والتأديب
والمدح والذم ومظهر لفائدة البعثة كما سبق تفصيله في الباب الثالث من مسلك
السداد وفي المقدمة الخامسة ههنا واما انه لا ارتباط عقلا بين التكليف والتأثير
الخ فهو بالنظر الى انه تعالى لا واجب عليه لغناه الذاتي واما بالنظر الى انه تعالى حكيم
راعى الحكمة فيما خلق وامر فالارتباط محقق مدلول عليه بالنص ومقتضى الاجماع
واما اثبات الكسب والتحصيل بحسب الظاهر فقط فلا يصح مراعاة الحكمة
في التكليف وما يترتب عليه لما مر من دلالة النص ومقتضى الاجماع على اقتضائه
التحصيل في نفس الامر باذن الله قوله الثانية دعوى انه اذا انتفى التأثير نفي ذلك
المعنى فنقول ان اريد اول المعنيين الذي قدمنا وهو ما يفهمه المكلف ويتبادر
الى الذهن فلا نسلم انتفاءه وان اريد ثانيهما فقد قدمنا ما يتبين معه نفيه لا يضرنا انم
في فهم التكليف وحصول المقصود منه لانه تعالى جعل للعبد امارة يفرق بين الحالتين
فالمراد بالوسع والطاقة هو حيث يكون في ظاهر الامر مختارا بحسب الامارة التي
جعلت له على ذلك اقول قد تبين ان من نفى التأثير بالكلية لم يفهم التكليف المدلول عليه
بالنص ومقتضى الاجماع وقد مر في الرابعة انه لا يصح تفسير الوسع والطاقة
بمجرد التعلق بغير تأثير اصلا قوله الثالثة دعوى ان الاكتساب اذا لم يرد
به التحصيل فلا معنى للترغيب فيه فنقول قد بينا ثبوت المعنى له مع نفي
ارادة التحصيل بالمعنى الذي عنيتم وهذه قريبة من التي قبلها او هي عينها
اقول قد تبين عدم ثبوت المعنى مع نفي ارادة التحصيل قوله الرابعة دعوى
ان التحصيل ملزوم للتأثير فينتفي بانتفائه فنقول ان اريد التحصيل والتأثير
الراجع معناهما الى ايجاد الشيء حقيقة فهما منتفيان ولا يضرنا انتفاؤهما
بل هو مرجحانا في قدرة العبد وكسبه وان اريد التحصيل والتأثير المجازيان
الظاهران فغير منتفيين وان اريد باحدهما الايجاد الحقيقي ومن الاخر
فغير متلازمين اقول التحصيل ايجاد العبد فعله باذن الله وهذا مدلول
عليه بالنص ومقتضى الاجماع فالقول بانتفائه بهذا المعنى مصادم للنص
والاجماع فكيف لا يضر قوله لكن قوله ولا يتحقق ذلك الا بان يكون قادرا
على ايقاع

على ايقاع بعضها دون بعض محل نظر لانا نقول هو قادر على ايقاع بعضها دون بعض
تخييلا وبحسب الظاهر لا حقيقة وفي نفس الامر بان يكون خالقا لها
ومخرجا لها من العدم الى الوجود حقيقة فان اردتم بالتحقق وجود الاختلاف
الحقيقي في نفس الامر فقد تبين انه لا يلزم توقف التكليف عليه وان اريد
بالتحقق مطلق التميز وظهور الفرق بين الفعلين فهو حاصل بما اثبتناه
من التخييل والايقاع ظاهرا وذلك كاف في فهم التكليف اقول قد تبين
ان المراد بالطاقة التمكن من ايجاد المكلف به باذن الله وانه لا يصح
تفسيرها بمجرد التعلق او المقارنة بلا تأثير وتبين ان التكليف متوقف
على ذلك بحسب مقتضى الحكمة التي راعاها الله فيما امر وان الايقاع ظاهرا
لا يصح مراعاة الحكمة في التكليف قوله ولا نسلم انه اصطلاح يخالف اللغة
والشرع لان استعمال اللفظ المذكور في ذلك المعنى وان سلم انه مجاز لغوي وهو
حقيقة شرعية لكثرة استعماله في ذلك والقرينة على استعماله في ذلك المعنى
العقل وما يوافقه من النص نحو والله خلقكم وما تعملون هذا ان اريد بالشرع
نصوص الكتاب والسنة وان اريد اصطلاح علماء الشرع فلا يخفى تصريحهم
بذلك وتفسيرهم له به الخ اقول المراد بالشرع نصوص الكتاب والسنة
وقد تبين ان نحو والله خلقكم وما تعملون لا يوجب نفي التأثير عن قدرة العبد
بالكلية بل يصح الجمع لما تبين ان الله تعالى خالق اعمال العبد بقدرته التي بها يكون
العبد كاسبا بدليل لا قوة الا بالله وان القوة لله جميعا وبرهان التمانع
الذي تمسك به العقل على نفي التأثير بالكلية انما يستلزم نفي الاستقلال
لا نفي التأثير بالاذن وكذا الوجوه الخمسة المذكورة في المواقف والمقاصد وغيرها
كما سبق تقرير ذلك في مسلك السداد والالماع ومسلك الاعتدال وغيرها
فلا يصح تفسير الكسب بهذا المعنى في نصوص الكتاب والسنة والمتكلمون النافون
للتأثير بالكلية اضطروا الى هذا التفسير لما انهم لم يظهر لهم وجه الجمع
بين كلمة لا خالق الا الله وبين اثبات الكسب والتأثير بالاذن اذ لم يتسلقوا
بافكارهم على فهم توحيد الصفات على وجه مجامع للتنزيه فان ذلك لا يهتدى

اليه الامن فهم ان الحق تعالى له الاطلاق الحقيقي الذي لا يقابله تقييد المصحح للتجلي
فيما يشاء مع بقاء التنزيه ولا يتيسر ذلك بعد أهل الكشف الا لاهل الايمان
الكامل بالمتشابهات بالقطع على ظواهرها مع التنزيه بليس كمثله شيء
واما أهل النظر المؤولون للمتشابهات بالفكر فبمعزل عن ذلك الا ان يشاء الله
مقلب القلوب واذا تبين صحة الجمع بين ظاهر نحو والله خلقكم وما تعملون
وبين اثبات الكسب بالتاثير باذن الله وتبين ان هذا الجمع مصحح لمراعاة
الحكمة في التكليف جامع بين الشريعة والحقيقة مؤيد بالنص القطعي
ومقتضى الاجماع بخلاف الكسب بالمعنى المشهور فانه مصادم لمراعاة
الحكمة مخالف للنص ومقتضى الاجماع تعين المصير الى القول بالتاثير باذن الله
والى ان الكسب لم يخرج من معناه اللغوي الى معنى مجازي وقد ذكرنا ان الكسب
ايجاد خاص هو الايجاد باذن الله والخلق ايجاد بالاستقلال فلهذا لا يقال
كسب الله ويقال اوجد الله او خلق الله ويلزم من هذا ان الكسب اذا
فسر لغة بالتحصيل ان يفسر التحصيل ايضا بالايجاد الخاص قطعا **قوله**
ومنها ان اخذ هذه المقالة من كلام الشيخ الاشعري لم يتضح لنا لان المواضع
التي استدل بها من كلامه لا تصريح فيها بذلك الى قوله لان هذا المفهوم معارض
بما يخالفه مما هو اقوى في الدلالة منه وهو ما نقله الجمهور عنه وصرحوا بانه
مذهبه الخ **اقول** قد مر ان الاشعري قال في الابانة ونحن بما كان عليه احمد بن حنبل
قايلون ولمن خالف قوله مجانبون وقال ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله
وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين الخ وقد مر النقل عن الامام احمد
ان كلا يعمل لما خلق له وان المتبادر منه ان عمله صادر منه بقدرته ومر
عنه نفي الاستقلال وان العباد يعملون على مشيئة الله فتلخص من هذا انه قايل
بتاثير قدرة العبد فيما يشاؤه اذا شاء الله لا مستقلا اذ لم ينقل عنه نفي التاثير
ولا ورد نص بالنفي يوجب تاويل قول الامام المتبع للكتاب والسنة وانما ورد
ما يدل على ان الله خالق كل شيء وقد تبين انه لا ينافي القول بتاثير قدرة العبد
باذن الله وايضا فان الاشعري معول على الكتاب والسنة والاجماع عند

الاختلاف

الاختلاف وقد تبين دلالة الاجماع على ان التكليف بمقتضى مراعاة الحكمة شرطه
القدرة المؤثرة باذن الله وتبين دلالة النصوص القطعية على تاثير قدرة العبد باذن الله
واذا ثبت دلالة كلام الاشعري على بطلان الاستقلال وصحة التاثير بالاذن بمقتضى
التزامه القول بما كان عليه الامام احمد الدال على ذلك والتزامه الاعتماد على
الكتاب والسنة والاجماع المبين دلالتها على ذلك اتضح اخذ القول بالتاثير
بالاذن من كلام الاشعري المنقول في مسلك السداد وكلما كان ذلك لم يكن الاشعري
ساكتا عن اختيار القول بالتاثير بالاذن وكلما كان مختار القول بالتاثير
بالاذن في الابانة كان راجعا عن المشهور عنه فما دل عليه كلامه في الابانة
من ان العبد يستطيع ان يفعل شيئا حين يفعله الله ليس معارضا بما هو اقوى
منه وهو ما نقله الجمهور عنه وصرحوا بانه مذهبه لكونه مرجوعا عنه
واما ما ذكر في مسلك السداد من انه لا وقوع الا بالتاثير فدليله ان الفعل بمعنى
الحاصل بالمصدر اثر وكل اثر فهو مترتب على تاثير وحاصل به وكل تاثير فهو
متوقف على مؤثر فلو صح وقوع اثر بدون تاثير لصح وقوعه بدون مؤثر
لكن التالي باطل والا لانسد باب اثبات الصانع فاندفع المنع بانا لا نسلم
ان لا وقوع الا بالتاثير **قوله** ومنها قوله في الباب الثالث زعم صاحب المواقف
ان الايات المذكور فيها اضافة الفعل الى العبد على وجه المدح والذم او غير ذلك
معارضة بالايات الدالة على ان جميع الافعال بقضاء الله وقدره الى قوله قد تبين
مما قررناه ان التعارض انما يتصور على القول بالاستقلال **و**فنقول القول بالاستقلال
هو الذي عنى صاحب المواقف واما قول الامام ابي المعالي فهو نوع من التاويل
كما ان المذهب المشهور للاشاعرة مبني على تاويل كل ما يقتضي نسبة التاثير
الى العبد من الايات لتوافق الايات الاخرى وهو مراد صاحب المواقف بقوله
وجب الرجوع الى غيرها من الدلايل العقلية اي تؤول هذه الايات التي فيها
اضافة الفعل للعبد على وجه تصير به موافقة للادلة العقلية وللايات الاخرى
ولا نبقيها على ظاهرها من اضافة الفعل للعبد المتبادر منه ايجاده واذا
صرنا الى التاويل اتسع المجال وانزاح الاشكال **قوله** لا شك ان مراد صاحب

الموافق الرد على المعتزلة في دعويهم الاستقلال ولا شك ان الايات الدالة على ان جميع
الافعال بخلق الله وايجاده وقضائه وقدره دالة على بطلان القول بالاستقلال
ولا انكار على صاحب المواقف في شيء منهما وانما الانكار في تسليمه التعارض بينهما
المبني عليه رد شهادتها والرجوع الى غيرها من الدلائل العقلية القطعية واذا دل
النص على ان شفاء الصدور من الشبهات وغيرها في القرآن فلا يرجع عنه الى
غيره فضلا عن وجوب الرجوع بل اللائق بالموافق لقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم وقوله تعالى وانه لهدى ورحمة للمؤمنين وغيرهما ان يقول انه
لا تعارض بينهما في التحقيق لان الايات الدالة على ان افعال العباد بخلق الله
وايجاده وقضائه دالة على بطلان الاستقلال قطعا واذا بطل الاستقلال
كان الايجاد المتبادر من نسبة الافعال الى العبد هو الايجاد باذن الله
ومشيئته وقضائه لا بالاستقلال فلا تعارض اصلا اذ لا ايجاد للعبد الا بقوة
ولا قوة له الا بالله وما كان بالله فهو لله فقوته التي بها يوجد باذن الله انما
تغاير قدرة الله المتنزلة اليه المتقيدة بحسب استعداده بالاعتبار لا بالذات
واذا كانت القدرة المتعددة بالاعتبار متحدة بالذات فالمكسوب عين
المخلوق بالذات وغيره بالاعتبار فلا منافاة بين ما يدل على ان الله خالق افعال
العباد وبين ما يدل على ان العباد كاسبوا اعمالهم باذن الله وبالله التوفيق
وكيف يعدل عن القرآن الى غيره وقد قال تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم فاستمسك
بالذي اوحي اليك انك على صراط مستقيم وقال تعالى له اتبع ما اوحي اليك من ربك
لا اله الا هو واعرض عن المشركين وقال تعالى لنا فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي
الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال لنا ايضا اتبعوا ما انزل
اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون فالوحي امام وانما جعل
الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا ومن سلم التعارض وعدل عن
الوحي الى غيره فلم يأتم به والله المستعان قوله والذي يظهر ان قول الامام
ابي المعالي لا بد في دفع التعارض من تأويل بل لا بد معه من تأويل احد النوعين
من الاطلاقات القرآنية لان اسناد الفعل الى الفاعل ظاهره فعله اياه

بدون

بدون واسطة واسناده بالواسطة خلاف الظاهر فيكون نوعا من التأويل اقول
اسناد الافعال الى الفاعل انما هو على حسب ما تقتضيه الحكمة فقد يكون بلا واسطة
كحديث ابن عمر عند ابي الشيخ خلق الله اربعة اشياء بيده آدم والعرش والقلم
وجنة عدن وكحديث ابن عمر ايضا عند الديلمي في ايجاد الله الملائكة بكن الف ليكن
الف وقد يكون بواسطة نحو قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم والله انزل من السماء ماء
فاحيا به الارض بعد موتها وكذلك افعال العباد قد يكون بلا واسطة نحو قاموا
وقعدوا وقد يكون بواسطة نحو كتب بالقلم ونحت بالقدوم فالله خالق كل
شيء حقيقة بواسطة وبلا واسطة كما تقتضيه الحكمة فهو خالق افعال
العبد بقدرة العبد التي هو بها كاسب لفعله فلا مجاز ولا تعارض عند الامام
لانه قائل بان افعال العبد مقدرة عليهم مرادة لله وما شاء الله كان فاذا اراد
الله خلق فعل العبد بقدرة العبد التي هو بها كاسب مراعاة لمقتضى الحكمة
كان ذلك الفعل بخلاف المعتزلة فان افعال العباد ليست مقدرة عليهم عندهم
ولا مرادة له كلها لزعمهم الاستقلال فلا يصح دفع التعارض بهذا الوجه عندهم
فلهذا جعلوا افعال العباد مستثناة من العموم والاستثناء باطل لبطلان الاستقلال
وصحة اجتماع الخلق والكسب على شيء واحد كما تبين قوله وقولكم فان ما يدل على
ان جميع افعال العباد بايجاده الخ قد يقال على الوجه المشهور للاشاعرة يندفع
التعارض اذ الاضافة للعبد لكونه في محله ولا تأثير هنالك واضافته لله خلقا
واختراعا حقيقة فلا تعارض بخلافه على مذهب الامام فانه يلزم ان يكون نسبته
للعبد حقيقة لانه اثره ونسبته للرب انما هو لكونه موجدا لسببه لا له ولو
كان موجدا مؤثرا لكان التعارض بحاله اقول لو صح نفي التأثير بالاذن بالكلية
اندفع التعارض بما ذكر على المشهور لكنه لا يصح لدلالة النص ومقتضى
الاجماع على التأثير بالاذن واما ما ورد على الامام من لزوم نسبة الفعل
الى الحق مجازا فانما يتم اذا لم يخلق الله فعل العبد بقدرة العبد التي هو بها
كاسب لكنه قد تبين انه تعالى خالق فعل العبد بقدرة العبد وبه يظهر
انه تعالى اذا كان موجدا لفعل العبد لم يكن التعارض بحاله بل التعارض مندفع

[illegible]

1

والثواب والعقاب على ما علم من مذهب اهل الحق ولا يخفى انه لا تصريح في نصوص
الكتاب والسنة بنفي تاثير الاسباب والقوى وانما فيها ما تقتضي الارتباط والترتب
او التعلق وذلك اعم من التاثير فالاختلاف في التاثير وعدمه كسائر الاختلافات
الواقعة في تفسير الايات والاحاديث وفهمها فيبطل الرد والتشنيع كيف
والادلة من الكتاب واجماع السلف كلها تقتضي انفراده تعالى بالخلق والتدبير
واختصاصه بالتاثير فوجب العدول الى تاويل بعض الظواهر وليس الاخذ
باحد الدليلين باولى من الاخر فوجب الترجيح في التاويل بمقتضى العقل
او الوقف عند تكافؤ الاحتمالات وحيث لا قاطع فيما يطلب فيه
العلم دون الظن والله سبحانه اعلم وما نقل من شواهد الكتاب
والسنة هنا ليس فيها نص صريح وهي قابلة للتخريج والتاويل
على كل من المذهبين ولو كان نصوصا صريحة او ظواهر متكاثرة
ولا معارض لها ما صح ان يخالفها مسلم اقول الصرايح التي لا يصح لمسلم
ان يخالفها هي ما يكون من قبيل قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة واما نحو قوله والله انزل من السماء
ماء فاحيا به الارض بعد موتها مع كونها صرايح في فعل الله بالاسباب
المتضمن فعل الاسباب بالله لا مستقلا قابلة للتاويل مع قطع
النظر عن شواهدها المانعة من التاويل ولهذا اختلف فيها الافهام
فمن العلماء من ظن ان نحو الله خالق كل شيء ينفي التاثير لغير الله مطلقا
فحمله ذلك على تاويل النصوص المذكور فيها نسبة الافعال الى المخلوق
من انسان وغيره ومنهم من فهم عن الله تعالى ان ذلك انما ينفي
التاثير بالاستقلال ابقاها على ظواهرها ولم ياولها لان كلية
الله خالق كل شيء لا ينافي التاثير بالاذن لصحة اجتماع الخلق
والتاثير بالاذن على شيء واحد واذا انتفى المعارض المحقق
وتحقق الشواهد القطعية الدالة على التاثير بالاذن لم يصح
تاويل تلك الصرايح وان كانت قابلة اذا جرد النظر اليها
من غير

من غير ملاحظة الشواهد القطعية والاجماع فهذا قد تبين سبب
اختلاف العلماء في فهم الصرايح وما هو الراجح ومنه يظهر اولوية الاخذ
باحد الدليلين وان انفراد الحق تعالى بالخلق لا شك فيه لكنه لا ينافي تاثير الاسباب
بالاذن فالقول بانه ليس في النصوص الا ما يقتضي الارتباط والترتب وهو اعم
من التاثير ان اريد به انه لكونه اعم لا يستلزم تاثير الاسباب والقوى كليا فهو
مسلم وغير مضر لانا نقول بان الارتباط والترتب اعم من التاثير بالاذن اعني قد يكون
الارتباط على وجه التاثير وقد لا يكون لانه تعالى قد يفعل عند الاسباب لا بها فلا
تاثير لها حينئذ وقد يفعل بها لحكمة وهو يتضمن فعل الاسباب بالله تعالى
فلها تاثير بالاذن فنفي التاثير بالكلية عن الاسباب رافع لحكمة الارتباط والترتب
في التكليف التي رعاها الله تعالى بالاجماع تفضلا ورحمة لا وجوبا ومصادم للنصوص
القطعية فلا يصح النفي كليا وقول الامام ابن العربي من قال النار احرقت كان كذب بل
نحنا لان النار ليست بفاعلة وانما هي جماد والجماد لا يصح منه فعل قلنا قد مر
ان الكشف قد دل على ان الله تعالى ما خلق شيئا الا حيا ناطقا جمادا كان او نباتا
او حيوانا بين خفي وجلي فالجماد حي خفي الحياة على غير اهل الكشف لا معدوم الحياة
في نفس الامر قوته فان قال خلق الله فيها قوة تحرق بها فقل له هذه شهادة بما
لم تر ولا سمعت لان القدرة لا ترى ولا تسمع ولا اخبر الله بها ولا رسوله قلنا
القدرة لا ترى ولكنا نرى اثارها والله تعالى قد اخبر بما يتضمن انه تعالى خلق
فيها قوة حيث قال وان من شيء الا يسبح بحمده والتسبيح قالي بشهادة الكشف
الصحيح والقالي فعل اختياري مسبوق بالحياة والعلم والارادة والقدرة
وورد في الحديث لا يسمع المؤذن جن ولا انس ولا شجر ولا حجر ولا مدر ولا شيء
الا شهد له يوم القيامة والشهادة فعل اختياري مسبوق بمباديه التي
منها القدرة فمن شهد لحياة الاشياء ونطقها وفعلها باذن الله بالخبر
الصادق الوارد في الكتاب والسنة فقد شهد بحق فان الشهادة بالخبر
كالشهادة بالعيان الذي لا ريب فيه كشهادة خزيمة اذ اقامه رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شهادته مقام رجلين وحكم بشهادته وحده فكانت

الشهادة بالوحي اتم من الشهادة بالعين وقد قال تعالى وكذلك جعلناكم امة
وسطا لتكونوا شهداء على الناس فنشهد على الامم بما اوحى الله به الى نبينا صلى الله
عليه وسلم من قصص انبيائه مع اممهم ولم نرهم وقوله فقف يا وقاف وقل
ان الله يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد فقول سمعنا واطعنا وقلنا ان الله يخلق
ما يشاء ويفعل ما يريد بمقتضى حكمته تفضلا ورحمة بواسطة وبلا واسطة
فان قلتم كما قلنا فمرحبا بالوفاق والا فرأنا والله يقبض ويبسط وله الحمد
في الآخرة والاولى وهو الحكيم الخلاق فظهر ان الخطاب في قوله تعالى يا نار
كوني بردا وسلاما على ابراهيم يصح حمله على ظاهره لوجود الحياة والعلم والسمع
والقدرة والارادة وانها سمعت واطاعت ففي الدر المنثور انها ما احرقت
النار يومئذ الا وثاق ابراهيم وانها بردت في المشرق والمغرب فما انضجت
يومئذ كراعا وان اسناد احراق الوثاق اليها على ظاهره وان الاخبار برؤية
النار لمن كذب بالساعة في قوله تعالى اذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظا وزفيرا على ظاهره
ففي الدر المنثور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ
مقعده بين عيني جهنم قالوا يا رسول الله وهل لجهنم من عين قال نعم
اما سمعتم الله يقول اذا رأتهم من مكان بعيد فهل تراهم الا بعينين وفي الدر
المنثور في قوله تعالى كلما نضجت جلودهم الآية عن الحسن قال بلغني
انه يحرق احدهم في اليوم سبعين الف مرة كلما انضجتهم واكلت لحومهم
قيل لهم عودوا فعادوا كما كانوا فاسناد الاحراق والانضاج والاكل اليها
على ظاهره **فائدة** قال الشيخ محي الدين قدس سره في باب الوصايا
من الفتوحات والذي اوصيك به ان تحافظ على ان تشتري نفسك
من الله بعتق رقبتك من النار بان تقول لا اله الا الله سبعين الف مرة فان الله
يعتق رقبتك بها من النار او رقبة من تقولها عنه من الناس ورد في ذلك
خبر نبوي الخ ومما مر عن الحسن يظهر نكتة تخصيص هذا العدد بالفداء
فانها في مقابلة احراقاتها المذكورة اعني السبعين الفا فكل تهليلة
حجاب له عن احراقة فان كل تهليلة صدقة والصدقة وقاية من النار

وحجاب

وحجاب قال النجم محمد بن احمد الغيطي في قصة الاسرا اوله وقد وقفت على صورة
سؤال للحافظ ابن حجر عن هذا الحديث وهو من قال لا اله الا الله سبعين الفا
فقد اشترى نفسه من الله هل هو حديث صحيح او حسن او ضعيف
وصورة جوابه اما الحديث يعني المذكور فليس بصحيح ولا حسن ولا ضعيف
بل هو باطل موضوع لا تحل روايته الا مقرونا ببيان حاله قال النجم
الغيطي لكن ينبغي ان يفعلها اقتداء بالسادة وامتثالا لقول من
اوصى بها وتبركا بافعالهم الخ قلت قد تبين ان معناه صحيح
لشواهده الصحيحة وكون خصوص هذه اللفظ غير ثابت رواية
لا يقدح في صحة العمل بمضمونه لشواهده والله اعلم هذا واما ابن القيم
فانما اراد الرد على من ينكر تاثير الاسباب كليا فانه لما نقل في الباب
الحادي والعشرين عن بعض المتكلمين انه سبحانه لا يفعل شيئا لشيء ولا بامر
بشيء لحكمة ولا جعل شيئا من الاشيا سببا لغيره وما ثم الا مشيئة محضة
وقدرة ترجح مثلا على مثل بلا سبب ولا علة ولا حكمة قال والقرآن مملو
من اثبات الاسباب كقوله بما كنتم تعملون بما كنتم تكسبون ذلك بما قدمت
يداك بما كسبت ايديكم بما اسلفتم في الايام الخالية جزاء وفاقا
فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وبصدهم
عن سبيل الله كثيرا واخذهم الربوا وقد نهوا عنه واكلهم اموال الناس
بالباطل فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله الخ وقوله فبما رحمة
من الله لنت لهم وساق آيات كثيرة على ما هو دابه في طول النفس
ثم قال ولو تتبعنا ما يفيد اثبات الاسباب من القرآن
والسنة لزاد على عشرة آلاف موضع ولم نقل ذلك مبالغة بل
حقيقة ثم قال ويا لله العجب اذا كان الله خالق السبب والمسبب
وهو الذي جعل هذا سببا لهذا والاسباب والمسببات
طوع مشيئته وقدرته منقادة لحكمه ان شاء ان يبطل سببية
الشيء ابطلها كما ابطل احراق النار على خليله ابراهيم عليه السلام

واغراق الماء على كلمه عليه السلام وقومه وان شاء اقام لتلك الاسباب موانع
تمنع تاثيرها مع بقاء قواها وان شاء خلى بينها وبين اقتضايها لآثارها
فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا فاي قدح يوجب ذلك في التوحيد
واي شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه ولكن ضعفاء العقول اذا سمعوا
ان النار لا تحرق والماء لا يغرق والخبز لا يشبع والسيف لا يقطع ولا تاثير
لشيء من ذلك البتة ولا هو سبب لهذا الاثر وليس فيه قوة وانما
الخالق المختار يشاء حصول كل اثر من هذه الاثار عند ملاقاة كذا
لكذا قال هذا هو التوحيد وافراد الرب بالخلق والتاثير ولم يدر هذا
القايل ان هذا اساءة ظن بالتوحيد الى آخره ما اطال به في ذلك
جدا وهو صريح في ان انكاره على نفي التاثير البتة وهذا انما
يرد على ظاهر قول الاشاعرة لا علاقة بين الحوادث المتعاقبة
واما اذا جمع بينه وبين ما وقع عليه اجماع اهل السنة من ان الله تعالى
راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا اندفع التشنيع
كما حررناه في المقدمة السادسة قال الامام حجة الاسلام ابو حامد
الغزالي رحمه الله تعالى في كتاب التوحيد والتوكل من الاحياء بعض
المقدورات مرتب على البعض في الحدوث ترتب المشروط على الشرط
الى ان قال فلا يتقدم متقدم ولا يتاخر متاخر الا بالحق واللزوم وكذلك
في جميع افعال الله ولولا ذلك لكان التقديم والتاخير عبثا يضاهي فعل
المجانين تعالى الله عن فعل الجاهلين علوا كبيرا والى هذا اشار قوله تعالى
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما الا بالحق
فكل ما بين السموات والارض حادث على ترتيب واجب وحق لازم
ليس في شيء من ذلك لعب واتفاق بل كل ذلك لحكمة وتدبير الخ
وبالله التوفيق قوله ومنها قوله في الباب السابع ومن المعلوم ان
الحكمة لا تقتضي ان يومر بالفعل من لا يقدر عليه الخ فان مقتضاه
ان افعال الله واحكامه لا بد فيها من حكمة ومصلحة ولم يبين فيه
انه

انه لا بد ان تظهر هذه المصلحة لنا وحينئذ فما المانع من ان يقال هناك
مصلحة لم نطلع عليها وفي حاشية شيخ الاسلام زكريا على قول المحلي
في بحث التكليف بالمحال واجيب بان فايدته الاختبار اي ان سلمنا
انه لا بد في افعال الله تعالى من ظهور فايدة للفعل فانا لا نسلم ذلك لا يسئل
عما يفعل فله ان لا يظهرها اذ لا يلزم الحكيم اطلاع من دونه على وجه الحكمة
كما قاله القفال في محاسن الشريعة انتهى الى قوله لكن ثبوت التفضيل
بعدم وقوع تكليف ما لا يطاق يحتاج الى استقراء تام او نص من الشارع
اقول التفضل بترك تكليف ما لا يطاق مدلول عليه بنص لا يكلف الله
نفسا الا وسعها اذ الوسع التمكن من الفعل عند المشيئة اذا شاء الله
بتاثير القدرة يوضحه ما مر من ان الصحابة قالوا يا رسول الله كلفنا
من الاعمال ما نطيق الخ واقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك
والاطاقة هو الوسع ولا يصح حمله على الوسع بحسب الظاهر فقط
لما مر من انه لا يصح مراعاة الحكمة وقد سبق في المقدمة الرابعة
نقل الاجماع على ان الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا ورحمة
لا وجوبا والاجماع معصوم من الخطا بفضل الله ومن شواهد المراعاة
قوله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء وقوله تعالى الذي احسن كل شيء
خلقه وقوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان الاية وقوله تعالى الر
تلك آيات الكتاب الحكيم وقوله تعالى يس والقرآن الحكيم ومقتضى الحكمة
ان لا يطلب حصول شيء الا ممن يتمكن منه ويقدر عليه ويشهد
له قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها لما مر من عدم صحة
تفسير الوسع والاستطاعة بالتعلق والمقارنة المجرد عن
التاثير بالكلية فمقتضى النص ومقتضى مراعاة الحكمة بالاجماع
ان يكون شرط التكليف القدرة المؤثرة باذن الله اذ عند انتفاء
التاثير بالكلية لا يتاتى الامتثال ولا الاختيار لامتناع الاخذ في المقدمة
كامتناع تحصيل المامور به فدل ذلك على انه تعالى قد راعى الحكمة

فيما خلق وامر فما امر الا بما يقدر المامور على الاتيان به واما انه
تعالى لا يسئل عما يفعل فذلك لغناه الذاتي وكونه لا حاكم عليه
المستلزم لكون افعاله لا حدود لها المستلزم لعدم تصور
التجاوز عن الحدود وهم يسئلون لانهم مكلفون فلافعالهم حدود
قد يقع التجاوز عنها وقد لا يقع لكنه حكيم جواد رحيم ايضا ومقتضى
جوده ورحمته مراعاة الحكمة في غير لا يسئل عما يفعل **قوله**
ومنها قوله في الباب الثامن واما ثانيا فان التكليف في صرايح
الكتاب والسنة انما تعلق امرا ونهيا بالافعال الاختيارية
انفسها لا بمقارنة القدرة والارادة لها الخ فنقول ليس المراد
مطلق المقارنة بل المقارنة على جهة التعلق فالكسب عبارة
عن تعلق القدرة الحادثة بالمقدور من غير تاثير كما في عبارة
غير واحد فالاوامر والنواهي متعلقة بالافعال التي هي اختيارية
في الظاهر باعتبار هذا التعلق الذي لا تاثير معه وادعاء
انها صرايح في التعلق مع التاثير ممنوع بل هي محتملة ولو
سلم انها ظاهرة في التاثير فالظاهر قد يعدل عنه الى خلافه
لدليل يقتضي العدول الى التاويل فان قيل كيف اثبتم للقدرة
تعلقا بلا تاثير ونحن لا نفهم من تعلق القدرة الا تاثيرها والا
فليست بقدرة قلنا هذا سوال مشهور وجوابه ما في شرح
المواقف وغيره من ان التاثير من توابع القدرة وقد ينفك عنها
الخ **اقول** تفسير الكسب بالتعلق الذي لا تاثير معه مرادا به
التحصيل بحسب ظاهر الامر فقط قد مر انه مصادم للنصوص
القطعية ومقتضى الاجماع فالعبد متمكن من ايجاد افعاله
الاختيارية باذن الله ولا دليل يوجب العدول الى التاويل لما
تبين ان نحو الله خالق كل شيء لا ينافي التاثير بالاذن على ان
تعلق القدرة تابع لتعلق الارادة وتعلق الارادة على القول

بنفي التاثير

بنفي التاثير بالكلية غير صحيح قال الجلال الدواني في بيان مبادي
الافعال الاختيارية انا اذا فتشنا عن حال الفعل الاختياري وجدناه
مستندا الى تعلق الارادة الجازمة ووجدنا الارادة منبعثة عن
الشوق ووجدنا الشوق منبعثا عن تصور الشيء الملايم
واعتقاد الملايمة فيه من غير معارض فهذه امور لا يخلو تحقق
الفعل عن تحققها الخ ولا شك ان ما علم امتناع صدوره عنه
بتاثير قدرته لا ينبعث الشوق الى كسبه حتى يتحقق تعلق
الارادة به اذ لا ملايمة تعتقد في المحال فلا يتحقق تعلق القدرة
به واذا انتفى التعلق الذي به يسمى الفعل مقدورا ومكسوبا
انتفى ذلك الفعل فلا يكون مقدورا ومكسوبا للعبد لكن
الادلة القطعية قامت على ان العبد كاسب لفعله لان فعله مقدور
له فلا بد ان يكون انبعاث الشوق عن تصور الملايم واعتقاد
الملايمة فيه متفرعا عن صحة وقوع ذلك الملايم بتاثير قدرته
اذا شاء الله ليصح انبعاث الارادة الجازمة المتعلقة بالفعل
المستند اليها انبعاث القوة المحركة المودعة فيه بتقدير العزيز
العليم القايل لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويوضح المقام ما ذكره
الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رحمه الله تعالى في كتاب
التوحيد والتوكل من الاحياء في بيان الجبر في الاختيار من قوله
ان الارادة تبع للعلم الذي يحكم بان الشيء موافق لك والاشياء
تنقسم الى ما يحكم مشاهدتك الظاهرة او الباطنة بانه يوافقك
من غير تحير وتردد والى ما يتردد العقل فيه فالذي يقطع به ان
يقصد مثلا عينك بابرة او بدنك بسيف فلا يكون في علمك
تردد في ان دفع ذلك خير لك وموافق لك فلا جرم تنبعث الارادة
بالعلم والقدرة بالارادة ويحصل حركة الاجفان واليد بالدفع
واما ما يتوقف العقل فيه فيحتاج الى روية وفكر حتى اذا تبين

فيه الجبر المحقق بالاول ولا يتصور ان تنبعث الارادة الا بحكم الحس
او التخيل او بحكم جزم من العقل ولذلك لو خطر للانسان ان يحز
رقبة نفسه مثلا لا يمكنه ذلك لا لعدم القدرة في يده او لعدم السكين
ولكن لفقد الارادة الداعية المشخصة للقدرة وانما فقدت
الارادة لانها تنبعث بحكم العقل او الحس فيما يكون الفعل
موافقا له وقتله نفسه ليس موافقا له الى آخره فظهر انه
انه لا يصح تفسير الكسب بالتعلق والمقارنة بلا تاثير اصلا
فلا يصح تفسير المقدور بحسب الظاهر لا في نفس الامر واما
ان التاثير من توابع القدرة وقد ينفك عنها فنحن نقول به اذ
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وانما الانكار على نفي التاثير
بالكلية عن القدرة الحادثة وحاصل المنقول عن حجة الاسلام
في الاقتصاد ان القدرة الازلية متعلقة في الازل بالحادث ولا حادث
في الازل فصح التعلق بلا تاثير فلم لا يجوز ان يكون القدرة الحادثة
كذلك والجواب ان القدرة لا تؤثر الا على وفق الارادة والارادة ازلا
تعلقت بايجاد الاشياء بالقدرة في اوقاتها اللايقة بها
في الحكمة فعدم تاثيرها قبل الوقت لكونها موثرة على وفق
الارادة لا مطلقا فلا يصح تاثيرها قبل الوقت ويجب تاثيرها
بالارادة في الوقت والقدرة الحادثة على القول بنفي تاثيرها
بالكلية لا يصدق عليها انها توثر وفق الارادة فلا يصح قياسها
على القديمة والحاصل ان كل تعلق للقديمة على وفق الارادة
لا ينفك عنه التاثير في وقته بخلاف الحادثة فانها لا تاثير لها
اصلا على القول بنفي التاثير عنها كليا فلا تعلق لها بالتاثير
على وفق الارادة ثم هذا المنقول عن حجة الاسلام في الاقتصاد
هنا جار على المشهور والمختار له ما ذكره في كتاب التوبة
من الاحياء حيث قال بعد بسط وعند هذا تحيرت عقول

القاعدين

القاعدين في بحبوحة عالم الشهادة فمن قايل انه جبر محض
ومن قايل انه اختراع صرف ومن متوسط مايل الى انه كسب
ولو فتحت لهم ابواب السماء فنظروا الى عالم الغيب والملكوت
لظهر لهم ان كل واحد صادق من وجه وان القصور شامل
لجميعهم فلا يدرك واحد منهم كنه هذا الامر ولم يحط علمه
بجوانبه وتمام علمه ينال باشراق النور من كوة نافذة الى عالم
الغيب وبسط الكلام في ذلك الى ان قال واذا كان هذا كلاما يناطح
علوم المكاشفة وتحرك امواجها وليس ذلك من غرضنا فلنرجع
الى ما كنا بصدده الخ وقد ذكرنا في قصد السبيل انه اشار بذلك الى ما ذكره
في كتاب الشكر من الاحياء وفي جواهر القرآن من الكلام الدال
على توحيد الصفات الذي ذكرناه في الرابعة هذا واما ان التمكين
والايقاع والتيسير وما في معناه كل منها يصح تاويله على المذهب
المشهور الخ فاقول نعم يصح مجردة عن شواهدها القطعية 1/
ومقتضى الاجماع واما اذا لوحظت الشواهد القطعية ومقتضى
الاجماع فلا قوله ومنها قوله واما ثالثا الى ولو كان لكان
التكليف بما لا يطاق واقعا قد يقال بالتزام وقوعه عند
الاشعرية ولا محذور قال شرف الدين في شرح المعالم الدينية الخ
اقول قد مر في الباب الخامس من مسلك السداد ان التكليف
بما لا يطاق لم ينص الاشعري عليه ولا يصح اخذه من كلامه فالتزام
وقوعه عنده التزام ما لم يقل به لا صريحا ولا التزاما والقول
بانه لا محذور في التزامه انما يصح بالنظر الى الغنى الذاتي واما
بالنظر الى انه تعالى جواد حكيم راعى الحكمة فيما خلق وامر
فقال لذلك لا يكلف الله نفسا الا وسعها فالتزامه مصادمة للنص
ومقتضى الاجماع واي محذور اشنع من هذا وما نقل عن شرف
الدين في شرح المعالم الدينية ففي الباب الخامس من مسلك السداد

والمقدمة الخامسة من الامر ادعنه جواب شاف لمن تأمله على
انه اعترف بان الذي وقع به التكليف هو ما لا قدرة للعبد حال توجه
الامر به وله قدرة عليه عند الامتثال كبعض الحركات والسكنات المعتادة
من السالم البنية وانه عند الشيخ ليس من التكليف بالمحال
فالحمد لله ذي الجلال **قوله** ومنها قوله لو كانت هي الكسب لكانت
هي المكلف بها قد يقال هذا غير لازم فان الكسب يطلق على المعنى
المصدري ويطلق على المفعول أي المكسوب وهو نفس الفعل
لا الكسب بمعنى المقارنة او تعلق القدرة الحادثة بالفعل فمعنى
كسب اي تعلقت قدرته بالفعل وان شئت قلت قارنت قدرته الفعل
فكان الفعل مكسوبا وهو المكلف به **اقول** قد مر في الرابعة مؤيدا
بالكتاب والسنة ومقتضى الاجماع ان الكسب الحقيقي الوارد
في الكتاب والسنة معناه تحصيل العبد ما تعلقت به ارادته
التابعة لارادة الله بقدرته المؤثرة باذن الله وان مكسوبه ما حصله
بقدرته المؤثرة باذن الله عند تعلق ارادته التابعة لارادة الله
فمعنى كون الفعل المكسوب مكلفا به هو ان العبد المكلف مطلوب
منه تحصيله بالكسب بالمعنى المصدري لان المكسوب هو الحاصل
بالمصدر الذي هو الكسب بالمعنى المصدري فاذا كان المكسوب
مكلفا به كان الكسب بالمعنى المصدري مكلفا به ايضا قطعا لامتناع
حصول المكسوب من غير قيام المعنى المصدري بالمكلف ضرورة
انتفاء الحاصل بالمصدر عند انتفاء قيام المصدر بالمكلف
فظهرت الملازمة في الشرطية الممنوعة اذا تمهد هذا
فنقول قال في شرح المواقف والمراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته
وارادته الخ وهذا الكسب المفسر بالمقارنة هو الكسب بالمعنى
المصدري لانه اضافه الى فاعله وهو ضمير العبد ونصب به مفعوله
وهو ضمير الفعل فعلى ما قررناه من معنى كون الفعل المكسوب مكلفا به

المؤيد

الكسب الحقيقي

المؤيد بالكتاب والسنة ومقتضى الاجماع يلزم ان يكون المكسوب
مطلوب التحصيل بالمقارنة لكونها الكسب بالمعنى المصدري لكن ذلك
ممتنع لان المقارنة امر تحصل بعد حصول الفعل بخلق الله خالصا
لانه اضافة لا تتحقق الا بعد تحقق الطرفين فهو متأخر عن حصول
الكسب بخلق الله والكسب بالمعنى المصدري متقدم على المكسوب
لان المكسوب اثره المترتب عليه فلا يصح ان يكون المقارنة
كسبا بالمعنى المصدري كما لا يصح ان يكون كسبا بمعنى المكسوب
فتسميته كسبا مجرد اصطلاح لا يشهد له شرع ولا لغة ولا عقل
فتكليف العبد بتحصيل الفعل المكسوب بكسب هو المقارنة
تكليف بالمحال واما اذا فسر الكسب بالمعنى المصدري بتعلق القدرة
بالمقدور فقد مر قريبا ان القدرة على القول بانتفاء تاثيرها بالكلية
لا يصح ان تتعلق بالفعل لما مر ان تعلقها تستند الى تعلق الارادة
الجازمة المنبعثة من الشوق المنبعث عن تصور الشيء الملايم
واعتقاد الملائمة فيه من غير معارض ومعلوم انه لا ملائمة فيما
علم امتناع صدوره عنه بتاثير قدرته فلا انبعاث للشوق اليه
فلا تعلق للارادة الجازمة فلا تعلق للقدرة بالفعل فلا كسب
بالمعنى المصدري فلا مكسوب لكن الكسب ثابت بالكتاب والسنة
ومقتضى الاجماع فليس معناه التعلق كما انه ليس معناه المقارنة
بل معناه ما مر من التحصيل على التفصيل والله يقول الحق وهو
يهدي السبيل **قوله** وقوله لان معنى كون الشيء مقدورا للعبد
ان يكون ممكن الايقاع بقدرته الخ قد يقال ليس المراد بالايقاع
بمعنى الايجاد حقيقة الخ **اقول** قد مر انه يتعين تفسير
القدرة بصفة تؤثر على وفق الارادة في نفس الامر بمقتضى النص والاجماع
فلا يصح تفسيرها بما يؤثر بحسب الظاهر والتخييل **قوله**
ومنها قوله واما رابعا فلان المقارنة لكونها امرا مترتبا على فعل الله

لا تختلف بالنسبة الى العبد صعوبة وسهولة فلو كانت هي المكلف بها
لاستوى بالنسبة الى العبد التكليف باشق الاعمال والتكليف باسهلها
فنقول قد تبين مما سبق انه لا يلزم كون المقارنة هي المكلف بها
ثم قد يقال لا نسلم التلازم بين كون المقارنة مترتبة على فعل الله وبين
عدم الاختلاف واي مانع من ان تكون مختلفة باعتبار احوال الشخص
عندها فتارة يخلق الله فيه صبرا وعزما وتارة جزعا وفتورا الى غير ذلك
مما يرجع الى سلامة البنية ومقابله او غيرهما من الاعراض والاحوال
التي يخلقها الله ويصرف عبده فيها كيف يشاء مما يوجب الما
او لذة الى قوله وما الزمتموه مشترك الالزام فيقال اذا كانت
مؤثرة باذن الله فباي وجه وقع الاختلاف حتى كان هذا سهلا وهذا
صعبا وكلاهما مقدور وهما متساويان في الامكان اقول قد تبين مما
سبق ان المقارنة يلزم ان تكون مكلفا بها ايضا بناء على انها الكسب
بالمعنى المصدري ثم التلازم بين كونها مترتبة على فعل الله وبين
عدم اختلافها صعوبة وسهولة بالنسبة الى العبد متحقق لانها
اذا كانت الكسب بالمعنى المصدري كانت تحصيلا للمكسوب
والتحصيل لكونه قايما بالمكلف يتفاوت درجاته صعوبة وسهولة
قطعا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم صل قايما فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب والمقارنة لكونها امرا مترتبا على فعل الله
ليست قايمة بالعبد فلا تتفاوت درجاته صعوبة وسهولة بالنسبة
الى العبد اصلا والايراد بتجويز اختلافها بكون بعضها يخلق
الله عندها صبرا في العبد وبعضها يخلق الله عندها جزعا فيه
خارج عن المقصود لان العبارة صريحة في ان المقصود عدم
اختلافها بالنسبة الى العبد صعوبة وسهولة لا مطلق الاختلاف
واما انه مشترك الالزام فليس كذلك لدلالة النصوص القاطعة على
تفاوت درجات القوة والشدة والبطش كقوله تعالى كانوا اكثر منهم

واشد

واشد قوة وقوله تعالى كانوا هم اشد قوة وآثارا وقوله تعالى فاهلكنا
اشد منهم بطشا فاذا قيل فباي وجه وقع الاختلاف في الاعمال صعوبة
وسهولة قلنا باختلاف درجات القوة والبطش في الاقويا التابع
لاستعداداتهم الذاتية الغير المجعولة بتقدير العزيز الحكيم الجواد الرحيم
والحمد لله رب العالمين قوله خاتمة تشتمل على ثلاث مسايل اولها اقتصر
السنوسي في شرح كبراه في رد مقالة الامام على الدليل الذي وقع
التعرض في الرسالة للجواب عنه وهو قوله لان القدرة الحادثة على مقتضى
هذا القول اما ان يكون من صفة نفسها الخ ويحتاج الى الجواب عما ذكره
في شرح وسطاه وهما دليلان احدهما الارادة تخصيص والتخصيص
عبارة عن وقوع الفعل على وجه مخصوص والعبد يوقعه على الوجه
المخصوص فلا يصح ان يكون مخصصا بالارادة الازلية وارادة فعل الغير
اذا حققت تمن وشهوة لا انها ارادة وتخصيص حقيقة اذ القصد
الذي هو معنى الارادة الحقيقية انما يتعلق بفعل القاصد فقد لزم
اذا خروج فعل العبد عن مشيئة الله تعالى وارادته الحقيقية كما
خرج عن قدرته والاجماع على ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
وثانيهما انصراف القدرة الحادثة الى ايجاد شيء لا يعلمه العبد
ولا يقدر ان يوجده اذ لم يرد الله تعالى وجوده هو جبر هرب الامام
من الجبر اليه انتهى وهذا الاخير ظاهر جلي وهو متوجه
هادم لمذهب الامام لان مبنى كلامه على التخلص عن الجبر في نفس
الامر ولا محيد له عنه كما ترى اما الاشاعرة فيلتزمون الجبر في نفس
الامر دون ظاهره ويكتفون في الجواب بان لله الحجة البالغة وانه لا يسئل
عما يفعل اقول وبالله التوفيق اما الجواب عن اولهما فان الامام
مصرح بانه تعالى اراد من العبد ان يفعل بقدرته فاحدث فيه
ارادة الخ فكسب العبد فعله بقدرته عند ارادته مراد لله
وارادة العبد فعله بقدرته تابعة لارادة الله تعالى لا ندراجها

في ارادة الله تعالى المتنزلة الى مرتبة العبد المتقيدة بحسب
استعداده وفعله المكسوب بقدرته مخلوق لله تعالى بعين قدرته
التي هو بها كاسب لما تبين ان الله خالق كل شيء حقيقة بواسطة
او بلا واسطة فلم تخرج فعل العبد عن ارادته تعالى كما انه لم يخرج
عن قدرته فما اورده ايضا انما يرد على القايل بالاستقلال واما
الجواب عن الثاني فان الجبر الذي هرب منه الامام هو الجبر
بمعنى عدم التاثير اصلا لقوله وان زعم من لم يوفق لمنهج
الرشاد انه لا اثر لقدرة العبد في مقدوره الخ والذي هرب اليه
هو الجبر في الاختيار الذي هو التاثير بالاذن المدلول عليه بالكتاب
والسنة الصحيح لمراعاة الحكمة في التكليف لا بالاستقلال اما الاول
فلقوله احدث الله القدرة في العبد واراد منه ان يفعل الخ
واما الثاني فلقوله نورد المعتزلة فكان العبد على هذا الراي
الفاسد موقعا ما اراد ايقاعه شاء الرب او كره ولا شك
ان التاثير باذن الله مخلص عن الجبر في نفس الامر بمعنى عدم
التاثير اصلا اذ العبد حينئذ له فعل حقيقة في نفس الامر باذن الله
بخلاف الجبر المشهور فان العبد لا فعل له حقيقة فلا هدم بما ذكره
لمذهب الامام وبالله التوفيق المهيمن العلام واما قوله تعالى
فلله الحجة البالغة فهو اشارة الى ان العلم تابع للمعلوم وان
ارادة الله تعالى متعلقة باظهار ما اقتضاه استعداد المعلوم
مراعاة للحكمة جودا ورحمة لا وجوبا ولا حاكم عليه فلا حدود لافعاله
فلا يتصور في افعاله تجاوز الحد فلهذا لا يسئل عما يفعل
بخلاف المكلف المحكوم عليه بالامر والنهي المستطيع لما كلف
به باذن الله فان لافعاله حدودا قد يتجاوزها وقد لا يتجاوزها
فلهذا قال وهم يسئلون وقد حررناه في الباب الخامس من مسلك
السداد وفي الخامسة ههنا بما فيه شفاء لمن تنبه له وبالله التوفيق

قوله

قوله ثانيها لا بد من النظر في الفرق بين مقالة الامام ومذهب
الفلاسفة لان الفخر جعله موافقا لهم وتبعه على ذلك غيره لكن قال
الامام في شرح المعالم وقد قال الامام الفخر في المحصل ان ما صار اليه الامام
هو عين مذهب الفلاسفة لانه يقول ان الله تعالى يوجد القدرة
والارادة للعبد وهما يوجبان وجود المقدور وما الزمه غير
لازم فانه لا يقول ان قدرة العبد وارادته علة لوجود الاثر فلم
يوجباه لكن اراد تعالى ان يختار للعبد ذلك الى قوله واعتقاد
وقوع الفعل مع اعانة الله محض العبودية اقول اجاد
الامام شرف الدين في تحرير قول الامام ابي المعالي ودفع كلام الامام
فخر الدين ونطق بالصواب في قوله واعتقاد وقوع الفعل مع اعانة الله
تعالى محض العبودية شكر الله سعيه قوله ثالثها لا شك ان المسئلة
من العقليات ومن المعتقدات وان المصيب فيها واحد لكن
قد يقال ان المصير الى قول الاشاعرة احوط ببيانه ان من نسب
التاثير جميعه لله بلا واسطة لم ينسب له ما هو محال ولا نقص
باتفاق الفريقين ومن نسب التاثير لغيره لزمه محال وهو نسبة
قدرته تعالى الى نقص او قصور عند احد الفريقين فكان الاول احوط
لان مرجع الخطا فيه على تقديره الى الواقع في الوجود من احد الجايزين
والذي ينسب الخلق كله الى الله صادق على كل حال وموافق
للنصوص الشرعية والاجماع اقول اما انه لم ينسب اليه تعالى
ما هو محال فظاهر لانه تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
لكنه جايز غير واقع لما تبين من دلالة النصوص على تاثير قدرة العبد
باذن الله ووقوع الاجماع على ان الله راعى الحكمة فيما خلق وامر الدال
على ان المكلف لا بد ان يكون له قدرة مؤثرة باذن الله وليس
في ذلك نسبة قصور الى قدرة الحق تعالى اذ التاثير بالاذن لا يستلزم
خروج شيء من الافعال عن كونه مقدورا للحق تعالى مخلوقا له

لما مرّ ان المخلوق عين المكسوب لان القدرة واحدة بالذات متعددة
بالاعتبار بخلاف القول بالاستقلال فانه يستلزم خروج بعض
الممكنات عن كونه مقدور الله تعالى مراد اله مخلوقا له وهو
باطل عقلا ونقلا كما مرّ بيانه فالمشهور عن الاشاعرة بالنسبة
الى الاستقلال لا شك انه احوط بل هو الصحيح واما بالنسبة
الى القول بالتاثير بالاذن فلا يظهر انه احوط لان الكاينات
كلها واقعة بارادة الله على القولين والله قادر على كل شيء
وخالق لكل شيء حقيقة على القولين فكما ان القايل بان الله
خالق كل شيء حقيقة بغير مفصل صادق كذلك القايل بان الله
خالق كل شيء حقيقة بواسطة او بلا واسطة او بان الله خالق
كل شيء حقيقة تارة بلا سبب وتارة عند السبب وتارة
بالسبب لحكمة صادق فاذا قيل هل خلق للعبد قدرة على
الفعل ام لا فالصواب الاول واذا قيل هل لقدرة العبد
تاثير في فعله استقلالا أو لا تاثير لها اصلا أو لها تاثير
باذن الله فان شاء تعالى اثرت والا فلا فالصواب الثالث مع
صحة الاول من حيث الغنى لا من حيث الحكمة وقد مرّ في السادسة
ان قولهم ان الله خالق كل شيء ابتداء محمول على نفي
التوقف على الواسطة على وجه الاستكمال لا على نفيها
من حيث مقتضى الحكمة مع الغنى عنها جمعا بين كلاميهم
فاذا قيل هل الله خالق كل شيء حقيقة ابتداء اي من غير
توقف على الواسطة او خالق ابتداء بلا واسطة اصلًا فالصواب
الاول وقد تبين هذا التفصيل بادلته في المقدمات
قوله وليت شعري اي ضرر على من توقف عن كيفية
تعلق قدرة العبد بعد نفيه نسبة التاثير لها الخ اقول
نفي التاثير عنها كليا ضرره انه لا يناسب مقتضى مراعاة الحكمة
في التكليف

في التكليف ولا يجامع النصوص الدالّة على التاثير بالاذن
من غير منافاة لكلية لا خالق الا الله ثم ليس القول
بالتاثير بالاذن مع توحيد القدرة بالذات والتعدد
بالاعتبار تكلفا ببضاعة العقل النظري بل هو ناشئ عن
الايمان الكامل بالمتشابهات مؤيد باقوال اهل الله
اصحاب الكشف الالهي فهو مما تطابق عليه الوحي
والكشف ومن تدبّر القرآن والسنة ورزق الفهم عن
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم علم ان النصوص
جاءت ببيانه وتفصيله ان هذا القرآن يهدي للتي
هي اقوم ومن اصدق من الله قيلا واجاد الامام
ابو العباس ابن البنا نفع الله به في ان كل احد يجد من نفسه
استطاعة على الاقدام والاحجام ولا يدرك ان القدر
يمنعه من احدهما ويجبره على الاخر الخ وهذا هو الجبر
في الاختيار واما قوله وينبغي ترك الخوض في تقرير
الشبهات والاجوبة عنها الى قوله وكدر في صفاء قلوب
الالباء فقد قال حجة الاسلام الغزالي في جواب مثله انه
صحيح فيما لم يشتهر واما ما اشتهر الخلاف فيه واريد
تخليص الدليل عن الشبهات فلا بد من تقريرها والاجوبة
عنها وتقرير ما تطابق عليه الوحي والكشف وتقريبه
الى الافهام بحسب الامكان ليس من باب الكدر في صفاء قلوب
الالباء بل من باب السعي فيما يزيل باذن الله كدر الشبهات
الطارية على صفاء ادلة الوحي المنزل من السماء واحاديث
سيد الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم المنورة لقلوب
الالباء باذن الله ذي الجود والالاء والقول بان ما لا يعلم
كيفيته بالعقل ينبغي التوقف والامساك عن الخوض فيه

صحيح مقبول ومن ذلك نسبة المتشابهات الى الله تعالى
على ما يفهم اهل اللسان مع التنزيه بليس كمثله شئ فانها
مما يحير العقول من طريق افكارها ولا يعلم ذلك الا بنور
النبوة ثم بنور الولاية ومرت الاشارة الى ذلك في اول
الرسالة واخر الثالثة بنقل كلام اهل الله المؤيد بنصوص
الوحي المعصوم من الخطاء وقد قال سيدنا علي رضي الله عنه
لصاحبه كميل بن زياد النخعي يا كميل ان هذه القلوب
اوعية فخيرها اوعاها احفظ عني ما اقول وساق الكلام
الى ان قال ان ههنا لعلما واشار الى صدره لو اصبت
له حملة الاثر بطوله وهو دليل على ان علم الاسرار لا يمنع
افشاؤه لاهله واما قول سيدنا علي رضي الله عنه للسايل
عن القدر سر الله فلا تتكلفه فهو دليل على ان سر القدر
لا يبلغ الانسان كنهه بالفكر والبحث ولما ابى السايل
الا السوال فاجابه بما فيه كفاية فقال اما اذا ابيت فانه
امر بين امرين لا جبر ولا تفويض ثم قال السايل يا امير
المومنين ان فلانا يقول بالاستطاعة وهو حاضرك فقال
علي به فاقاموه فلما راه سل سيفه عن قدر اربع اصابع
فقال الاستطاعة تملكها مع الله او من دون الله
واياك ان تقول احدهما فترتد فاضرب عنقك قال فما
اقول يا امير المومنين قال قل املكها بالله الذي
ان شاء ملكنيها الخ وقد تبين في الرابعة ان الاستطاعة
يتعين تفسيرها بالتمكن من الايجاد باذن الله بمقتضى
النصوص والاجماع وسيدنا علي رضي الله عنه قد دل
الخبر الصادق على انه مع القرآن والقرآن معه لا يفترقان
فيتعين حمل كلامه على الاشارة على ما دل عليه القرآن

من ان

من ان لقدرة العبد تاثيرا باذن الله فيملك العبد بالله ايجاد
فعله بتاثير قدرته اذا شاء الله وبالله التوفيق ولله الحمد
ولا اله الا الله **خاتمة** نورد فيها احاديث
مسندة تبركا وذكرى **اخبرنا** شيخنا العارف بالله
صفي الدين احمد بن محمد المدني قدس سره عن الشمس محمد بن احمد الرملي
عن شيخ الاسلام زين الدين زكريا بن محمد الانصاري عن الحافظ
ابن حجر عن الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
بسماعه على الحافظ القاضي عز الدين ابي عمر عبد العزيز
ابن القاضي بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة الكناني
بسماعه على الشيخ المسند المعمر ابي علي الحسن بن عمر
ابن عيسى الكردي الهكاري انا ابو المنجا عبد الله بن عمر
اللتي انا ابو الوقت عبد الاول بن عيسى بن شعيب
السجزي الهروي قدس سره انا ابو الحسن عبد الرحمن
ابن محمد الداودي انا ابو محمد عبد الله بن احمد بن حمويه
السرخسي انا ابراهيم بن خزيم الشاشي ثنا ابو محمد
عبد بن حميد بن نصر **حدثني** محمد بن كثير ثنا هشام
ابن زياد عن محمد بن كعب القرظي قال عهدت عمر بن عبد
العزيز رحمه الله تعالى وهو علينا عامل بالمدينة وهو
شاب غليظ ممتلي الجسم فلما استخلف وقاسى
من العمل ما قاسى تغيرت حاله فجعلت انظر اليه
لا اكاد اصرف بصري فقال يا ابن كعب انك لتنظر الي
نظرا ما كنت تنظره الي من قبل قال قلت تعجبني قال
وما عجبك قلت لما حال من لونك ومعر من شعرك ونحل
من جسمك قال فكيف لو رايتني بعد ثلاثة حين تسيل
حدقتاي على وجنتي ويسيل منخراي وفمي صديدا ودودا

كنت لي اشد نكرة اعِدْ عليَّ حديثا كنت حدثتنيه عن ابن
عباس قال قلت حدثني ابن عباس ورفع ذلك الى النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان لكل شيء شرفا وان اشرف المجالس ما استقبل
به القبلة وانما يجالس بالامانة ولا تصلوا خلف النايم ولا المتحدث
واقتلوا الحية والعقرب وان كنتم في صلاتكم ولا تستروا
الجدر بالثياب ومن نظر في كتاب اخيه بغير اذنه فكانما ينظر
في النار ومن احب ان يكون اكرم الناس فليتق الله ومن احب
ان يكون اقوى الناس فليتوكل على الله ومن احب ان يكون
اغنى الناس فليكن بما في يد الله اوثق منه بما في يده
الا انبئكم بشراركم قالوا بلى يا رسول الله قال من يبغض الناس
ويبغضونه قال افلا انبئكم بشر من هذا قالوا بلى يا رسول الله
قال من لم يقل عثرة ولم يقبل معذرة ولم يغفر ذنبا قال
افلا انبئكم بشر من هذا قالوا بلى قال من لم يرج خيره ولا يومن
شره ان عيسى بن مريم عليه السلام قام في قومه فقال
يا بني اسرايل لا تكلموا بالحكمة عند الجاهل فتظلموها
ولا تمنعوها اهلها فتظلموهم ولا تظلموا ولا تكافيوا
ظالما بظلم فيبطل فضلكم عند ربكم يا بني اسرايل الامر
ثلاث امر بيّن رشدُه فاتبعه وامر بيّن غيّه فاجتنبه
وامر اختلف فيه فكله الى عالمه ح واخبرناه عاليا بدرجتين
شيخنا الامام فذكره بسنده الى الحافظ ابن حجر عن الصلاح
ابن ابي عمر عن الفخر ابن البخاري عن المسند عمر بن محمد
البغدادي المعروف بابن طبرزد عن محمد بن ابي طاهر
الكعبي عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هزارمرد الصريفيني
عن ابي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص املاء انا
ابو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ثنا

عبيد الله

عبيد الله بن محمد بن عايشة ثنا ابو المقدام هشام بن زياد عن محمد
ابن كعب القرظي وساقه بمثله مع تغير قليل من ذلك
قال في آخره يا بني اسرايل الامر ثلاث امر تبين رشده فاتبعوه
وامر تبين غيه فاجتنبوه وامر اختلف فيه فردوه الى الله
عز وجل اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد
المدني فذكره بسنده الى عبد بن حميد الكشي الحافظ ثنا
يعلى بن عبيد قال ثنا ابو سعيد البقال عن عكرمة عن ابن عباس
قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اختي حلفت
ان تمشي الى البيت وانه ليشق عليها ان تمشي فقال
مرها فلتركب ان لم تستطع ان تمشي فما اغنى الله ان يشق
على اختك وفي الحديث دليل على تفاوت مراتب الاستطاعة
كحديث البخاري المار صلّ قايما فان لم تستطع فقاعدا
اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد المدني فذكره
الى الزين زكريا عن المسند عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف
بابن الفرات القاهري عن ابي الثنا محمود بن خليفة المنبجي
عن الحافظ شرف الدين عبد المومن بن خلف الدمياطي
عن ابي القاسم عبد الرحمن بن مكي سبط السلفي عن
جده الحافظ ابي طاهر السلفي عن ابي مكتوم عيسى
ابن ابي ذر الهروي عن ابيه عن ابراهيم بن احمد المستملي
عن الفربري عن البخاري انه قال في كتاب خلق افعال
العباد واما خلق افعال العباد فقد حدثنا علي بن عبد الله
ثنا مروان بن معاوية ثنا ابو مالك عن ربعي بن حراش
عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
يصنع كل صانع وصنعته قال البخاري وتلا بعضهم عند
ذلك والله خلقكم وما تعملون فاخبر ان الصناعات واهلها

مخلوقة ح وبه الى الدمياطي عن الحافظ يوسف بن خليل
ابن عبد الله الدمشقي بسماعه من ابي جعفر الصيدلاني
انا ابو منصور محمود بن اسمعيل بن محمد الصيرفي الاصفهاني
انا ابو بكر محمد بن عبد الله بن شاذان الاعرج انا ابو بكر عبد الله
ابن محمد بن فورك القباب انا ابو بكر احمد بن عمرو بن ابي عاصم
انه قال في كتاب السنة ثنا محمد بن ابي بكر المقدمي ثنا
الفضل بن سليمان ثنا ابو مالك الاشجعي عن ربعي بن حراش
عن حذيفة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله خلق كل صانع وصنعته ح وبه الى الزين زكريا عن
المسند محمد بن مقبل الحلبي عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر
ابن البخاري عن ابي القاسم عبد الصمد بن محمد الحرستاني
عن زاهر بن طاهر الشحامي عن الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين
البيهقي انه قال في كتاب الاسماء والصفات انا ابو الحسين
ابن بشران ببغداد انا ابو احمد حمزة بن محمد بن العباس ثنا
محمد بن غالب ثنا القعنبي ثنا مروان الفزاري عن ابي مالك
الاشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
صنع كل صانع وصنعته ح وبه الى ابي القاسم الحرستاني
بسماعه على ابي الحسن علي بن سليمان المرادي عن محمد
ابن الفضل الفراوي عن البيهقي انه قال في كتاب
الاعتقاد انا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو النصر الفقيه
ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا علي ابن المديني ثنا مروان
ابن معاوية ثنا ابو مالك الاشجعي عن ربعي بن حراش
عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله يصنع كل صانع وصنعته وفي الحديث دليل على ان

المكسوب

المكسوب غير المخلوق لاضافة المكسوب الذي هو الصنعة
الى ضمير الصانع الدال على صدور الصنعة منه باختياره مع النص
على ان الله تعالى صانع ذلك وخالقه وذلك يقتضي وحدة
مصدر الصنعة الذي هو القدرة بالذات فلا اشكال في التاثير
باذن الله وبالله التوفيق اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي
الدين احمد بن محمد المدني قدس سره بسنده الى الفخر ابن البخاري
عن ابي علي حنبل بن عبد الله الرصافي المكبر عن ابي
القاسم هبة الله بن محمد الشيباني عن ابي علي الحسن بن علي
التميمي المذهب الواعظ عن ابي بكر احمد بن جعفر بن
حمدان القطيعي ثنا عبد الله بن الامام احمد بن حنبل
حدثني اسحاق بن منصور الكوسج انا محمد بن يوسف ثنا
ابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي
بالنون الدمشقي عن ابيه عن مكحول عن جبير
ابن نفير ان عبادة بن الصامت حدثهم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما على ظهر الارض من رجل مسلم يدعو الله
عز وجل بدعوة الا اتاه الله تبارك وتعالى اياها
او كف عنه من السوء مثلها ما لم يدع باثم او قطيعة
رحم اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد
ابن محمد المدني قدس سره بسنده الى الفخر ابن البخاري عن ابي
جعفر الصيدلاني عن فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية عن ابي
بكر محمد بن عبد الله بن ريذة عن الطبراني قال في الاوسط
ثنا عبد الله بن الحسين ثنا محمد بن بكار ثنا سعيد بن بشير
عن قتادة عن ابي المتوكل الناجي عن ابي سعيد الخدري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دعا بدعوة ليس فيها
اثم ولا قطيعة رحم اعطاه الله احدى ثلاث اما ان يغفر له بها ذنبا

قد سلف واما ان يعجلها له في الدنيا واما ان يدخرها له في الاخرة اخبرنا
شيخنا العارف بالله احمد بن محمد المدني قدس سره بسنده الى البيهقي
في الاسماء والصفات انا ابو الحسن علي بن احمد بن محمد بن ابراهيم الخسروجردي
من اصل سماعه انا ابو حامد احمد بن محمد بن الحسين الخسروجردي ثنا
داود بن الحسين الخسروجردي ثنا سلمة بن شبيب ثنا المغيرة عبد
القدوس ثنا ابو بكر بن ابي مريم عن حمزة بن حبيب عن ابي الدرداء عن
زيد بن ثابت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه دعاء
وامره ان يتعاهده ويتعاهد به اهله كل يوم حين يصبح
لبيك اللهم لبيك لبيك وسعديك والخير في يديك ومنك وبك واليك
اللهم ما قلت من قول او حلفت من حلف او نذرت من نذر
فمشيئتك بين يديه ذلك ما شئت كان وما لا تشا لا يكون
لا حول ولا قوة الا بك انك على كل شيء قدير • اللهم ما صليت
من صلاة فعلى من صليت وما لعنت من لعن فعلى من لعنت
انت وليي في الدنيا والاخرة توفني مسلما والحقني بالصالحين •
اسئلك اللهم الرضا بعد القضا وبرد العيش بعد الموت
ولذة النظر الى وجهك وشوقا الى لقائك من غير ضراء
مضرة ولا فتنة مضلة اعوذ بك ان اظلم او اظلم
او اعتدي او يعتدى علي او اكتسب خطيئة او ذنبا
لا تغفره اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
ذا الجلال والاكرام فاني اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا
واشهدك وكفى بالله شهيدا • اني اشهد ان لا اله الا
انت وحدك لا شريك لك لك الملك ولك الحمد وانت على كل شيء
قدير • واشهد ان محمدا عبدك ورسولك • واشهد ان وعدك
حق ولقاءك حق والساعة آتية لا ريب فيها وانك تبعث
من في القبور • واشهد انك ان تكلني الى نفسي تكلني الى وهن
وعورة

وعورة وذنب وخطيئة واني لا اثق الا برحمتك فاغفر لي ذنبي كله انه
لا يغفر الذنوب الا انت وتب علي انك انت التواب الرحيم • انتهى
اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله ولك الكمال كله ومنك النعم كلها اللهم
صل وسلم على سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك النبي الامي المرسل رحمة
للعالمين • الحبيب الشفيع المشفع خاتم النبيين • صلاة وسلاما
فائضي البركات عليه وعلى آله وازواجه واصحابه والمومنين به من
الاولين والاخرين • اللهم وادخلني برحمتك في رحمتك اللهم وما
قضيت لي من امر فاجعل عاقبته رشدا يا حي يا قيوم برحمتك
استغيث فلا تكلني الى نفسي ولا الى احد من خلقك طرفة
واصلح لي شاني كله يا خير المصلحين • اللهم اصلح الراعي
والرعية • اللهم اصلحني واصلح لي واصلح بي انت المستعان
ولا قوة الا بك يا رب العالمين • امين سبحان ربك رب العزة
عما يصفون • وسلام على المرسلين • والحمد لله رب العالمين •
قال المؤلف كان الله له في الدارين تم تسويده بتوفيق
الله وعونه يوم الجمعة ١٣ جمادي الثانية باخر الحرم
الشريف النبوي على مشرفه افضل الصلاة والسلام •
عدد خلق الله بدوام الله العلام • سنة ١١٨٨ عمها الله
بالبركات والعدل والانصاف في الراعي والرعية • امين انتهى

وتم التبييض يوم الثلاثا ٣٠ من ذي الحجة الحرام ١٢ ١ هـ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي المرسل رحمة للعالمين
الشفيع المشفع خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وعلى آله واصحابه
وسلم صلاة وتسليما طائفي البركات على الآفاق والانفس
عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين وبعد فقد اجزت
رواية الصحيحين والسنن الاربعة وسائر كتب الحديث والتفسير
واللغة والاصولين من الفنون الآلية والتصوف وجميع ما يجوز لي
وعلي روايته للاعزة النجباء محمد والعربي ومحمد الطيب ومحمد ابي مدين
اولاد الاخ الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد ابن الشيخ عماد الدين عبد القادر
الفاسي لطف الله بهم اجمعين ولاولادهم والاسانيد للكتب الستة
وغيرها نحو اربعين كتابا مع [illegible] تراجم كتب الفنون على وجه الاختصار
موجودة عند الشيخ عبد الملك ان شاء الله يكتبوا منها نسخة
نفعهم الله بالعلم وجعلهم من اهله آمين قال ذلك وكتبه ابراهيم بن حسن
ابن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري نزيل المدينة ثم المدني
كان الله له عوضا عن كل شيء آمين يوم الخميس ثاني محرم الحرام فاتحة سنة ١٠٩٥
بطابة المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام
عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين